محاضرات في

تاريخ العالم الحديث

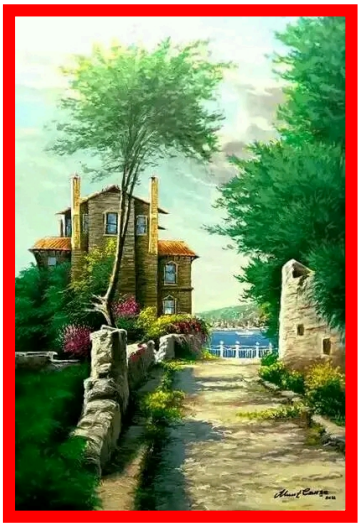

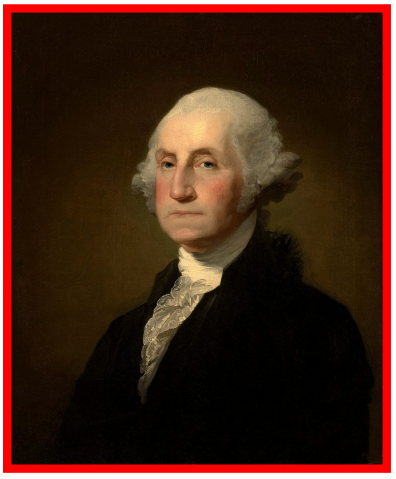

الفرقة الثالثة

عام جغرافيا

أستاذ المقرر

أ.م. د. محمد سيد إسماعيل

العام الجامعي 2023- 2024

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وكما يليق بكماله وبعد، يسرنا أن نقدم للقارئ في التاريخ هذا الكتاب عن "تاريخ العالم الحديث". وقد قسمنا الكتاب إلى تسعة فصول على النحو التالي تحدثنا في الفصل الأول عن "إشكالية الهنود الحمر"؛ من حيث أسماءهم وصفاتهم وسماتهم وعلاقتهم بالاستعمار ثم بالحكومة الأمريكية. ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الفصل الثاني "إشكالية التبعية ثم الحكم" والذي تطرق إلى بداية التكوين للدولة الأمريكية وتاريخها الحديث. انتقلنا بعد ذلك إلى الفصل الثالث تحت عنوان "إشكالية الانفصال" وهي عبارة عن الحرب الأهلية الأمريكية وقمنا بشرحها من حيث الأسباب والأحداث وأهم ما توصلنا إليه من نتائج . ثم جاء الفصل الرابع وهو "إشكالية حق المرأة في التصويت. وفي تاريخ آسيا تحدثنا في الفصل الخامس عن العلاقات اليابانية الأمريكة وما هو سبب تحسن العلاقات في البداية ثم لماذا ساءت فيما بعد؟. وفي التاريخ الأوروربي الحديث جاء الحديث عن الحرب العالمية الأولى في الفصل السادس، وبعدها جاء الفصل السابع تحت عنوان "أوروبا بين الحربين. ثم تطرقنا إلى الفصلين الثامن والتاسع لنتحدث عن أهم إشكاليات التاريخ المصري ونظيره العربي الحديث. وأخيراً تأتي قائمة بأهم المصادر والمراجع التي يمكن للباحث في تاريخ تلك الفترة الإطلاع عليها؛ ويأتي على رأسها العديد من الوثائق البريطانية والأمريكية.

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحب وسلم.

أ.م. د. محمد سيد إسماعيل

أسيوط – أكتوبر ٢٠٢٣م

الفصل الأول

إشكالية "الهنود الحمر"

قبل الحديث عن التاريخ الأمريكي، يجب أن نتطرق إلى الحضارات ما قبل كولومبس أو ما سماها بعض أساتذتنا الأجلاء بالحضارات ما قبل الكولومبية حيث الهنود الحمر. والذين تعددت أسماءهم مثل؛ سكان العالم القديم الأصليون، وما إلى ذلك من مسميات خرجت من رحم هذا الاصطلاح مثل "الأديفاسيس" السكان الأصليون للأمريكتين والأمم الأولى والشعوب القبلية الأولى والهنود الأمريكيين إلا أن الاسم الأكثر تداولاً هو ما اشتهروا به منذ الكشف الجغرافي الذي تم على يد كريستوفر كولمبس حتى يومنا هذا هو "الهنود الحمر".

أما عن أعدادهم؛ فلقد تضاربت الآراء حول عدد الهنود الحمر الذين كانوا يقطنون أمريكا عند قدوم كولمبس؛ فهناك رأي يرى أنهم كانوا أكثر من مليون، إلا أنه تناقص هذا العدد للنصف تقريباً في عام ١٨٧١م، بينما أصبح عددهم أواخر القرن التاسع عشر بـ ٣٠٠ ألف نسمة، ثم أصبح عددهم خلال (١٩٠٠ –١٩٥٠)م حوالي ٣٤٣,٠٠٠ نسمة. إلا أن هناك دراسات أخرى أكدت أن عددهم عند قدوم كولمبس اقترب من ٥ مليون نسمة. في الوقت الذي أصبح فيه العدد حوالي ٣ مليون هندي وذلك مطلع القرن العشرين مع ظهور الأساليب الدقيقة في حصر أعداد السكان. أما عن عدد الذين أبيدوا منهم؛ ففي الوقت الذي اعتقد فيه البعض أن الهنود الذين أبيدوا كانوا مليار نسمة –حتى قيل أن العدد الذي أُبيد يمكنه شغل قارة أكبر من أوربا سبعة عشر مرة–، وهناك من يقول أن عدد الذين أبيدوا هو ٢٠٠ مليون، في الوقت الذي أشار فيه البعض إلى أنه تمت إبادة ١١٢ مليون من

الهنود الحمر. وبالنظر إلى تقدير أعداد الهنود بالنسبة للأعداد التي أبيدت يلاحظ أن أعداد الهنود غير واقعية؛ فإنه من الممكن أن الولايات المتحدة تستهدف من وراءه إيجاد المبرر السياسي لما قاموا به من استيلاء على أراضي الهنود، وإشارة إلى أن هذا العدد القليل لا يمكنه أن يمتلك قارة بأكملها. أما عن الأعداد التي أبيدت؛ فعلى الرغم من المغالاة في تلك الأعداد، إلا أنه دليل على أن عدد السكان كان كبيراً، ودليل أيضاً على مدى المأساة التي تعرض لها الهنود الحمر مذابح الهنود الحمر. وبسبب إشكالية أعداد الهنود تولدت إشكالية أخرى ألا وهي؛ هل كان الهنود شعوب أم قبائل، فأما الرأي القائل بكونهم شعوباً فقد أشار إلى كثرة أعدادهم التي سكنت العالم الجديد قبل اكتشافه، بالإضافة لاعتمادهم على أعداد الهنود المهولة التي أبيدت، أما الرأي القائل بأنهم قبائل؛ فقد استند إلى قلة أعدادهم. إلا أنه بالنظر للموقف الرسمي الحكومة الفيدرالية؛ وجد أنها تعاملت مع كل مجموعة من الهنود على أنها شعب وأن المنطقة التي يقطنها هي دولة، وظل الوضع هكذا حتى الثالث من مارس ١٨٧١م عندما أخذت الحكومة تُلغي من صفحات معاهداتها مع الهنود كلمة دول، وبدأت تُظهر مصطلح (القبائل).

كانت أهم السمات المشتركة بين معظم الهنود الحمر هو أنهم أناسُ أقوياء البنية ذوو عيون ضيقة سوداء حادة النظر، وشعر نحيل مجعد أسود. يرتدون قمصان قصيرة، ويزينون رؤوسهم بريش الطيور الملونة، لون بشرتهم نحاسية" أشبه بقالب الطوب الأحمر"، ويلبسون جوارب من نسيج الأشجار حول أرجلهم ولا تنزع قط، أحاطت بالهنود الحمر الكثير من الشائعات ومنها أنهم آكلي لحوم البشر، إلا أنه لا توجد هناك وثيقة واحدة تثبت أنهم كانوا يأكلون لحوم البشر قبل أو بعد مجئ كولومبس. كانوا بسطاء ومسالمون إلا

مع من اعتدى عليهم، لا يعرفون الضغينة ولا العنف ولا الخصام ولا الحقد. كانوا لا يتنازلون عن حقهم في الانتقام على الإطلاق. كل الهنود أحرار متساويين، المحارب بينهم لا يقبل أن يؤجر مقابل أفعاله البطولية، ولكن في المقابل يتم تكريم الأبطال بمنحهم الألقاب المتدرجة طبقاً لجدارتهم أو عدد رؤوس الأعداء التي يجلبها المحارب بعد النصر. هذا التكريم من زعماء القبيلة هو الأعلى قدراً لدى الهندي وسبب رئيسي لحبه وولائه لشعبه. ويفترشون الحصير ' وينامون فيما يشبه الشبكة المعلقة. اعتمدوا في البداية على الرعي؛ فالكثير منهم يعيش باستمرار على حافة المجاعة، ثم تركزت حياتهم على الزراعة البدائية. لا يُعرف متى انتقل بعضهم إلى الزراعة، إلا أنها كانت خطوة مهمة نحو الاستقرار، وهو ما أوجد بعض الحضارات لدى الهنود، مثل حضارة (الإيروكوا، الجونكين، الإنكا، ... إلخ). رأى الهنود أن الأرض هي أمهم، ولا يمكن شراءها أو بيعها، فكثيراً ما قالوا "إن الأرض هي أمنا الحنون، والمياه هي دماء أجدادنا، وصوت الطبيعة هو صوت آبائنا، والأنهار أبناءنا، ... إلخ". ومن الُملاحظ أن الهنود قراهم بأسماء المواد الطبيعية فضلاً عن المخلوقات. وعلى الرغم من وجود فواصل واضحة للأراضي الزراعية الخاصة بكل قبيلة، إلا أنهم جميع أعضاء الأمة الواحدة يشتركون في زراعة الأراضي كاملة، و كان هناك أفراد مسؤولين عن تقييم أداء كل فرد لمعاقبة المتكاسل. فارتباط الهنود بالأرض بهذا الشكل والذي أصبح جزءاً من الإرث الهندي ومفتاح الهوية الهندية وهو ما يفسر لنا مدى صعوبة إزاحتهم منها.

استمرت الحكومة الفيدرالية في تهميش الهنود واقتصادهم، إلا أنه وبحلول عام ١٩٢٠م تخلّى معظم المسئولين الفيدراليين عن فكرة دمج الهنود فى المجتمع الأمريكي، واهتموا بدلاً من ذلك بالسياسات التي تدمج موارد

الاقتصاد الهندي بالاقتصاد الأمريكي فى ظلّ استمرار تهميشهم وتنحيتهم عن المجتمع الأمريكي. وعلى الرغم من أن فترة العهد الجديد لم تكن فى صالح كل القبائل ولكن بشكل عام، استعادت القبائل الهندية بحلول عام ١٩٤٧م ما يقرب من ٤ مليون فدان عن طريق الشراء، كما زادت نسبة مواليد الهنود لأول مرة فى القرن العشرين. من الملاحظ أن مجتمعات الهنود الحمر لم تكن من المجتمعات الذكورية؛ ففي الوقت الذي كانت فيه نساءهم يُعرفن بالطبيعة الهادئة المسالمة شديدة الاحتشام. إلا أن المرأة كثيراً ما شغلت دور القيادة سياسياً وعسكرياً؛ فسياسياً كانت للنساء منزلة شعبية محترمة، فلديهم مجلس خاص بهن، يتخذ مبادرات وقرارات خاصة بالقضايا العامة، إن المرأة تملك كل شئ، وهى صاحبة القرار النهائى فى الأسرة، وعسكرياً كان وجود النساء مع الجيش الهندي أمراً مشروعاً . أما عند الدور الأسري للمرأة؛ فلقد كانت المرأة تحمل طفلها في سرير خشبي مستطيل – بحجم الطفل الصغير– ضيق لضبط الطفل منتصباً بحيث لا يستطيع الحراك، ومتى تحركت كانت تربطه وتعلقه في رأسها لتذهب به أينما شاءت، فمتى كُبر أخرجته أمه من السرير الخشبي، وسمحت له بالزحف على الأعشاب، ومتى استطاع المشي فيذهب مع أبيه للصيد في الغابات، ويُترك بمفرده للاستحمام في الأنهار المجاورة، ولا يذكروا على مسامع أولادهم أسماء عديدة مثل (الهر الوحشي، فأر الحقل،...إلخ) لإعتقادهم بأن ذكر مثل هذه الحيوانات يُمرض الأطفالبل ويُميتهم، ومتى مات حزنت عليه حزناً شديداً؛ فتضع ريشاً في سريره الفارغ، وتحمله على ظهرها أشهراً، ومتى جلست في أى مكان وضعته جوارها وتبكيه وترثيه.

أما إذا كُتِب للطفل استمرارية الحياة، وبلغ سن السادسة عشر من عمره، يترك أهله ويذهب إلى غار، ويجلس على الأرض صائماً لمدة أربعة

أيام متتالية، حتى يضطجع على الأرض مغمضاً عينيه موقناً بالهلاك، هنا تأتي "الروح العظيم" وينبؤه بصنع جراب يسمي "جراب العلاج"، وذلك في أعقاب ما يراه في نومه من حيوانات مثل (الجاموس، فرس البحر، الكلاب،...)، فيخرج من كهفه فيجد أمه تنتظره بالطعام، وبعدها يقوم بصيد الحيوان الذي رآه في نومه، ويصنع من جلد ذلك الحيوان "جراب العلاج"، وعليه ينتظم في سلك الجندية بصفته رجلاً، ويري الشاب الهندي في هذا الجراب أنه يحميه من الأرواح الشريرة.كما تجب الإشارة إلى أن المحارب لديهم لا يقبل أن يؤجر مقابل أفعاله البطولية، ولكن في المقابل يتم تكريم الأبطال بمنحهم الألقاب المتدرجة طبقاً لجدارتهم أو عدد رؤوس الأعداء التي يجلبها المحارب بعد النصر. هذا التكريم من زعماء القبيلة هو الأعلى قدراً لدى الهندي وسبب رئيسي لحبه وولائه لشعبه.

أما الدين؛ كان الهنود يعبدون إلهاً يسمي "الروح الأعظم" وهي أعلى روح في الأرواح الصالحة. وكان لديهم اعتقاداً راسخاً أن هذا الإله هو الحاكم المباشر لأجدادهم، حاضراً بينهم ويتواصل معهم عن طريق أنبياء. أما بقية الشعوب بالنسبة لهم فكانت "لا شيء". وكانوا يعتقدون أن "العدد ٥" له سر رهيب، كما يعتقدون أن جلود الذئاب طاهرة؛ فيستخدمونها في خيامهم. كما أن الأصداف التي يسخرجونها يعتبرونها مقدسة إلى حد لا يجوز عندهم أن تلقى على الأرض. كثيراً ما اسلموا أنفسهم للصوم والصلاة ليتراءى لهم في الحلم روح من الأرواح، عليه فإن كل الذين يتراءى لهم نفس الروح في المنام، فيجتمعون ويشكلون جمعيات سرية دون غيرهم، وفي هذه الجمعيات يوجد دائماً أربعة أماكن مقدسة تسمي باسم أحد الكائنات الإلهية، وتمثل هذه الأماكن الاتجاهات الأربع الأصلية. كانت لهم مراسم وطقوس خاصة بهم، ولا يسمح لأحد من خارجهم بالحضور بدون إذن شخصي منهم؛

فالهندي له طقوس مقدسة يحرص مكتب الشئون الهندية نفسه على احترامها. أما عن أشد الهنود تديناً فكانوا هنود "البويبلو"، ولديهم الكثير من الاحتفالات والطقوس الدينية التي استعاروا بعضها من الطقوس الدينية لشعوب الباوني. فلم يفصلوا بين الدين والسياسة.

لقد كانت لديهم العديد من الأعياد كاحتفالات مطلع العام والتي تقام على شرف الآلهة والممثلة للجهات الأربع الأصلية، وأهم الصفات المميزة لهذا العيد هو تنظيف المنازل واصلاح الأدوات المنزلية، واستخدام البخور والنار. كما كان هناك "عيد الشراب"؛ حيث ينقطع سكان القبيلة لمدة يومين أو ثلاثة أيام، يرقصون ويتناولون شراباً سُكراً عُرِف بالـ"مانيوق"، وينتهي العيد بانتهاء ذلك الشراب المُسكر. أما عيد الذرة الخضراء؛ هو عيد نضوج الحبوب؛ حيث تخبر النساء رجال القبيلة بذلك، فينقطعوا جميعاً عن سائر الأعمال حتى وإن كانت الحروب نفسها، ويحتشدوا في ساحة القبيلة العمومية، ويضرمون النار، ويضعون إناءً مملوء بالذرة، ويرقصون ويغنون أناشيد الشكر للروح الأعظم، وعندما ينضج الذرة الموجود بالإناء، يبدأوا في تناول الطعام ابتداءً بزعماء القبيلة ثم رجال الحرب ثم باقي رجال القبيلة، ويستمر العيد إلى أن ينتهي الطعام.

انقسمت الحكومات القبلية للهنود إلى نوعين: الحكومات البسيطة؛ وهي الأكثر شيوعاً، والحكومات المتطورة، والتي كانت موجودة فعلاً عندما وصل الأوروبيون الأوائل إلى أمريكا الشمالية. فعلى سبيل المثال لا الحصر هنود الياكيما والمقيمين في منطقة نهر كولومبيا؛ حيث كان جميع أعضاء القبيلة يجتمعون يومياً لمناقشة شئون القبيلة وهذا يمثل أنقى أشكال الديموقراطية. وكانت زعامة القبيلة بطبيعة الحال للأكبر سناً نظراً لحكمتهم وصبرهم وبراعتهم في الصيد، وذلك حسب اهتمامات وأولويات كل قبيلة.

أما في قبائل منطقة السهول الشمالية تنّوعت أشكال الحكومات القبلية بين مجالس عامة بدستور غير مكتوب إلى لجان عمل محدودة استمدت شرعيتها بوثيقة مكتوبة. على سبيل المثال واجه هنود البلاكفيت بولاية مونتانا في الفترة من ١٨٧٥م إلى ١٩٣٥ م ضغوطاً متعّمدة من الوكلاء الهنود لاجبارهم على تبني حكومة غربية؛ وعلى الرغم من ذلك استطاعوا الحفاظ على قدر من النمط التقليدي لها عن طريق انتخاب زعمائهم التقليديين في الحكومة الحديثة. فنجد أنه حتى عام ١٩١١م انتخب المجلس العام للبلاكفيت ١٨ عضو إداري من ذوي الحكمة والثقة. كما أُجبر البلاكفيت على العمل تحت نظام قانوني مكتوب وتأسيس نظام محكمة لجرائم الهنود مكونة من الوكيل الهندي بالإضافة إلى ثلاثة من القبيلة. وكان الهدف من تأسيس تلك المحكمة، مثل غيرها في القبائل الأخرى، يهدف إلى إلغاء الممارسات الدينية التقليدية. ولكن على الرغم من ذلك سمحت في ذات الوقت بوجود قدر ولو ضئيل من السلطة القبلية.

عندما بدأ المستعمرون في الزحف من الساحل إلى داخل الولايات، هنا كانت بداية الصدام بين المستعمرين والهنود. من الملاحظ أن بداية الصدام من جهة الهنود كانت فردية سرعان ما تحولت إلى جماعية، إذ شعر الهنود بضرورة التنظيم والتعاون ونبذ الخلافات فيما بين القبائل المتصارعة، وفي ظل تلك التطورات بقيت طبيعة الحكومات القبيلة كما هي. أدرك الأمريكيون مع بدايات تأسيس دولتهم مدى قوة الحكومات القبلية المتطورة وقدرتها على توجيه الهنود الحمر بشكل جماعي لمقاومة التأثير الأمريكي، فدائماً ما كانت بين تلك الحكومات وبين الحكومة الفيدرالية حالات من الشد والجذب لاسّيما حول أحقيتهم في الأراضي الشاسعة التي ترغب الولايات المتحدة في السيطرة عليها. وعلى الرغم من كثرة الحكومات القبلية البسيطة

فلم تكن تمثل للحكومة الفيدرالية أية مشكلة؛ إذ أن الحكومة الفيدرالية تستطيع بالمال تارة وبالخيانة تارة، وبالحرب والإزاحة الإجبارية تارة أخرى أن تنهي مهمتها معهم على أكمل وجه. وعليه تم توجيه البحث لدراسة الحكومات القبلية المُتطورة.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومات القبلية للهنود الحمر اتفقت في سمات عديدة، من أهمها أن تلك الحكومات لا يتفرد فيها "الزعيم" بالحكم وإنما يعاونه في ذلك فريق سياسي كبير ممثلاً في مجلس تشريعي، بالإضافة إلى مجموعة استشارية أخري تعمل كفريق تنفيذي أو كفريق قضائي. ومن السمات المشتركة أيضاً أن العشيرة هي الوحدة السياسية لتلك الحكومات باستثناء "شعب الموسكوجي"، والذي كانت فيه القرية هي الوحدة السياسية. كما اعتمدت تلك الحكومات بشكل عام على القوانين العُرفية، وإن تبّنى بعضها الدساتير المكتوبة ولكن في وقت متأخر. أيضاً كانت الحكومات القبلية تفصل بين الدين والسياسة. كما لوحظ أن تلك الحكومات لا تستطيع بشكل أو بآخر الاستغناء على القوة العسكرية حيث كانت جزء أصيل ومكون رئيسي داخل أى حكومة قبلية، وهذا إن دلّ فإنما يدل على كثرة الحروب، سواء كانت تلك الحروب بين قبائل الهنود المتصارعة على موارد الطبيعة، أو بين الهنود والقوى السياسية المختلفة التي كانت موجودة على الساحة في البداية كالإنجليز والفرنسيين ثم الأمريكيين.

نظراً لكثرة تكاليف الإبادة الجسدية، ناهيك عن المقاومة المسلحة من قِبل الهنود، بدأت الحكومة تُفكر في سياسة جديدة تكون أعمق في التأثير وأرخص في التكلفة وهي التعليم، إذ اقترح وزير الحرب الأمريكي"هنري نوكس" في السابع من يوليو ١٧٨٩م على الرئيس واشنطن ضرورة تبنى الحكومة سياسة تعليم الهنود، مؤكدًا أن تعليمهم يتطلب نظاماً فريداً من

نوعه، وهو ما وافق عليه واشنطن. بل إن عدداً من هنود "قبيلة السينيكا" طالبوا الحكومة – أثناء المفاوضات التمهيدية لمعاهدة عام ١٧٩١م– بأن تقوم بإرسال مُنصّرين إلى قبيلتهم لتعليم أطفالهم القراءة والكتابة والحياكة والغزل ومنذ ذلك الحين أصبحت مسئولية تعليم أطفال الهنود من ضمن بنود المعاهدات والقوانين الخاصة بالهنود.

كانت وجهة نظر الحكومة أن سياسة تعليم أطفال الهنود هي الأفضل لتحقيق هدفها فى "أمركة" الهنود ومحو ثقافتهم؛ إذ أن الأطفال هم الأضعف مقاومةً والأكثر تقبلاً للتغيير. لذا تعهدت الحكومة رسمياً ولأول مرة فى الثاني من ديسمبر ١٧٩٤م بتعليم الأطفال القراءة والكتابة وبعض الحِرَف، وذلك ضمن بنود معاهداتها مع هنود "ستوكبريدج" وهنود "أونيدا" وهنود "توسكارورا". وفي ١٣ أغسطس عام ١٨٠٣م تم توقيع معاهدة مع هنود "الكاسكاسكيا" والتي أكّدت لأول مرة على ضرورة تأسيس مدارس تعليمية، مع تخصيص مبلغ ١٠٠ دولار سنويًا –ولمدة سبع سنوات–تُمنح لأحد القساوسة مقابل تعليم أطفال الهنود. وفي العام التالي تم تخصيص مبلغ "٣٠٠ دولار" لمدة خمس سنوات لتعليم أطفالهم الزراعة وتصليح السيارات، وذلك ضمن المعاهدة المُوقعة مع هنود الديلاوير. في عام ١٨٣٤م وبعد إزاحة هنود "التشيكاسو" من أراضيهم تعهدت الحكومة الفيدرالية بتخصيص مبلغ من المال لشراء أرض جديدة لهم غرب المسيسيبي لبناء مطاحن ومحلات ومدارس وتعيين أشخاص أكفاء لإدارتها. كما وقّعت العديد من القبائل الهندية معاهدات مع الحكومة مفادها تخصيص مساحات محددة داخل المستوطنة بغرض بناء المدارس؛ كالمعاهدة التي وُقّعت في عام ١٨٥٤م مع هنود "ميامي" والتي اشترطت في مادتها الأولى على تخصيص (٦٤٠) فدان لبناء المدارس. كما تم تخصيص مبلغ ١٥ ألف

دولار عام ١٨٥٥م لبناء مدارس خاصة لتعليم الزراعة والميكانيكا لأبناء هنود "البلاكفوت". بل بدأت المعاهدات تحتوي بشكل واضح وصريح على مواد تُجبر الهنود – بما في ذلك هنود أبعد الولايات وهم هنود ألاسكا التي تم شراءها من روسيا ١٨٦٧م– على تعليم أبنائهم؛ كالمعاهدة التي تم توقيعها مع هنود "النافاهو" عام ١٨٦٨م؛ والتي اشترطت عليهم إرسال أبنائهم بالحضور فى المدارس المخصصة لهم، على أن تتعهد الحكومة من جانبها بتوفير مدرس واحد لكل ٣٠ طالب، وتوفير سكن ملائم له بين الهنود.

على الرغم من كّم المعاهدات التي وقعتها الحكومة الفيدرالية مع الهنود فيما يخص العملية التعليمية، إلا أنها لم تفِ بكافة وعودها لهم، كما أنها لم تتدخل بشكل مباشر في إدارة تلك المدارس، إذ تركت ذلك لرجال الدين. ففى تقرير سنوي أعده مكتب الشئون الهندية ١٨٥٤ م، وُجِد أن غالبية المدارس الحكومية المُنشأة داخل المستوطنات تُدار عن طريق جمعيات دينية. ومع ذلك فقد أكد مفوض الشئون الهندية "إدوارد سميث"في عام ١٨٧٣م أن أي سياسة أخرى غير تعليم الهنود تُعد إهداراً للوقت والمال. وبذلك تنجح الحكومة في خلق "الهندي الجديد" للانطواء تحت مظلة المجتمع الأمريكي.

نوعت الحكومة الفيدرالية من مدارسها لتعليم الهنود؛ ما بين المدارس التنصيرية، والمدارس النهارية، "المدارس الداخلية داخل المستوطنات الهندية"، ناهيك عن "المدارس الداخلية خارج المستوطنات الهندية". لقد أثبتت المحاولات السابقة للحكومة الفيدرالية فشلها في خلق ما يُعرف بالهندي الجديد، لذا انتهجت الحكومة سياسة تعليمية جديدة أكثر فاعلية في قطع الصلة بين أطفال الهنود وذوييهم، وذلك بإقامة المدارس الداخلية خارج المستوطنات الهندية. وعليه تم تسليط الضوء في هذا البحث على تلك

المدارس وهل كانت تهدف بالفعل لتعليم الهنود وتثقيفهم أم أنها كانت محاولة لإبادتهم؟. هل نجحت الولايات المتحدة عن طريق تلك المدارس في أمركة الهنود، أم استطاع الهنود المحافظة على هويتهم؟. وهل حقًا أن الولايات المتحدة هي أرض الحرية والديموقراطية، أم أن هذه الشعارات اختفت بحجة "الأمن القومي الأمريكي"؟.

بدأت قضية "المدارس الداخلية خارج المستوطنات"على يد النائب "توماس مكنى"، عندما أخذ يقنع الكونجرس برصد ميزانية لتأسيس مدارس تنصيرية لتمدين الهنود، حتى وافقت لجنة الشئون الهندية بالكونجرس في عام ١٨١٩م على تأسيس ما يسمى بصندوق التمدين، وذلك بهدف تنوير عقول الهنود، شريطة أن يصبح الكتاب المقدس كتابهم واللغة الانجليزية لغتهم، وعلى ذلك ظهرت فكرة المدارس تحت شعار "الأرض مقابل الحضارة"؛ حيث اشترطت المعاهدات أن تُوفر الحكومة التعليم للهنود مقابل التنازل عن مساحات كبيرة من أراضيهم وكان توماس مكنى هو مهندس هذه السياسة. أما عملياً فقد بدأت تلك المدارس على يد "هنرى برات" وهو الذى اختارته الإدارة الأمريكية لإنشاء تلك المدارس، ووضع نظامها وبرنامجها التعليمي، وذلك تحت مظلة مكتب الشئون الهندية، ولقد كانت أهم مؤهلات برات لشغل هذه الوظيفة هو عمله لفترة مديراً لسجن عسكرى في مدينة فورت ماريون ، وكانت سياسة برات هي الشعار الذي نادي به في الكونجرس "اقتل الهندي، وأبقِ الجسد" "Kill The Indian, Save The Man"، وعليه كانت هذه الرؤية هي المحرك الأساسي وراء فكرة إنشاء المدارس الداخلية خارج نطاق المستوطنات.

كانت مدرسة "كارليزلي" هي أول مدارس الهنود الحمر الداخلية خارج المستوطنات فى بنسلفانيا بمبنى لمؤسسة عسكرية في عام ١٨٧٩م،

وقد تم توجيه هذه المدرسة للتعليم المهني؛ كونه التعليم الأنجح لأنه يمزج بين التدريب الذهني والتدريب الفني، وهو ما أكده الكابتن "برات" حيث أرسل إلى مكتب الشئون الهندية يقول: "إن أولياء أمور وأقارب التلاميذ الهنود أرسلوا إلينا خطابات عديدة يفضلون فيها التعليم المهني لأبنائهم، ولذلك فإنه إذا تم تأسيس مدارس داخلية وأديرت كما ينبغي، وأجبر الطلاب على حضورها كما تفعل بعض الحكومات الأوروبية، فإنه لا شك أن الأجيال القادمة من الهنود ستكون أكثر تقدما عن الجيل الحالي". فبجانب التعليم الأكاديمي، كان هناك التعليم المهني والذي يهتم بالنجارة، والخياطة، وتصليح السيارات، وإعداد الخبز، والزراعة، ... إلخ.

استطاعت الحكومة الفيدرالية "أمركة" التلاميذ الهنود عن طريق تلك المدارس ظاهرياً وباطنياً . ظاهرياً تبدأ مع أول يوم يدخل فيه الطفل الهندي إلى هذه المدارس، بل ومع أول كلمة تسمعها أذنيه؛ وذلك عندما ينادون عليه بالهندي القذر"، ثم يقوموا بتنظيف الأطفال وغسل أجسادهم وتعقيمها بالكحول والكيروسين،بعدها يُحرق كل ما يتعلق بهنديته من ثياب وشارات أمام عينيه، ثم يُحلق شعره؛ لسهولة التعامل مع حشرات الرأس. ثم تتم إعادة تسمية التلاميذ بأسماء أمريكية كأسماء الرؤساء الأمريكيين بدلاً من أسمائهم الهندية؛ كما أن هذا ساعد في اجبار الهنود تدريجياً على التخلي عن قيم الملكية الجماعية واعتناق مبادئ الملكية الفردية لاسيما في المسائل القانونية مثل ملكية الأراضي والميراث والعقود وغيرها من المكاتبات والمعاملات القانونية. ونظراً لكثرة الطلاب وقلة الأسماء الأمريكية، وُجِد في الفصل الواحد ثلاثة طلاب وأكثر يحملون اسماً واحداً ، وقد لوحظ أن إدارة المدرسة كانت تُعاقب الأطفال متى تنادوا بأسمائهم الأصلية، حتى أنه تم تعذيب بعض الطلاب على مثل هذه الفعلة بغرس إبر في ألسنتهم نهاراً كاملا

وتسليط النار على تلك الابر، وبإطفاء السجائر فى أجسادهم، بينما قامت إحدى مدارس أوكلاهوما باجبار أطفالها على تنظيف أسنانهم بمادة قلوية حتى يتآكل فمهم من الداخل إذا ما قاموا بنفس الخطأ. وبمطالعة الكثير من السير الذاتية لخريجي المدارس الداخلية، لوحظ أنه في ظل تغيير أسماء التلاميذ، منعت إدارة تلك المدارس تبادل الزيارات والخطابات بين التلاميذ وأهاليهم، وبذلك يتم قطع العلاقة بين التلاميذ وبين تقاليد آبائهم البربرية. وبذلك نجحت الحكومة الفيدرالية عن طريق تلك المدارس في محو مظاهر الهوية الهندية، استعداداً لغرس مظاهر الثقافة الأمريكية. أما عن الأمركة الباطنية فكان ذلك عن طريق الدروس التي كانت تُلقن لأطفال الهنود؛ لاسيما فيما يتعلق بالمواطنة واللغة والدين؛ فقد أصرت إدارة تلك المدارس على غرس القيم الوطنية الأمريكية فى نفوس التلاميذ؛ فقامت برفع العلم الأمريكي على مبني االمدارس ليصبح نصب أعين التلاميذ طوال اليوم، ناهيك عن إلزامهم بإنشاد الأغاني الوطنية في الاحتفال بالمناسبات القومية مثل:(يوم الاستقلال، عيد الشكر، الكريسماس،...إلخ). بالإضافة لتدريس التاريخ الأمريكي بشكل يوضح أن الولايات المتحدة قد أوجدها الله عندما عبر إليها أصحاب البشرة البيضاء البحار، لتعميم الحرية، ولمواجهة قوى الشر التي تُعيق مسيرة الحضارة والتقدم، وهو ما أعطى الأمريكيون السيادة على من هم دونهم. بل وقام المدرسون بنسج الكثير من الأساطير الخيالية عن شجاعة ونبل أصحاب البشرة البيضاء حربهم لنشر الحرية، فى الوقت يشوهون فيه صورة أجدادهم وتقاليدهم.

كان برات دائماً يري أن خط الدفاع الأخير للهنود يتمثل في اللغة والدين؛ لذا كان على الأمريكيين القضاء على لغتهم الأصلية ودياناتهم. أما اللغة فقد اعتمدت الحكومة الفيدرالية على قرار وزارة الداخلية الصادر في

عام ١٨٨٤م لمكتب الشئون الهندية بوجوب التدريس باللغة الانجليزية. أما من ناحية الدين فقد قامت الحكومة الفيدرالية بفرض التعليم المسيحي داخل المدارس الداخلية للهنود الحمر، فكان فرضاً عليهم تأدية صلاة ما قبل النوم بشكل جماعي، وكان المُدرسون دائما ما يؤكدون للتلاميذ أن كلمة حضارة ليس لها مرادف في قاموس الحياة إلا اتِباع الدين المسيحي. وكان الغرض الرئيسي من جراء ذلك كله تبديل أفكار التلاميذ وتدمير ثقافتهم بمحو تاريخهم، وأمركتهم ظاهرياً وباطنياً، لتستطيع الحكومة السيطرة على جغرافيتهم (أرضهم).

سياسة مكتب الشئون الهندية تجاه الهنود الحمر

منذ تأسيس الدولة الأمريكية ووضع الدستور، والقادة يصرحون باستمرار أنهم لن يقبلوا إلا بتسليم الهنود لأراضيهم، ومن أجل هذا ارتكبت الدولة رسمياً سلسلة طويلة من المذابح المقدسة في زحفها نحو الغرب. استخدمت فيها القوة الغاشمة حيث الإبادات المختلفة؛ سواء كانت جسدية أوثقافية واقتصادية و... إلخ. وفي أعقاب تخلصهم من الأعداد الكبيرة لهؤلاء الهنود سارت الولايات المتحدة على خطى حثيثة لتقطيع أواصل الوحدة والأخوة بينهم، وفي سبيل ذلك استخدمت الحكومة الفيدرالية مؤسستين لتنفيذ هدفها؛ المؤسسة الأولى؛ مكتب الشئون الهندية بتجميل ما تراه الحكومة الفيدرالية، وتقبيح ما هو عكس ذلك. والمؤسسة الثانية هي الكونجرس بإصداره بعض القوانين. بدأت قصة هذا الاستعمار الداخلى عندما أناطت الولايات المتحدة لمكتب الشئون الهندية كل المهمات الموكلة للجيش الأمريكي، فما هو مكتب الشئون الهندية؟ ومتي نشأ؟ وما هو الدور الذي لعبه في القضاء على الهنود الحمر وعلى وحدتهم وهنديتهم. وهل نجح في ذلك أم لا؟

منذ عام ١٧٨٩م كانت وزارة الحرب هي المسئولة عن إدارة الشئون الهندية. هذا حتى تأسس هذا المكتب فى عام ١٨٠٦م تحت مسمى "مديرية الشئون الهندية"، والذي أُلحق بوزارة الحرب الأمريكية، وفي عام ١٨٢٤م تحول اسم المديرية إلى "مكتب الشئون الهندية" في عام ١٨٤٩م نقل الكونجرس سلطات مكتب الشئون الهندية الى وزارة الداخلية الناشئة حديثا بدلا من وزارة الحرب. ويمكن تسميه بمسمياتنا المعاصرة تحت مسمى "مجلس التعاون الهندي"." أو السلطة الوطنية الهندية. على الرغم من أن الذين يرأسونه ويعملون فيه من السكان الأصليين إلا أنه من الضرورى أن يكونوا موالين للبيض.

من مهام مكتب الشئون الهندية كما جاء بالمادة الأولى من البيان التأسيسي له هو رعاية الحقوق المتوارثة للحكومة القبلية المحلية وتعزيز قدرة القبيلة على حكم نفسها، وفى المادة الثالثة سيدافع عن حقوق القبائل وسيادتها مع القبائل والكيانات الأخرى. وتأتي قوة مكتب الشئون الهندية محصن لدرجة كبيرة حتى أن الكونجرس لا يستطيع تعديل سلطاته الإدارية. هذا في ظل لا سلطة للقبائل على وكلاء مكتب العلاقات الهندية المعينين لديهم بأي شكل على الرغم من أن مرتباتهم تُدفع من أموال القبائل. وعليه فقد كان هذا المكتب يتحكم فى شئون الهنود وأملاكهم بشكل تام، إذ لم مسموحاً لأي هندي أن يقوم بأي تعاقد، يقترض أموال، يورث أي ملكية، .... دون تصريح من وكيل هذا المكتب. من حق مكتب الشئون الهندية أن يحتجز الهنود داخل مستوطناتهم ويمنعهم من الحركة خارج المستوطنات أو من منطقة إلى منطقة أخرى داخل نفس المستوطنة بدون إذن الوكيل الهندي. حتى اجتماعات الهنود مع بعضهم البعض داخل المستوطنة من الممكن أن تمنع من قبل الوكيل الهندي. كما من حقه مصادرة أي مطبوعات

غير مرغوب فيها، ولا تستطيع أي قبيلة التحكم فى أموالها حيث أن مكتب العلاقات الهندية بأمر الكونجرس يتحكم في ميزانية القبائل بشكل مطلق. بل يتحكم وكلاء مكتب العلاقات الهندية فى الهنود داخل المستوطنة من خلال محاكم المستوطنات التي تنظر فى كل القضايا باستثناء بعض القضايا الكبرى. ومما سبق يتضح أن مكتب الشئون الهندية بوكيله كانوا يعاملون الهنود كما يعامل الوصي الطفل الصغير.

بطبيعة الحال لم تتوقف حرب الإبادة من قبل الدولة الأمريكية، حتى بعد أن ألقى الهنود أسلحتهم بل وبعد عقد المعاهدات، في الوقت الذي لم يستطع مكتب الشئون الهندية أن ينطق بنصف كلمة. بل إن المكتب قام بتسميم شعب "السيك سيكا" في أعقاب الحملة التي شنها الجيش الأمريكي على هذا الشعب وأحرق قراه ومحاصيله ومخزونهم الشتوي من الطعام، ثم قام بقتل ١٧٣ هندياً وأسر ١٤٠ طفلاً وأمرأة تم اغتصابهم قبل قتلهن، ومن استطاع الهرب منهم إلى مكتب الشئون الهندبة، لم يكن حاله بأحسن من باقي شعبه حيث تم إطعامهم لحوم مسمومة. ولأكثر من قرن لجأ المكتب إلى كل ما متاح لإقتلاع الأطفال– فى أصغر سن ممكن ٤ سنوات– من ثقافتهم، وليعملوا بالسخرة فى المصانع والمزارع، ويكونوا كحصان طروادة فى حربهم ضد السكان الأصليين.

منذ عام ١٨٧١م بسط الكونجرس سلطته المطلقة على كل الشئون الهندية، وأوكل لنفسه تقرير مصير كل المعاهدات مع السكان الأصليين، أما الأراضي والثروات الباقية لدى الهنود فقد استولى على معظمها بفضل " مكتب الشئون الهندية". صار انتقال ملكية الأراضي الهندية من القبيلة إلى " مكتب الشئون الهندية" من أدهى وأرخص وسائل استلابها، فللمكتب سيطرة كاملة ومحكمة على حكومات القبائل والشعوب الهندية، وعلى كل مرافق

حياتهم في المعتزلات، لكنه يختبئ وراء الكلمات المعسولة عن المستقبل السعيد، ونبذ الشغب والعنف، والعمل على تحسين الصورة في أعين الرأي العام الأمريكي. كان هذا المكتب يقوم ببيع الأراضي الهندية أو تأجيرها، وهو من يحدد هذه الأسعار، ويوقع على عقود التنقيب عن النفط والغاز والمعادن الثمينة، مكتب الهنود هو المالك الحقيقي لأراضي الهنود.

السياسة العامة لمكتب الشئون الهندية طوال الثمانين عاما على وجوده هى تفتيت القبائل الهندية وتطبيع (دمج) الهنود فى التيار العام للشعب الابيض الامريكي. لتحقيق ذلك فإن المدارس الداخلية للهنود. في قصة التعليم والمدارس الداخلية فإن الكونجرس قد أولى " مكتب الشئون الهندية " سلطة فرض عقوبات اقتصادية بقطع إمدادات التموين على السكان الأصليين، أو عقوبات جسدية بالقتل أو السلخ للآباء الذين يرفضون تسليم أولادهم إلى وكلاء هذه المدارس، فإما الاستسلام للموت أو الفرار الى الغابات. ناهيك عن أن مكتب الشئون الهندية كان يقوم باخفاء كل المعلومات عن هذه الأمراض والأوبئة المنتشرة في المدارس. وكان مكتب الشئون الهندية يتجاهل تلك الحقائق لدرجة أن تم تعيين مدير للتعليم عام ١٩٢٥م هيرفي بيبرز وهو مشرف مؤسسة هاسكل الشهيرة، وقد تم تعيينه على الرغم من شهرته الواسعة بتعريض حياة التلاميذ الهنود الأصحاء والمرضى سواء بسبب تجاهله لانتشار مرض السلّ بينهم، وقد تجاهل تماما نصائح طبيب المدرسة بضرورة حجر (عزل) التلاميذ ممن ظاهرت عليهم أعراض المرض. على الرغم من ذلك لم يكن تعليم الهنود فى البداية تحت الاشراف المباشر لمكتب الشئون الهندية؛ فقد صرح مفوض الشئون الهندية فرانسيز لوب أنه من الناحية العملية، كان تعليم أطفال الهنود مسؤولية مؤسسات دينية طوال فترة مائة عام من التاريخ القومي للولايات المتحدة.

وطبقاً لقانون ١٥ فبراير عام ١٩٢٩م الصلاحية بأن يسمح لوكلاء مكتب الشئون الهندية وموظفيها من أي ولاية بدخول المستوطنات أو أراضي قبائل الهنود بغرض التفتيش على الأحوال الصحية والتعليمية، كما سمح القانون لهم إجبار الأطفال الهنود على الالتزام بحضور المدارس تبعاً لقوانين الولاية.

على الرغم من صدور كتيب من مكتب الشئون الهندية عام ١٨٩٨م يجرم استخدام اللغة المسيئة مع التلاميذ أو السخرية منهم أو العقاب الجسدي أو أي نوع من العقاب المهين، ولكن للأسف فقد صاحب هذا الكلام المثالي مجموعة من الاستثناءات كانت قد صدرت سابقا عام ١٨٩٠م ولم تلغ بصدور كتيب عام ١٨٩٨م، طبقاً لتلك الإرشادات فإن من حقّ المدرسة أن توقع العقاب البدني أو الحبس فى مكتب الحراسة داخل المدرسة لأي تلميذ يتهم باستخدام لغته الأصلية أو أي ألفاظ بذيئة أو يمتنع عن تنفيذ الأوامر أو الكذب أو تدمير الملكية العامة أو السرقة و غيرها من الأفعال المشينة.

وعليه نجد أن بعض المؤرخين إلى أن هذا المكتب أولى واجباته هو إلحاق الأذى بشعبه؛ حيث قام بتدمير منظم لحياة الهنود وحكوماتهم وأنظمتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية والروحية، ونهب ثرواتهم وتجويعهم، وتفريق كلمتهم، لجعلهم يواجهون مصيرهم فرداً فرداً . وأنه أكثر من أساء للهنود. ومما سبق أن اخراج مكتب الشئون الهندية بالشكل الذي يجعله القبائل المعترف بها رسمياً، ما هو إلا زعم باطل. أثبتت الأيام والأحداث التاريخية كذبه. على أى حال استطاعت الولايات المتحدة إطلاق رصاصات الرحمة على الهنود الحمر عن طريق هذا المكتب.

بالفعل نجحت الولايات المتحدة في إذابة ودمج كل الأعراق التي تعيش بها، حتى وُصِفت بأنها "بوتقة انصهار" "Melting Pot"، وذلك على

الرغم من اتباعها أساليب غير إنسانية لتحقيق هذا الغرض مع الهنود الحمر؛ إذ حاولت في البداية طمس ثقافتهم والقضاء على هويتهم باستخدام العنف والخداع، لكنها وجدت النتيجة غير مجدية؛ لأن هذه الطريقة كانت باهظة الثمن وطويلة الأجل وضعيفة التأثير، بل قد تأتي بعكس ما أقيمت من أجله، فبدأت تفكر في نسف الكيان والوجود الهندى في الولايات المتحدة بشكل أقوى وأسرع وأرخص من تلك الإبادة الجسدية، وقد كان ذلك عن طريق التعليم. وعليه استطاعت الحكومة الفيدرالية أن تبيد الهنود الحمر جسدياً وثقافياً بل ونفسياً . فالتأثير والتعليم في الصغر كالنقش على الحجر. فعن طريق تلك المدارس أطلقت الحكومة الفيدرالية رصاصات الرحمة على عقول وفكر أبناء الهنود الحمر، للتخلص من هنديتهم ونشر الثقافة الأمريكية في المجتمعات القبلية، وبذلك يتم دمج الهنود في المجتمع الأمريكي – بشكل يبدو متحضراً–. لذا يمكن القول بإن المدارس الداخلية خارج المستوطنات كانت واجهة مزيفة للتعليم والثقافة والتحضر والتمدن، إلا أنها في حقيقة الأمر كانت أول معسكرات تعذيب وأول محاكم تفتيش تُقام للأطفال. بل وأنّ ما حدث داخل المدارس يمكن وصفه بأنه هولوكوست أمريكي استطاعت به الحكومة الفيدرالية اغتيال الهنود الحمر ثقافياً وتاريخياً. وقد يكون لذلك تأثيراً سلبياً على الولايات المتحدة الأمريكية ذات يوم.

الفصل الثاني

إشكالية التبعية ثم الحكم

كان تطور المستعمرات البريطانية في العلم الجديد يحمل في ثناياه الحكم الذاتي او انفصال المستعمرات عن الوطن الأصلي يوما ما، وذلك لأن البناء الاقتصادى والتكوين الاجتماعي والتكوين الثقافي لاهالى المستعمرات كان أوروبياً انجليزياً أو بمعني آخر كان يحمل مفاهيم الحكم والإدارة والبرلمان. فقد كان من المستبعد ان يصبح أهل المستعمرات "مواطنين بريطانيين" ومن ثم كان المستعمر في العالم الجديد في حاجة إلى شخصية أخرى غير تلك، تستطيع أن ترفعه الى مستوى أفكاره، وأن تزيل عنه وصمه انه من سلالة الفارين من وجه الاضطهاد الديني أو الفقر الوضيع أو من وجه العدالة، فاذا كان ينطبق على المستعمرين في الأجيال الأولى خلال القرن السابع عشر الميلادي، فإن الأجيال التي عاشت في القرن الثامن عشر الميلادي اختلفت عن تلك ورأت في نفسها أنها لا تقل مستوى عن المواطنين الانجليز في الوطن الأصلي.

إن المستعمرين بمضي القوت أخذوا يرتبطون ارتباطا قويا بالأرض الأمريكية، فتزايدت مصالحهم فيها وبالتالي ضعف الولاء لبريطانيا والذي جاء نتيجة البعد الزمني منذ تكوين المستعمرات في القرن السابع عشر حتى قيام الثورة الأمريكية في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، وخلال هذه الفترة ظهرت أجيال عديدة من أبناء المستعمرات الذين لم يعرفوا وطنا لهم سوى الأرض الامريكية التي نشؤا عليها. يلاحظ أيضا ان المستعمرات عند بداية تأسيسها كانت شديدة الارتباط ببريطانيا حيث كانت تعتمد عليها في التخلص من المشكلات التي كانت تعترض تلك المستعمرات وبخاصة من

جانب المستعمرات الفرنسية، إلا أنه بزوال المستعمرات الفرنسية نتيجة هزيمتها في حرب السبع زال الخطر الذى كان يهدد المستعمرات الإنجليزية التي كان يجعلها مضطرة للاعتماد على بريطانيا هذا من وجهة نظر المستعمرات الإنجليزية . أما من وجهة النظر البريطانية فقد كانت الحومة البريطانية تعتبر انتصارها في الحرب نقطة تحول في تاريخ علاقتها بمستعمراتها فأحداث الحرب ونتائجها فرضت على هذه الحكومة رسم سياسة جديدة لها إلى حد كبير مع رغبات السكان في المستعمرات ومصالحهم الرئيسة، مما أدى الى توالى سلسة من المشاكل والخلافات أوصلت الطرفين في النهاية الى القطيعة السياسية.

أيضاً أراد سكان المستعمرات ممارسة حقوقهم السياسية على قدم المساواة مع سكان الجزر البريطانية وأن يطبق على المستعمرات الدستور البريطاني دون تميز بينها وبين الجزر البريطانية كما طالب سكان المستعمرات بتوسيع اختصاص المجالس المحلية للمستعمرات وأن تعرض قرارتها مباشرة على ملك إنجلترا للمصادقة عليها وليس علي البرلمان البريطاني، إلا أن هذه المطالب لم يكن لها صدى لدى التاج البريطاني، وبالتالي شعور عام لدى سكان المستعمرات في العالم الجديد يأتون في الدرجة الثانية بعد الانجليز المقيمين في إنجلترا. من الخلافات السياسة الأخرى ان حكام المستعمرات كانوا انجليز ومن ثم اختلفوا مع المجالس المحلية المنتخبة، ففي الوقت الذى كان فيه الحاكم يدافع عن الحقوق المكستبة والمصالح البريطانية كانت المجالس تدافع عن الحقوق الشعبية والمحلية للمستعمرات. كما تمثل الخلاف السياسي بين المستعمرات.

لقد كانت ثمة عوامل رئيسة أدت الى الثورة الامريكية ضد التاج البريطاني يأتي في مقدمة العوامل الاقتصادية فبعد انتهاء حرب السنوات

السبع وتوقيع صلح باريس أخذت إنجلترا تصدر الكثير من التنظيمات والتشريعات الخاصة بمستعمراتها حيث كلفت الحرب إنجلترا خرجت من حرب السنوات السبع وخزائنها خاوية حيث كلفت الحرب إنجلترا مبالغ باهظة وزاد الضرائب بمقدر٣٥٠٠ مليون إسترليني الامر الذى أدى الى رفع الضرائب وزيادتها الى اقصي حد ممكن. فقد أصدرت بريطانيا تشريعا يحرم سكان المستعمرات من المتاجرة مع اية دولة غير إنجلترا ولا استخدام سفن تابعة لدولة أخرى غير إنجلترا كذلك كما منعوا من إقامة صناعات حتى لا تنافس مصانع الوطن الاب بريطانيا ولهذا استاء سكان المستعمرات من الاحتكار المضروب عليهم من قبل بريطانيا .

ولقد لفت هذا الأسلوب انتباه سكان المستعمرات وهو ان بريطانيا لا يهمها إلا مصالحها الخاصة ولايهمها مصالح المستعمرات الا بالقدر الذى يتوافق مع مصالحتها من جهة وضمان خضوعهم وتبيعتهم من جهة أخرى وعم التجار في المستعمرات شعور بان مصالحهم التجارية يضحي بها سبيل مصلحة بريطانيا زد على هذا كله ما كان يدفعه السكان من ضرائب باهظة فعلى سبيل المثال؛ في عام ١٧٦٣م أصدرت الحكومة البريطانية "قانون الارضى" بهدف منع سكان المستعمرات من الانتشار غرب قمة جبال الابلاش بحجة عدم الاصطدام بالهنود الحمر السكان الأصليين ولاشك ان هذا القانون كان محبطا لامال ونشاط سكان المستعمرات الذين كانوا يستفيدون من اتصالهم بالهنود في الغرب للمتاجرة في الفراء. ولعل من اهم أسباب التذمر بين سكان المستعمرات البريطانية تلك القوانين التجارية والملاحية التي أصدرت عن البرلمان الإنجليزي مثل "قانون السكر" الذى اصدر عام ١٧٦٤م الذى يفرض ضريبة على كل جالون من السكر تتعامل فيه المستعمرات مع الجزر الهند الغربية مما وجه ضربة قاصمه الى

المصالح المستعمرات التجارية في الوقت الذى تتزايد فيه ثروة التجار البريطانيين . كما تذمر سكان المستعمرات من دفع الضرائب للكنيسة الانجليكانية التي كانت تحصل على اعانة من الحكومات المحلية ومن ثم مارسة نوعا من السيطرة والارغام على السكان المستعمرات مما اثار عدائهم لها. كما ان إقرار البرلمان الانجليزى لمشروع فرض ضريبة على المستعمرات عرفت"بضريبة التمغة" على الصحف والمستندات القانونية وغيرها وذلك عام ١٧٦٥م من اجل الصرف على القوات البريطانية التي تحمى المستعمرات.

وكان صدور قانون التمغة اول حلقة من الحلقات الرئيسة الثلاثة المسئولة عن الثورة الامريكية تلك الحلقات التي استغرقت عقدا من الزمن امتد من عام ١٧٦٤الى ١٧٧٤م كانت الحلقه الأولى قانون التمغة الذى صدر عام ١٧٦٥م اما الحلقة الثانية رسوم تاونشند لعام ١٧٦٧م، أما الحلقة الثالثة فهى حفلة الشاي بوسطن لعام ١٧٧٣م، وكان قانون التمغة يمثل ضريبة مباشرة اثارت سكان المستعمرات بشدة واخذت مستعمرة فرجينيا المبادرة في الاحتجاج منذ صدور القانون في مايو عام ١٧٦٥م والواقع ان المعارضة القوية لقانون التمغة ترجع لسببين. الأول: دستورى ومؤداه ان سكان المستعمرات يرون انه لا يحق للبرلمان البريطاني ان يفرض عليهم ضرائب طالما انهم غير ممثلين فيه وذلك عملا بالمبدأ البرلماني البريطاني القديم لا ضرائب بدون تمثيل الذى ينص على ان الضرائب لا تفرض الا بموافقة الشعب ممثلا في نوابه. أما السبب الثاني: هو رغبة بريطانيا في تقوية الرقابة المالية والجمركية في المستعمرات ستؤدى للمحافظة على المبدأ التجاري الذى يقضي بجعل الاقتصاد في المستعمرات ملحقا ومتمما لاقتصاد

البريطاني. وفى هذا إضرار كبير بمصالح رجال الاعمال والتجارة والبحارة في المستعمرات.

أما الرسوم التي عرفت باسم "تاونشند" عام ١٧٦٧م نسبة الى وزير المالية البريطاني "تشارل تاونشند" التي تقضي بفرض ضرائب على الورق والشاي والزجاج والرصاص المستورد للمستعمرات على ان يستخدم حاصل هذه الضرائب لدفع المرتبات الحكام والموظفين الانجليز في المستعمرات .وكانت سياسية تاونشند تخفيف الضرائب الواقعة على الشعب الإنجليزي في إنجلترا عن طريق التشدد في جمع الضرائب المفروضة على المستعمرات وطبقا لرسوم تاونشند أنشئت محاكم جمركية "هاليفاكس" و"بوسطن" و"فيلادلفيا" كما تألفت هيئة أمريكية للمعاملات الجمركية مسئولة مباشرة امام بريطانيا اتخذت من مدينة بوسطن مقرا لها واستخدمت قوة عسكرية لتنفيذ قانون تاونشند. وقد واجه سكان المستعمرات قانون تاونشند بمقطعة البضائع الإنجليزية التي فرضت عليها الضرائب بعدم استيرادها او استهلاكها وقد بدأت هذه المقاطعة في مدينة بوسطن وانتشرت خلال ثلاث سنوات (١٧٦٧-١٧٧٠م) في جميع المستعمرات وامام هذه المقاطعة تراجع البرلمان الإنجليزي عام ١٧٧٠م والغى جميع ضرائب تاونشند ماعدا ضريبة واحده هي الضريبة على الشاي.

وعلى الرغم من ان الموقف تميز بهدوء نسبي عقب ذلك في المستعمرات لمدة ثلاث سنوات (١٧٧٠-١٧٧٣)م الا ان بعض العناصر المعارضة لفكرة فرض الضرائب اخذت تتجمع بزعامة "صموئيل آدمز" وكان اول من نادى بفكرة استقلال المستعمرات عن بريطانيا وسنحت الفرصة لحركة المعارضة في عام ١٧٧٣م حينما تأزمت الأوضاع المالية لشركة الهند الشرقية البريطانية فمنحتها الحكومة البريطانية حق احتكار تجارة

الشاي المصدر الى المستعمرات كوسيلة لعلاج ازمتها الاقتصادية ورات الشركة ان تبيع الشاي بسعر يقل كثيرا عن السعر العادي وبذلك جعلت من التهريب عملية غير رائجة وكان ذلك مما اثار تجار المستعمرات ضد الشركة مما جعلهم يتحالفون مع الوطنيين بقيادة "آدمز" وقد استعدت جميع المستعمرات لمقاومة تدابير الشركة بإغلاق كثير من الموانئ المستعمرات ضد سفن الشركة واعيدت شحنات كبيرة من الشاي الى إنجلترا ولكن حدث ان الوكلاء التابعيين لشركة الهند الشرقية في بوسطن اتخذوا الإجراءات اللازمة لتمكين بعض السفن التابعة للشركة من تفريغ حمولتهم وإزاء ذلك بادرت مجموعة من الوطنيين متنكرين بزي الهنود الحمر تحت قيادة ادمز الى اعتلاء ظهر تلك السفن والقوا حمولتها من الشاي في مياه الميناء وكان ذلك في شهر ديسمبر ١٧٧٣م وتعرف هذه الحادثة في التاريخ الامريكي باسم "حفله الشاي بوسطن" ويعتبر هذا الحادث من الأسباب المباشرة التي فجرت الثورة الامريكية التي انتهت بالاستقلال المستعمرات الإنجليزية عن بريطانيا. على اية حال كان حادث بوسطن ليس في حقيقة الامر تحديا لشركة الهند الشرقية وانما تحديا لبريطانيا نفسها لان الشركة كانت تنفذ قانونا بريطانيا يعطيها حق احتكار الشاي وأي تراجع عنه امام العالم بمثابة اعتراف بزوال سلطة بريطانيا عن المستعمرات. وبدلاً من أن تؤدى هذه الإجراءات من قمع المعارضة نجد أنها على عكس من ذلك اثارت الوطنيين اثارة شديدة وبدأت تنعقد الاجتماعات بين ممثلي المستعمرات بهدف استقلال المستعمرات عن بريطانيا وظهرت الدعوة لعقد مؤتمر في مدينة فيلادلفيا في مستعمرة بنسلفانيا دعا اليه ممثلوا المستعمرات الإنجليزية بتنظيم صفوفهم إزاء التحديات التي يتعرضون لها من الحكومة البريطانية. ويعد مؤتمر فيلادلفيا الذى عقد في سبتمبر عام ١٧٧٤ بمثابة المؤتمر الأول وقد حضره

أعضاء من جميع الولايات باستثناء ولاية جورجيا التي امتنعت عن حضور المؤتمر ولذلك عرف هذا المؤتمر عند الأمريكيين بالمؤتمر "القاري الأول" لأنه عقد مستوى القارة. وقد قرر المجتمعون في المؤتمر تأييد بوسطن في ثورتها على بريطانيا كما قرروا مقاطعة البضائع البريطانية على الرغم ما كان في هذا القرار من تضحية مالية بالنسبة لتجار المستعمرات الا ان المؤتمر فيلادلفيا ظل على التمسك بقرارات المقاطعة كما قرر المؤتمر ان أي اعتداء على اية ولاية أمريكية من قبل السلطة البريطانية يعد اعتداء موجها ضد جميع الولايات الامريكية الممثلة في المؤتمر كما احتجوا على الاعمال الجائزة التي قامت وتقوم بها الحكومة البريطانية ضد مدينة بوسطن.

إلا ان الحكومة البريطانية قامت باتخاذ إجراءات مضادة لقرارات المؤتمر القاري الأول كان منها ان اعلن البرلمان الإنجليزي ان ولاية ماساتشوستس في حالة عصيان وقرر وضع موارد الإمبراطورية تحت التاج البريطاني لقمع الثورة. ورغم ان الأوامر صدرت في لندن باستخدام القوة ضد ماساتشوستس في يناير عام ١٧٧٥م الا ان الصدام لم يبدا ال في ابريل من العام نفسه عندما تمكن قائد حامية ماساتشوستس البريطاني من القاء القبض على صموئيل ادمز وعلى جماعة من الوطنيين الذين كانوا ينظمون عمليات المقاطعة وامر بأرسالهم الى إنجلترا لمحاكمتهم ولكن المستعمرة لم تلبث ان ثارت واصطدمت القوات البريطانية بالثائرين وانتقلت شرارة الحرب من مستعمرة الى أخرى لكى تنصهر في جبهة واحدة وبدأت الحرب من هذا الحادث واستمرت لمدة ثمانية أعوام. فى هذه الظروف اجتمع مؤتمر فيلادلفيا الثاني او ما يعرف بالمؤتمر القاري الثاني وبدا هذا المؤتمر يواجه مشكلة اعلان الحرب السافرة من قبل المستعمرات إزاء بريطانيا حيث ظهرت

في مؤتمر فيلادلفيا معارضة ضد اعلان الحرب نتيجة لوجود بعض المؤيدين للتاج البريطاني ولكن غالبية المجتمعين نجحوا في اصدار بيان اوضحوا فيه أسباب الحرب وضرورتها لان موارد المستعمرات الداخلية كافية في للاستمرار في هذه الحرب، وفى هذا المؤتمر تقرر تنظيم قوات المستعمرات المتجة ال بوسطن لتصبح "جيش القارة الامريكية " وعين جورج واشنطن من مستعمرة فرجينيا قائدا عاما لقوات الثورة الامريكية وفى هذا المؤتمر تقرر اعلان وثيقة الاستقلال التي قراها توماس جيفرسون في ٤يوليو سنة ١٧٧٦م وبذلك ولدة امة جديده مستقلة في العالم الجديد.

تبع انضمام فرنسا للثوار اسبانيا التي كانت ترى انا بريطانيا استولت على حقوقها البحرية والتجارية وكان الخطر البريطاني على مستقبل اسبانيا كان اعظم من خطر ظهور دولة أمريكية مستقلة وخاصة ان دخول فرنسا الحرب ضد بريطانيا كان عاملا مشجعا كل التشجيع لدخول اسبانيا وكذلك دخول هولندا الحرب الى جانب الثوار الأمريكيين انتقاما من إنجلترا التي قضت على نفوذها البحري والتجاري. ولكن فشلت الحكومة البريطانية في احراز نصر ولو نصر محدود ضد الثوار الأمريكيين بل لماذا لقيت الهزائم العديدة؟ بينما كانت إنجلترا قبل ذلك لا تدخل حربا إلا رابحة وكانت اساطيلها قادرة على ضرب اعدائها والسبب الجوهري هنا هو ان قطع الاسطول البريطاني لم يكن دورها فعال الا في المناطق الساحلية فحسب أما في المناطق الداخلية فقد كانت إنجلترا بحاجة الى جيوش كبيرة لتحارب على ارض معادية في أمريكا كما انها كانت تحارب شعبا وليس جيشا محدود العدد بالإضافة الى المساعدات التي كانت تأتى الى الثوار الأمريكيين من وراء البحار كل هذه الأوضاع أعطت للقوات الامريكية تفوقا عسكريا فضلا عن التفوق المعنوي الذى كان لديها لانها كانت تدافع عن قضية عادلة

امنت بها تناصرها فرنسا واسبانيا وهولندا، أما وقد عجزت بريطانيا عن الوصول بالقوة لتحقيق أهدافها لجات الى المفاوضات لتوقيع الصلح مع الثوار الأمريكيين وقد تم ذلك في صلح باريس فى سبتمبر عام ١٧٨٣م وبمقتضي هذا الصلح اعترفت إنجلترا باستقلال الولايات المتحدة الامريكية وبذلك ولدت امة جديدة مستقلة معترف بها هي الولايات المتحدة الامريكية والسؤال الذى يطرح نفسه ماذا بعد الاستقلال.

نظام الحكم في الولايات المتحدة

من أعقد المشاكل التي كان الثورة الامريكية ان تواجهها بعد الحرب الاستقلال هي مشكلة الوحدة السياسية وذلك ان المستعمرات الثلاثة عشر التي ثارت ضد إنجلترا تحولت من الناحية الفعلية الى ثلاثة عشر دولة مستقلة ولم يكن في تاريخ أوروبا سوابق لقيام اتحدا يجمع هذه الدويلات ولذلك تعتبر التجربة الامريكية من اقدم التجارب الاتحادية في العالم. وكانت الخطوة التالية بعد الحصول على الاستقلال النظر في انظمة سياسية جديدة تنقل بفضلها هذه الولايات الثلاث عشرة من مجرد مستعمرات كان لا يربط بينها سوى علاقة التبعية للتاج البريطاني الى أمة مستقلة ذات حكومة مركزية يضمن وجودها عدم عودة الولايات الى مجرد مستعمرات بريطانية مرة ثانية الى جانب رعاية مصالح " الدولة " الجديدة في النواحي السياسية والاقتصادية وتامين سلامتها. ولقد سار هذا التنظيم السياسي الجديد في خطوتين هما:(إنشاء اتحاد او إئتلاف يجمع بين الولايات في اتحاد دائم ويحفظ لكل ولاية منها في الوقت نفسة سياستها وحريتها واستقلالها في اطار الحكومة المركزية. بالإضافة إلى إنشاء الحكومات الحرة في الولايات المتحدة وهى الحكومات التي تستند على أنظمة دستورية)

في مايو ١٧٧٦م قرر مؤتمر القارة الثاني المنعقد في فيلادلفيا توصية الولايات بإقامة حكومات جديدة أي باستصدار الدساتير التي ترسم صورة أجهزة الحكم وتحدد اختصاصات السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلاقاتها بعضها ببعض كما اقترح المؤتمر نفسه تعيين لجنة لوضع مشروع "اتحاد" يجمع بين الولايات فتألفت هذه اللجنة من عضو عن كل ولاية وتقدمت هذه اللجنة بمشروع لهذه الغاية في يوليو من العام نفسه ١٧٧٦م فدرات حول هذا المشروع المناقشات وادخل الكونجرس عليه التعديلات جوهرية وذلك قبل قبوله في ١٥ نوفمبر ١٧٧م ولما كان ضروريا ان تصدق كل الولايات على مشروع الائتلاف والاتحاد الدائم هذا فقد طرحت مواد المشروع على الولايات ووافقت هذه الولايات عليها خلال عامي ١٧٧٨م و١٧٧٩م باستثناء "ميريلاند" التي رفضت التصديق عليها حتي تمكن الكونجرس من التواصل إلى حل مرضي بخصوص مشكلة الحدود بين الولايات ومن ثم فقد تم تصديق الكونجرس على القانون مواد الائتلاف والاتحاد الدائم في أول مارس ١٧٨١م . ولكن هذا الاتحاد الذى تمثل في الكونجرس الذى يتكون من ممثلين عن كل الولايات كانت وظيفته قاصرة على الشئون العسكرية والدبلوماسية لوكن الاتحاد لم يكن له سلطة تنفيذية ومن ثم لم يكن باستطاعته فرض أي ضرائب للصرف علي شئون الحكم او شئون الدفاع كما لم تكن له سلطة قضائية اتحادية يخضع لها كل سكان الولايات ومن ثم كل ولاية تامة السيادة تقريبا فيما عدا الجزء البسيط الذي تنازلت عنه للكونجرس من الناحيتين: الدبلوماسية والعسكرية.

الدستور الأمريكى: لقد تم إقرار الدستور الأمريكي والعمل به بدءًا من ٤ مارس ١٧٨٩م، وعليه فهو أقدم دستور مكتوب فى العالم، ومن الملاحظ أن هذا الدستور لم يكن نموذجًا مثاليًا بالنسبة لأوروبا فى القرن التاسع عشر

حيث إن معظم الليبراليين الأوروبيين رأوا أن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية وجمهورية أكثر من اللازم، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكة كانت ترغب فى الانسلاخ عن أصولها الأوربية البريطانية، إلا أن الدستور البريطانى كان مرجعًا هامًا للآباء المؤسّسين عند محاولتهم كتابة دستورهم. ومن أهم مبادئ الدستور الأمريكى أن الجميع متساوون أمام القانون، فى ظل السيادة الشعبية التى تجعل للشعب السلطة القصوى كونه مصدر السلطات، ولذلك فالحكومة مقيدة إذ إنها لا تحكم إلا برضا وموافقة الشعب، ومتى سحب الشعب تأييده وثقته من الحكومة لم تستطع بعدها أن تحكم بصورة شرعية، فمن حق الشعب حينئذ أن يغير شكل حكومته بالوسائل القانونية التى كفلها الدستور. أما عن قانون الحقوق فهو عبارة عن أول عشرة تعديلات فى الدستور الأمريكى وقد وافق عليه الكونجرس فى سبتمبر عام ١٧٨٩م، بحيث عدها البعض أنها جزءًا من الوثيقة الأصلية أو جزءًا متممًا له. عند صياغة الدستور الأمريكى أسند الأمر إلى جمعية تأسيسة منتخبة مكونة من رجال لهم خبرة بالمسائل الدستورية، ثم عُوض على الشعب لإقراره حتى يكون رمزًا لسيادة الشعب، لذا نظر معظم الأمريكين إليه نظرة توقير شديد، وأحاطوه بهالة من التقديس والتقدير، حتى قيل إنه ملك الأمريكيين غير المتوج، وامتد التقدير الكبير حتى للرجال الذين ساهموا بجهودهم فى وضعه وصار يُنظر إليهم على أنهم الآباء الروحيون للحضارة وأُطلق عليهم الآباء المؤسسين The Founding-Fathers". حتى اتخذ الدستور موقعه فى الحياة الأمريكية كنص شبه مقدس. كان أول ثلاث مواد فى الدستور تعريفًا للسلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، أما المادة الرابعة فتحدد العلاقات بين الولايات المختلفة من ناحية وبين والولايات والدولة الفيدرالية من ناحية أخرى، بينما توضح المادة الخامسة الإجراءات

اللازمة لتعديل الدستور، فى حين أن المادة السادسة تؤكد على أن الدستور هو القانون الأعلى للبلاد، ثم تأتى المادة الأخيرة وفيها الإقرار بالموافقة على الدستور.

على الرغم من أن الدستور لم يصرح بمبدأ الفصل بين السلطات إلا أن الطريقة التى صيغت بها النصوص المتعلقة بالسلطات الثلاث تقتضى هذا الفصل؛ حفاظاً على استقلال كل سلطة عن الأخرى وتجنباً لظهور مراكز قوى داخل المؤسسات الثلاث؛ ومن أهم مظاهر الفصل بين السلطات ما يلى: (لا يملك الرئيس حل الكونجرس أو تعطيل وفض دورة انعقاده. ليس للكونجرس حق توجيه أسئلة للوزراء أو استجوابهم سياسيًا. عدم اشتراك الوزراء فى المناقشات البرلمانية. لا يجوز للوزراء الجمع بين عضوية الوزارة والبرلمان. لا يستطيع الرئيس حل البرلمان أو التحكم فى أدوار انعقاده. الرئيس يُسأل جنائيا– لا سياسيًا– أمام مجلس الشيوخ. مسئولية الوزراء أمام البرلمان مسئولية جنائية.)

الفصل بين السلطات هو أمر متحقق نظريًا، لكن لأن الحكومة ليست آلة جامدة، بل هى كائن حي يتطور حسب البيئة والظروف، فنجد أنه مع التجربة العملية ثبت وجود تعاون وتداخل بين السلطات ومن هذا التعاون أنه لا تصبح قرارات الكونجرس قانونًا نافذًا ما لم يقّرها الرئيس، وكذلك فإن مجلس الشيوخ والرئيس يتقاسمان سلطة التعيين وعقد المعاهدات، وأما من أمثلة التداخل بين السلطات (للرئيس سلطة العفو (وهى من وظائف السلطة القضائية، للكونجرس سلطة العزل (وهى من وظائف السلطة القضائية).

كانت السلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة أو "الإدارة الأمريكية" والتى تتكون من الرئيس ونائبه والوزراء والمستشارين والوكالات التى تتوزع

عليها المهام التنفيذية، ويعد البيت الأبيض فى العاصمة واشنطن هو مركز الإدارة الأمريكية.

الرئيس: طبقًا للدستور يمكن لأى مولود فى أمريكا رجلًا أو امرأة يبلغ من العمر ٣٥ عامًا على الأقل، ويقيم فى الولايات المتحدة مدة ١٤ سنة على الأقل، أن يُنتخب رئيسًا للجمهورية أو نائبا مرة كل ٤ سنوات، وجرى العرف فى تحديد عدد الدورات التى يتولاها الرئيس الأمريكى الحكم بدورتين، حتى تم تقنينه دستوريًا بالتعديل الـ ٢٢ وبمقتضاه أصبح محظورًا تولى منصب الرئاسة لأكثر من مدتين، ولايجوز بأى حال تنحى الرئيس عن منصبه حتى إذا انخفض معدل شعبيته نتيجة لفشل سياسته أو تخبطه، ولكن إذا ما ثبت دليل قاطع تورطه فى أحد الجرائم العليا والجنح التى تطبق عليها عقوبات جزائية، وعليه فيتعين على الكونجرس التصويت لحسم الأمر. ومدة ولاية الرئيس ونائبه أربع سنوات قابلة للتجديد، وفى حالة وفاة الرئيس أو عدم أهليته لسبب ما تنتقل المسئولية إلى نائب الرئيس ويكمل مدته، فإذا لم يكن نائب الرئيس قادرًا على القيام بأعباء الخدمة يأتى رئيس مجلس النواب، وإن لم يكن فالرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ، ثم الوزراء حسب الترتيب التاريخى الذى أُنشئت فيه الوزارات (الخارجية، المالية، الدفاع، البريد، الداخلية، الزراعة، التجارة، العمل).

كان الرئيس هو رأس الدولة والحكومة فى آن واحد، وبذلك تتركز فى يده السلطة التنفيذية، ومن سلطاته؛ فهو القائد الأعلى للجيش والبحرية، وهو الذى يعقد المعاهدات مع البلدان الأجنبية شرط موافقة مجلس الشيوخ، وكذلك تعيين السفراء وقضاة المحكمة العليا وكبار الموظفين بموافقة المجلس المذكور، وعليه تفعيل مواد الدستور والقوانين التى يسنها الكونجرس، العفو عن المجرمين، وتحديد ووضع السياسة للدولة بنفسه، ويشرف على تنفيذها،

ومن حق الرئيس الأمريكى إصدار أوامر تنفيذية من دون موافقة الكونجرس، شريطة أن يكون متماشيًا مع أحد القوانين العامة أو مع مهام الرئيس.

أما نائب الرئيس فهو الرجل الثانى داخل السلطة أو الجهاز التنفيذى بعد الرئيس مباشرة، وينتخب فى نفس توقيت انتخاب الرئيس، أما دوره فهو محدد بموجب الدستور، فهو فقط يرأس مجلس الشيوخ، ويرأس نائب الرئيس قائمة خلفاء الرئيس فى حال وفاة الرئيس أو فقد أهليته فيحل محل الرئيس.

والحكومة أو الإدارة التنفيذية تعد أقدم حكومة ديموقراطية؛ إذ إن قواعدها لم تتغير منذ تكوينها، وهى هيئة مختصرة من حيث عدد الوزارات أو الإدارات، ويقوم الرئيس باختيار وزرائه الذين يسمون بالسكرتارية؛ تشير التسمية إلى تبعيتهم للرئيس الذى يعينهم ويقيلهم، والوزراء هم جميعهم من خارج الكونجرس إذ لا يجوز للوزير أن يكون عضوًا فيه، ولا يتقيد الرئيس الأمريكى بآراء وزرائه، ولا تخضع قراراته التنفيذية إلى قاعدة التصويت من قبل الوزراء المسئولين عن تنفيذ القانون وتطبيقه، وتأمين مختلف الخدمات الحكومية، والوزراء فى النظام السياسى الأمريكى رجال متخصصون فى علم الإدارة، تتلخص واجباتهم فى إعانة الرئيس فى تسيير أمور الدولة.

لم يقرر الدستور مبدأ مسئولية الوزراء أمام الكونجرس، فالوزراء مسئولون أمام رئيس الجمهورية وليس للرئيس حق حل الكونجرس، وهذا عيب فى الدستور لأن الوزارة ليس مقضيًا عليها بالسقوط إذا لم تحز ثقة مجلس النواب أو الشيوخ وإذا اختلف الرئيس والكونجرس فلا سبيل للاحتكام إلى الأمة، فلا الوزارة تسقط ولا المجلس يحل بل يبقى الخلاف معلقًا إلى أن تنتهى مدة انتخاب المجلس أو الرئيس كما فى عهد رئاسة ويلسن بعد توقيعه على معاهدة فرساى ورفض مجلس الشيوخ قرارها فإن الحالة بقيت معلقة إلى أن انتهت مدة رئآسة ويلسن وانتخب بدله " السيناتور هاردنج" فأخذت

الحكومة الأمريكية تعقد معاهدات الصلح من جديد مع ألمانيا والنمسا، أيضًا لا يستطيع الوزير أو حتى رئيس الوزراء أن يتعدى حدوده مع رئيس الجمهورية وظهر ذلك جلًيا حينما مرض ولسون بعد عودته من فرساى فى أبريل ١٩٢٠م، وحدث إضراب عمال السكك الحديدية، قام روبرت لانسنج ودعا الوزراء للاجتماع حيث رأى ضرورة مخالفة سياسة ويلسون فى معالجة هذا الإضراب فما كان من الرئيس إلا أن أصدر قرارًا بعزل لانسنج:" إنى أعزلك لأنك حاولت أن تنتهج سياسة غير سياستى والدستور يقول إن سياستى هى التى يجب أن تسير عليها البلاد".

السلطة القضائية: تتمثل فى المحكمة العليا هى المفسر النهائى لمواد الدستور، وهى التى تقضى بإقرار القانون أو بطلانه، ومتى حاول الرئيس أو الكونجرس تجاوز الدستور، يمكن للمواطنين تحدى أعمالهما ضمن نظام المحاكم بحجة عدم الدستورية حيث تتدخل السلطة القضائية لتلغى القوانين المتعارضة مع نص الدستور، ويتولى الرئيس تعيين رجال القضاء بقرارات يُصدّق عليها مجلس الشيوخ أو يعترض عليها بل واحتفظت السلطة التشريعية لنفسها بحق تنظيم مرتبات القضاة، ومن الملاحظ أن الدستور يعمل على استقلال القضاء بإعلانه أن مرتباتهم لن تخفض وأنهم غير قابلين للعزل عن وظائفهم، ويحق للهيئة القضائية النظر فى جميع المسائل الواقعة تحت طائلة القانون، ومن ثّم فلها حق تفسير القانون العام والقوانين التى تصدرها المجالس التشريعية، ولا يباشر القضاة فى الولايات المتحدة أى عمل تشريعى أو تنفيذى لتعارضه مع مبدأ فصل السلطات ويفتح باب خطير للعدوان على استقلال السلطة القضائية نفسها. لوحظ أنه ليس هناك فى دستور الولايات المتحدة نص يقرر حق المحاكم فى رقابة دستورية القوانين، ولكن تقرر هذا الحق بواسطة المحاكم ذاتها، وقد توسعت المحكمة العليا فى

رقابتها على القوانين إلى حد الإسراف مما أثار ضدها كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية مما دعى الرئيس روزفلت ١٩٣٧م إلى التفكير فى تعديل نظام المحكمة بما يُقيد سلطاتها فى الرقابة على دستورية القوانين حتى يمنع المحكمة من الوقوف فى وجه التشريعيات الاقتصادية والاجتماعية التى كثيرًا ما أعاقتها المحكمة استنادا إلى مخالفتها للدستور وتعارضها مع مبدأ الحرية الاقتصادية وتوسيعها فى سلطات الحكومة المركزية على حساب استقلال الولايات.

السلطة التشريعية: لقد حدد الدستور الأمريكي أهم سلطات الكونجرس، وهى: (فرض الضرائب والرسوم. وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية. وسك وطبع العملة، وتحديد معايير الموازين والمقاييس، ووضع أحكام للمعاقبة على تزوير السندات المالية. إنشاء مكاتب وطرق للبريد. وتعزيز تقدم العلوم والفنون المفيدة بأن يحفظ لمدد محددة للمؤلفين والمخترعين الحق المطلق فى كتاباتهم واكتشافاتهم.إنشاء محاكم أدنى درجة من المحكمة العليا. وتعريف أعمال القرصنة والمعاقبة عليها. سن جميع القوانين. واعلان الحرب، وإنشاء الجيوش البرية والبحرية والمليشيا ووضع قواعد لإدارتها وتسليحها وتدريبها. وبالرغم من كل هذه السلطات إلا أن الدستور الأمريكى يحرم على الكونجرس أمور عديدة؛ وهذا يدل على مدى معرفة الآباء المؤسسين لطبيعة النفس البشرية، إذ إنه من السهل استغلال تلك الصلاحيات بأسلوب يضر بالبلاد، ومن أهم ألأمور التى مُنع من ممارستها الكونجرس ما يلى :(سن قانون لمعاقبة أشخاص على جرائم بلا محاكمة. و فرض ضريبة على صادرات أية ولاية. سن قانون بتحريم أى عمل لم يكن إجراميا حين ارتكب. و إعطاء ألقاب نبل وشرف. فرض ضرائب مباشرة على رعايا الولايات المتحدة الأمريكية ما عدا الضريبة على أساس إحصاء أُخِذَ حديثًا.)

مجلس النواب الأمريكى فيُطلق عليه المجلس الأدنى فى الولايات المتحدة، ويعتمد عدد النواب بصفة أساسية على الكثافة السكانية فى كل ولاية، فالولاية تقسم إلى مناطق برلمانية وكل منطقة تقوم بانتخاب نائب بالاقتراع العام المباشر وفقًا للنظام الانتخابى الخاص بكل ولاية، ويشغل النائب دورة برلمانية مدتها سنتان مع إمكانية إعادة انتخابه لعدد غير محدود من الدورات، ويجب ألا يزيد عدد النواب على نائب واحد لكل ٣٠ ألف نسمة، ولكن يجب أن يكون لكل ولاية نائب واحد على الأقل، ثم حدد الدستور أعضاء المجلس لكل ولاية حيث يوزع عدد النواب بين مختلف الولايات بنسبة عدد سكان كل ولاية، وأهم الشروط التى يجب توافرها فى أعضاء مجلس النواب الأمريكى ما يلى: (أن يكون بالغًا من العمر ٢٥ عامًا على الأقل. التمتع بالجنسية الأمريكية ٧ سنوات على الأقل. أن يكون مقيمًا فى الولاية التى يريد الانتخاب بها. أن يكون مواطنًا أمريكيًا). كما حدد الدستور عدد أعضاء المجلس لكل ولاية بحيث يوزع عدد النواب بين مختلف الولايات بنسبة عدد سكان كل ولاية؛ فيجب ألا يزيد عدد النواب على نائب واحد لكل ثلاثين ألف نسمة، ولا يجب أن يكون الأعضاء مقيمين فى الولاية التى ينتخبون فيها فحسب، بل لابد من إقامتهم أيضًا فى مناطقهم الخاصة داخل الولاية، وهذا على غير النظام المُتّبع فى مجلس العموم البريطانى.

الأحزاب السياسية: لم يحبذ الآباء المؤسسون فكرة وجود الأحزاب السياسية إذ نظروا إليها بازدراء، كونها مُفرقة للمجتمع، فأصحاب تلك الأحزاب سيبحثون عن مصالحهم بأنانية فضلًا على قيام هذه الأحزاب بتقييد المعارضة، وكانت وجهة نظرهم أنه من الأفضل أن يوحد القادة جهودهم من أجل الصالح العام والبعد عمّا يمكن أن تؤدى إليه الأحزاب من فُرقة وتشتّت للجهود، فى نفس الوقت كانوا يأملون فى أن يصوت المواطنون بصفتهم أفراد

لصالح مرشحين فرديين دون تدخل المجموعات ذات الصبغة التنظيمية، لذا جاء الدستور الأمريكى خالًيا من الإشارة إلى الأحزاب، ولكن بعد دخول الأحزاب فى السياسة الأمريكية، ثَبت لهم أنه من الصعب تصور الديموقراطية الأمريكية من دون وجود الأحزاب السياسية، ويتضح من ذلك تشابه وجه النظر الأمريكية مع نظيرتها البريطانية فى بداية معرفتها بالأحزاب، وعندما رأى كلاهما أهمية تلك الأحزاب أصبحت الأحزاب فى كلا البلدين أساسًا هاًما من أسس الحكم.

نشأ الحزب الجمهورى في عام ١٨٥٠م على يد مجموعة من المنشقين عن الحزب الجمهورى الديموقراطى وبعض المناهضين لنظام العبودية، ويتخذ الحزب من الفيل شعارًا، وفى ١٩٢٠ عندما تم بحث التعديل الـ ١٩ للدستور الذى أقر حق التصويت للنساء كانت ٢٦ ولاية من أصل ٣٦ ولاية صوتت بالموافقة على التعديل تحت سيطرة الجمهوريين، ويرى الحزب فى نفسه أنه حزب أمريكى ١٠٠% فى أفكاره ودفاعه عن المبادئ الأمريكية واللهجة التى يتحدث بها، بل يرى أنه يمثل المستقبل بينما كان يرى فى الديمقراطيين أنها جماعة سيئة السمعة تمثل الماضى، هذا فى الوقت الذى يرى فيه الديمقراطيون أن الحزب الجمهورى أنه عصابة متباهية أنانية، خبيثة مكونة من أشخاص متزمتين ليس لهم سوى خدمة أنفسهم فى الوقت الذى يصرون فيه أنهم يخدمون كل أمريكا. لقد نادى الحزب الجمهورى بحرية الفرد وحماية حقوقه التى لايجوز النزول عنها، ومنذ ذلك الوقت ظل مخلصا لهذه المبادئ الأساسية المكونة لبرنامجه وأهمها: (حرية العمل. والحفاظ على كرامة الأمريكيين. الدفاع عن الدستورية والبعد عن حكم الفرد. التوسع فى إعطاء الحقوق للولايات بدلا من المركزية. تشجيع

المشروعات الأمريكية الخاصة كإنشاء البنوك الوطنية. إقرار التعريفة الجمركية والعمل على التنمية الداخلية).

الحزب الديمقراطى هو أقدم الأحزاب السياسية فى الولايات المتحدة، وترجع جذور الحزب الديمقراطى تاريخيًا إلى تجمعات ولايات الجنوب عام ١٧٩٢م بقيادة كلٍ من توماس جيفرسون وجيمس ماديسون، تلك التجمعات المعترضة على اقتراح ألكساندر هاملتون –زعيم الفيدراليين فى الحكومة الأولى بقيادة جورج واشنطون– بإنشاء بنك قومى، فطالب أتباع جيفرسون بضرورة الالتزام الصارم بنص الدستور، وعليه عارضوا هذا الاقتراح، وكان دائمًا ما ينادون بعلاقات ودّية مع فرنسا. وقد أطلق الفيدراليون على معارضيهم أسماء عديدة منذ تسعينيات القرن الثامن عشر وحتى عشرينيات القرن التاسع عشر منها؛ (الجمهورى الجيفرسونى، الديمقراطى الجيفرسونى، والجمهورى القومى) إلا أن أتباع توماس جيفرسون كانوا يُطلقون على أنفسهم فى عام ١٧٩٨م اسم الحزب الجمهورى الديموقراطى، وفى عام ١٨٤٠ أعادوا تسميته رسميًا باسم الحزب الديموقراطى، وما أن دخلت أمريكا القرن العشرين حتى أصبح للحزب الديموقراطى نشاطًا مهيمنًا على الساحة الأمريكية. كانت مبادئ الحزب الديموقراطى فمنذ نشأة الحزب كان ينادى ببعض الأسس والتى تشير لبرنامجه كحزب، كان أهمها ما يلى: (توحيد التنظيمات العمالية وأعضاء الأقليات العرقية والمهنيين الليبراليين من الطبقة المتوسطة. الدفاع عن الحقوق المدنية لغير البيض.وتحبيذ توسيع النشاط الحكومى القومى. الضرائب المنخفضة.و العمل على إعطاء كل الولايات كافة حقوقها لاسيما الفقراء. التخلص من الدين القومى. و الالتزام الصارم بنصّ الدستور.)

الفصل الثالث

إشكالية الانفصال

كانت أسباب الحرب كثيرة. إذ كان هناك تباين اقتصادي بين ولايات الشمال وبين ولايات الجنوب؛ ففي الوقت الذي كانت فيه ولايات الشمال رأسمالية حرة حرة تتحكم بما لها من صناعات وتجارة، فطالبت الحكومة بتشجيع الهجرة وسن القوانين التي تعمل على تنشيط الصناعات والتجارة، وكذلك سالقوانين المشجعة على الهجرة لاسيما القادمة من أوربا، مع المطالبة بإنشاء بنك وطني يساعد على تطوير الحركة المالية التي تقوي الاقتصاد الصناعي والتجاري. أما الولايات الجنوبية فكانت تركز على الزراعة، فكان كبار المزارعين يطالبوا بالمشروعات الزراعية وتطوير الزراعة لاسيما القطن والقصب والأرز. ومن هنا جاء الاختلاف بين الولايات الأمريكية، وهو ما نتج عنه من اختلاف التفكير والعقلية وكذلك طرق الحياة. أيضاً كان هناك خلاف دائم بين ولايات الشمال والجنوب، فولايات الشمال لا تقر الرق في دساتيرها بل وتبغضه، في الوقت الذي تقر فيه ولايات الجنوب الرق وتشجعه، ومع ذلك فقد كان وضعهم في الجنوب مزرياً، فقد كانوا يعاملون معاملة سيئة، فكان أسيادهم البيض ينكرون عليهم أي حق؛ فلم يكن يسمح لهم بتعلم القراءة والكتابة أو اعتناق الديانة المسيحية؛ خوفاً من التأثر بمبادئ التسامح والمساواة، وكانوا ممنوعين من الشهادة أمام المحاكم، ولم تكن لهم رعاية صحية، وكان من حق الرجل الأبيض أن يفسخ عقد زواج أي زوجين زنجيين إذا باع أحدهما. وهذا ما أوجد البغضاء وشكلت الحالة هذه حواجز نفسية بين المجتمع الأبيض وبين الجماعات السود في الولايات الجنوبية الأمريكية.

وهكذا يتضح أنه في الوقت الذي أخذت فيه ولايات الشمال تحرر عبيدها وتمنع الرقيق، كانت الحاجة إلى هؤلاء في تزايد مستمر في ولايات الجنوب، ومع تزايد اعداد الرقيق في الجنوب، كانت تتزايد الدعوة في الشمال لتحريرهم ولرفعهم إلى مستوى مواطن مساو للرجل الأبيض. وعلى هذا ظهرت الحركات المناهضة للرق في الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ ١٧٩٤م، بدأت هذه الحركات تأخذ موقفا ضد سياسة الاتجار في الرقيق، فحرمت استيراد الرقيق في العام نفسه، وحرمت الاتجار فيه ١٨٠٨م، مما زاد في قيمة العبيد باعتبارهم من الممتلكات، كما رصدت الحكومة الأمريكية منذ ١٨١٩م المبالغ لمكافحة هذه التجارة.

اعتقدت الولايات الجنوبية أن الحملات التي يقوم بها أنصار الإلغاء في الشمال تعد تدخلا في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالولايات الجنوبية، لذلك أخذت الولايات الجنوبية تشدد الرقابة على كل كتابات وصحف المؤيدين لحركات الإلغاء ومنع دخولها إلى الولايات الجنوبية، كما نجح ممثلوا الولايات الجنوبية في الكونجرس من استصدار قرار يمنع مناقشة العرائض التي كانت تتقدم بها منظمات وجمعيات إلغاء الرقيق، في الكونجرس وأخذت المشكلة تتحول من مشكلة اجتماعية إلى قضية سياسية نتيجة دخول عدد من الولايات الأمريكية الجديدة في الاتحاد الأمريكي، ففي عام ١٨١٨م وصل عدد الولايات الأمريكية التي لا تقر الرق إلى إحدى عشرة ولاية، بينما بلغ عدد الولايات التي تقره إلى عشر ولايات، وعندما دخلت ولايتي ميسورى وألباما الاتحاد الأمريكي حدث تعقيد جديد بين الولايات الشمالية المعارضة للرق وبين الولايات الجنوبية المؤيدة له بخاصة بعد انضمام ألباما التي اشترطت أن تحتفظ بمبدأ إقرار الرق فيها إذا ما قيلت في الاتحاد الأمريكي. وقد تعدل الموقف بعض الشيء عندما دخلت ولاية

"مين" الاتحاد الأمريكي وهى ولاية لا تؤيد الرق ولاتقره ولا تعمل به. إلا أن الخلاف بين الولايات الشمالية والجنوبية أخذ ينتقل إلى الأراضي الجديدة في الغرب، وكان كل فريق يعمل على أن لاتنضم إلى الاتحاد ولاية جديدة تؤيد الفريق الآخر وتغيير النسبة الموجودة في الكونجرس بين مندوبي الشمالية والولايات الجنوبية.

بدأت مع ظهور فكرة الأراضي الحرة ومعارضة انتشار الأنظمة الاسترقاقية في مناطق الأقليم الغربي التي تلحق بالاتحاد الأمريكي. ومن المعروف أن التوسع ناحية الغرب مر بعدة مراحل: جاءت المرحلة الأولى: شراء ولاية "لويزيانا" من فرنسا عام ١٨٠٣ م. ثم جاءت المرحلة الثانية: كانت في أعقاب الحرب الانجليزية الأمريكية (حرب الاستقلال ١٧٨٣) وما ترتب على هذه الحرب من إعادة تخطيط الحدود بين الولايات المتحدة خاصة الولايات الشمالية ومستعمره كندا، حيث نجحت الولايات المتحدة أن تضم بعض الأراضي الشمالية. أما المرحلة الثالثة: فهي التي ارتبطت بضم بعض الاراضي خاصة تكساس وكاليفورنيا، وكانت هذه الأراضي تابعة للمكسيك، وأجبرت المكسيك على التنازل عنها بعد الحرب الأمريكية المكسيكية عام ١٨٤٨م، ولكن يلاحظ أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة ضمت هذه الأرضي إليها إلا أنها أوجدت مشكلة خطيرة داخل الولايات المتحدة، لأن هذه المناطق تقع كما هو واضح في الجنوب الغربي، ولهذا كانت الولايات الشمالية تخشى أن يترتب على ضم تكساس وغيرها من الأقاليم التي انتزعت من المكسيك إلى ازدياد عدد الولايات التي تتبع الأنظمة الإسترقاقية وخاصة أن الجنوبيون هم الذين بذلوا الكثير من الجهد في سبيل الاستيلاء على تكساس.

كان من رأى ممثلي الولايات الجنوبية منح هذه الأقاليم الجديدة لملاك الأراضي في الجنوب، ومن ثم تأخذ هذه الأقاليم بنظام الاسترقاق، بينما طالبت الولايات الشمالية بإغلاق هذه الأراضي الجديدة في وجه الأنظمة الاسترقاقية. وانتهت هذه الأزمة بحل وسط أصدره الكونجرس في ١٨٥٠م ويقضى هذا القرار بالأخذ بمبدأ السيادة الشعبية أو الاستفتاء الشعبي بالنسبة للأقاليم الجديدة التي ستضم إلى الاتحاد، وحتى يقبل الجنوبيون هذه التسوية ألحق بها قانون عرف باسم "قانون اعادة العبيد الفارين" واعتبر هذا القانون من البنود الرئيسة لتسوية ١٨٥٠م، وهو يجبر الولايات الشمالية على اعادة العبيد الفارين إليها من الولايات الجنوبية ولكن الولايات الشمالية لم تعمل بهذا القانون وعلى العكس من ذلك كان أهالي الشمال يشجعون العبيد على الفرار، ويساعدونهم على الوصول إلى كندا الخارجة عن حكومة الولايات المتحدة، كما بذلت الولايات الشمالية والمؤيدون لحركة الإلغاء، جهود كبيرة لاستصدار قوانين خاصة بالحرية الشخصية، مما جعل القبض على العبيد في حكم الأمور المستحيلة.

جاءت قضية إدخال "كنساس" و"نبراسكا " عام ١٨٥٤م كولايتين جديدتين في الاتحاد الأمريكي، وموافقة الكونجرس على ذلك، لتزيد الخلاف حدة بين ولايات الشمال وولايات الجنوب، بسبب الرق، حيث سمح لهما بحرية الاختيار في مسألة الرق، فإما أن تعملا على الأخذ بمبدأ الرق وممارسته، وإما أن تعملا على منعه وإلغائه، فأعطى الكونجرس للولايتين الجديدتين حرية التصرف والاختيار في شأن هذه المسألة، وكان لهذا القرار دور كبير ووقع أليم على ولايات الشمال، بينما ولايات الجنوب أيدوه واعتبروه ومناصراً ومؤيداً لقضيتهم.

في ١٨٥٨ م بدأ يلمع نجم "ابراهام لنكون حينما عين عضوا في مجلس الشيوخ، والذي سيقع على عاتقه مسئولية قيادة الحركة الداعية إلى إلغاء الرق، وفي ١٨٦٠م رشح " لنكون" نفسه لرئاسة الجمهورية ممثلاً للحزب الجمهوري وقد فاز في هذه الانتخابات، وكان " لنكون" يرى أن مشكلة الاسترقاق وصلت إلى درجة كبيرة من الخطورة، وأنه لمن الضروري الوصول إلى حل لتلك المشكلة أما بإلغاء الرق أو بالإبقاء عليه، لأن التسويات أو أنصاف الحلول أصبحت لا تجدي، ووجد لنكولن كثير من المؤيدين لهذا المبدأ، بحيث لاتبقى بعض الولايات الاسترقاقية والبعض الآخر ولايات حرة، أو كما قال لنكون: إن بيئا ينقسم على نفسه لا يمكن أن تقوم له قائمة.

أما عن الحرب وبدايتها؛ إذ أنه ما كاد لنكون ينجح في انتخابات الرئاسة حتى ظهر رد الفعل عنيفاً في الولايات الجنوبية، فأعلنت ولاية "ساوث كارولينا" الانفصال عن الاتحاد الأمريكي، ولم تلبث أن تبعتها ست ولايات أخري هي: جورجيا، الاباما فلوريدا، مسيسبي، لويزياتا، تكساس. وقبل أن يتسلم الرئيس الجديد صلاحياته عقدت الولايات السبع المنفصلة مؤتمراً في ولاية ألاباما، وأعلنت في ٦ فبراير ١٨٦١م انضمامها في اتحاد جديد يعرف باسم "حلف الولايات الأمريكية" وانتخبت الولايات الجديدة "جيفرسون ديفيس" رئيسا لها. إلا أن الولايات الشمالية البالغ عددها ثلاث وعشرون ولاية وقفت موقفا متصلبا تجاه ما حدث في الولايات الجنوبية، وأصروا على المحافظة على الاتحاد الأمريكي بأي ثمن . وكان لنكون حريصاً على أمرين هما: (المحافظة على بقاء الاتحاد الأمريكي مهما تكلف ذلك من حروب ونفقات. العمل في تحرير الرقيق بشكل تدريجي وعلى مراحل متتابعة.)

اشتعلت الحرب في ١٢ أبريل ١٨٦١م بين ولايات الشمال برئاسة لنكون للدفاع عن الاتحاد الأمريكي، وبين ولايات الجنوب بزعامة جيفرسون ديفيس، حينما هاجم جيش الجنوبيين قلعة "سمتر" بميناء تشارلستون، واستولوا عليها، ومن ثم دارت المعارك على أربع جبهات رئيسة هي: البحر ووادي المسيسبي، وفرجينيا، وولايات الساحل الشرقي، ثم الجبهة الدبلوماسية. وإذا كان الجنوبيون قد أحرزوا عدة انتصارات على الشماليين بسبب المباغتة، نجح الشماليون في محاصرة الشواطئ الجنوبية بأسطول الاتحاد الذي فرض وجوده في مياه الولايات الجنوبية، كما حرم لنكولن الجنوبيين من الحصول على مساعدة بريطانيا بالحصار المفروض على موانئ الولايات الجنوبية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، بإعلان لنكولن في ١٨٦٢ م تحرير الرقيق، حيث كسب تأييداً أدبياً من البريطانيين، ومن ثم استمرت المعارك الجنوبية، حيث انتصرت الحكومة الاتحادية أخر الأمر وأعادت الولايات الجنوبية مرة أخرى إلى حظيرة الاتحاد وفشلت بذلك الحركة الانفصالية.

في العام الأخير من الحرب وفي عام ١٨٦٥م أعيدت انتخابات الرئاسة الأمريكية، وفاز لنكون للمرة الثانية، وبدأ عهد رئاسته الثانية بتوجيه دعوة للسلام وقال: "الحقد لا يؤدى شيئا والتسامح يربط الجميع"، وتم بالفعل استسلام الولايات الجنوبية، ومن المعروف أن لنكولن لم ير نهاية الحرب حيث اغتيل قبل عشرة أيام من استسلام الولايات الجنوبية للحكومة الاتحادية وخلفه في الرئاسة " آندرو جونسون" (١٨٦٥-١٨٦٩م)، والذي لم يكن يتمتع بالكفاءة التي كان عليها لنكون، فكان خضوعه الواضح للحزب الجمهوري، وظهر أثر في محاولة زعماء الحزب انتهاز فرصة اغتيال لنكون للتنكيل بالجنوبيين. وقد تميزت هذه الفترة من رئاسة جونسون والسنوات التي

تلتها بالكراهية الشديدة التي قامت في نفوس الشماليين والجنوبيين، وظهر أثر الحرب الأهلية الأمريكية وانتصار الولايات الشمالية، أنه لم يصل إلى رئاسة الجمهورية الأمريكية أحد من زعماء الحزب الديمقراطي إلا بعد مضى عشرين عاما من انتهاء الحرب. كما أنه لم يظفر برئاسة الجمهورية الأمريكية رئيسا من الجنوب إلا بعد خمسين عاما من انتهاء الحرب حينما انتخب "وودرو ويلسون".(١٩١٣-١٩٢١)م لرئاسة الولايات المتحدة إبان الحرب العالمية الأولى.

أما عن أهم نتائج الحرب فكات "إعادة اعمار" كانت السنوات العشر (١٨٦٥-١٨٧٥)م التي تلت الحرب الأهلية الأمريكية "سنوات اعادة الجنوب" وآلت السلطة خلالها إلى ساسة من الحزب الجمهوري كانوا من اشد السياسيين تطرفا نحو تطبيق مبادئهم، وظهر ذلك في ارغامهم الولايات الجنوبية على الخضوع تماماً لسيطرة الحكومة المركزية، إلى جانب فرض الأحكام العسكرية على الولايات الجنوبية كما وضع برنامج خاص لإدارة الجنوب يقوم على وضع الولايات الجنوبية تحت رقابة عسكرية صارمة حتى لا يحدث انشاق آخر وقسمت المقاطعات الجنوبية إلى خمس أقسام وعلى كل منها حامية عسكرية. بالإضافة إلى إعادة تشكيل الحكومات المحلية في الولايات الجنوبية وكانت هذه الحكومات تتألف من الملونين، ومن الزنوج، ومن المغامرين، ومن المتطرفين، الذين وفدوا من الشمال للتنكيل بسكان الجنوب. وإصدار التشريعات الدستورية الخاصة لتأكيد مساواة الزنوج بالبيض. وقصد بهذا البرنامج كما هو واضح ازلال الجنوبيين، ولكن ينبغي أن نلاحظ أيضا وجود ردود فعل عنيفة في الولايات الجنوبية، منها استخدام وسائل العنف والإرهاب، ومن هنا يعزى انشاء الجمعيات المتطرفة التي تهدف إلى دوام السيطرة للعناصر البيضاء وعزل الزنوج وابعادهم عن القيام

بأي دور سياسي أو اجتماعي في الحياة الأمريكية، ومن هذه الجمعيات، جمعية " كوكلوكلان" وهى تهدف إلى بقاء السيطرة للعناصر البيضاء. وعلى الجانب الآخر، ظهرت بعض الجمعيات التي اهتمت بمشكلة الزنوج، ومن أهم هذه الجمعيات والمنظمات التي سعت للحصول على حقوق الزنوج ، الرابطة الوطنية لتقدم الملونين ومنظمة المساواة العنصرية والقيادة المسيحية للملونين" التي كان من أبرز زعمائها "مارتن لوثر كينج" ، ثم "حركة المسلمين السود".

كما أن الحرب الأهلية الأمريكية، لم تستطع إلا أن تقدم الحلول الشكلية لمشكلة الزنوج فعلى الرغم من أنه من نتيجة هذه الحروب أن أصدر الكونجرس قرارا بالغاء الرق إلى الأبد، وتمتع الزنوج بحقوق المواطنة، فأنهم لم يتمتعوا من الناحية الفعلية إلا بقدر قليل من الحقوق السياسية وبقدر أقل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فاذا كانت مشكلة الرق قد انتهت بانتهاء حركة انفصال الولايات الجنوبية، فقد ظلت التفرقة العنصرية بين البيض الأمريكيين من أصل أوروبي، وبين السود الأمريكيين من أصل أفريقي، معمولا بها في ولايات الجنوب بصفة خاصة. صار للسود مدارس أو فصولا داخل المدارس لا يختلطون فيها مع البيض، او دخول محلات تجارية تمنعهم من التعامل معها، وغير ذلك من المجالات في الحياة الأمريكية ، وهكذا كان ينظر للزنوج في أمريكا على أنهم من مواطني الدرجة الثانية.

الفصل الرابع

إشكالية حق المرأة في التصويت

وصف أحد الكُتّاب الولايات المتحدة بأنها "موطن حركة حقوق المرأة، ربما لأن المطالبة بحقوق المرأة ظهرت مع بداية تأسيس الدولة عندما أرسلت "أبيجيل آدامز خطاباً إلى زوجها جون آدامز في ٣١ مارس عام ١٧٧٦م أثناء حضوره نائباً عن ولاية ماساتشوستس في المؤتمر القاري الأمريكي كتبت فيه: "لا تنسوا النساء وكونوا معهم أكرم من أجدادكم، ولا تضعوا سلطات مُطلَقة في أيدي الأزواج لأن الرجل كما تعلم استبدادي بالفطرة، وإذا لم تراعوا النساء فسوف نقوم بثورة ولن نخضع لأية قوانين لم نُسأل عن رأينا بها". ربما ظنّ جون آدامز أنّ ما تطلبه زوجته ماهو إلا على سبيل المزاح، على الرغم أن ما طلبته أبيجل آدامز هو فقط ضمان الحماية القانونية للمرأة؛ فقد عانت المرأة الأمريكية مثل غيرها من نساء العالم الكثير من الظلم والتهميش، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعارك الطويلة التي خاضتها المرأة الأمريكية لمدة اثنين وسبعين عاماً حتى حصلت عام ١٩٢٠م على أهم حقوقها السياسية وهو حقها في التصويت.

تمتّعت نسبة قليلة من النساء الأمريكيّات بحق التصويت غير أن ذلك لم يكن مقصوداً حيث نتج عن ثغرة في دستور ولاية نيوجيرسي الأول الصادر عام(١٧٧٦)م والذي لم يحدّد أية موانع ضد تصويت المرأة؛ بل منح حق التصويت لكل من يمتلك قيمة خمسين جنيهاً ومقيم في الولاية لمدة لا تقل عن سنة ويبلغ من العمر ٢١ عاماً على الأقل، وبالتالي أغفل دستور نيوجيرسي اقتصار حق التصويت على الذكور فقط كما هو الحال في

دساتير الولايات الأخرى، وحيث أنّ الدستور الأمريكي يسمح لمن يحقّ له التصويت في انتخابات الولاية بالتصويت في الانتخابات الفيدرالية والرئاسية، حدثت جلبة عندما حاولت مجموعة من نساء نيوجيرسي استغلال ذلك الحق الذي وصل إليهم عن طريق الخطأ، لذا قامت ولاية نيوجيرسي عام ١٨٠٦م بتعديل الدستور لتحرم المرأة الأمريكية من حقّ التصويت بإضافة كلمة "ذكر" إلى شروط الاقتراع.

بعد نجاح القوى السياسية في إلغاء شرط الملكية ومدّ حق التصويت لكل المواطنين من الرجال البيض فوجيء المجتمع الأمريكي بفئة أخرى تطالب بحقها في التصويت ألا وهي المرأة، فلا شك أن المرأة الأمريكية قد رأت أنه طالما نجح المجتمع في إزاحة بعض العقبات أمام المواطنين الراغبين في المشاركة في الحياة السياسية، فمن المنطقي أن تتغاضى الحكومة عن شرط الجنس لأنه ليس من المفترض أن يكون عائقاً؛ فإذا كانت المرأة الأمريكية مواطنة صالحة متعلمة، ماذا يمنع مشاركتها في العملية الانتخابية. بدأت المرأة الأمريكية في المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية في أوائل العقد الرابع من القرن التاسع عشر في الولايات الشمالية تحديداً حيث ظهرت في تلك الفترة ما عُرف بحركة تحرير المرأة التي طالبت في البداية بالكثير من الحقوق الأساسية (الطبيعية) للمرأة؛ مثل حقّ رعاية أبنائها والتحدث في الأماكن العامة والتعليم وإدارة ممتلكاتها بنفسها والحصول على الوظائف الحكومية والعمل بالتجارة وأن يكون لها حقّ المساواة في الزواج وأن تشهد في المحكمة وأن تقاضِي وتُقاضَى. ولكن سرعان ما أدركت رائدات حركة تحرير المرأة أنّ حصول المرأة على حق التصويت هو أوّل خطوات عملية الإصلاح التي سعت إليها المرأة الأمريكية لإنهاء التهميش القانوني والسياسي والثقافي التي كانت تعاني منه سابقاً، وهو ما يتفق مع

المنطق حيث أنّه إذا ما تمكّنت المرأة من المشاركة السياسية ستتمكّن في النهاية من تغيير القوانين التي تراها مجحفة وأن تقترح أيضاً ما تراه لازماً لتحسين وضعها في المجتمع.

يجدر الذكر أن حركة حقّ تصويت المرأة لم تمرّ بتطّور تدريجي، بمعنى أنها ظهرت فجأةً وبقوة مطالبة بحقها في التصويت دون القبول بأي حلّ وسط؛ فلم تطالب رائدات الحركة بحقّ التصويت في إطار شروط محددة مثل السنّ أ و العرق أو المِلكّية كيفما هو الحال في تصويت الرجل الأبيض والزنجي، بل طالبت من البداية بحق التصويت الشامل والمطلق. بدأت الحركة في مؤتمر "ضد العبودية" في لندن عام ١٨٤٠م حيث ذهبت "لوكريشا موت" بصفتها ممثّلة للولايات المتحدة مع "إليزابيث كادي ستانتون" التي ذهبت مع زوجها، وفوجئت النساء اللّاتي حضرن المؤتمر بعزلهنّ في مكان بعيد عن قاعة المؤتمر ولم يسمح لهنّ بالمشاركة، وهنا قرّرت كل من "لوكريشا موت" و"إليزابيث ستانتون" عقد مؤتمر لحقوق المرأة بعد عودتهن إلى الولايات المتحدة، ولكنّ الأمر استغرق ثماني سنوات حتى عُقد أوّل مؤتمر لحقوق المرأة في سينيكا فولز بولاية نيويورك في التاسع عشر من يوليو عام ١٨٤٨م حضره حوالي ثلاثمائة رجل وامرأة، ولكن للأسف فقدت المجموعة المنظمة للمؤتمر سيطرتها على المؤتمر وطلبت من بعض الرجال المؤيدين للحركة أن يتولوا إدارة المؤتمر، وتمكّنت جميع السيدات المشارِكات في المؤتمر من عرض آرائهن في النهاية حتى انتهى المؤتمر بإعلان "وثيقة الحقوق- أو كما عُرفت باسم "إعلان حقوق المرأة" تطالب برفع المظالم التي تعاني منها المرأة الأمريكية، وأهّمها حرمانها من حق التصويت؛ وقد أثار هذا المطلب جدلاً كبيراً حتى أن بعض الموقّعين على الوثيقة أعادوا التفكير في الأمر وطلبوا حذف أسمائهم من الوثيقة.

صُمّمت وثيقة حقوق المرأة على غرار إعلان الاستقلال الأمريكي ١٧٧٦م، ولكن مع فارق أن وثيقة حقوق المرأة أكّدت في بدايتها أنّ "النساء والرجال خلقوا سواء" بينما أكّد إعلان الاستقلال أن "كل الرجال خلقوا سواء"، حتى وإن كان الآباء المؤسّسون قد كتبوا كلمة "رجل" لتعني "إنسان" بشكل عام، فقد رأت ناشطات الحركة أنه ينبغي عليهنّ الآن استخدام لغة يفهمها المُشرّع الذي أصرّ على استخدام كلمة "ذكر" "Male" في قوانين الانتخاب وغيرها. عرضت الوثيقة في البداية ثماني عشرة مظلمة تشرح معاناة المرأة من التهميش في المجتمع؛ وحيث أنّ المرأة الأمريكية كانت على يقين أنّ التصويت هو الحقّ الأوّل لكل مُواطن، وأنّ حرمانها من ذلك الحقّ الأصيل هو سبب كل معاناتها، كان أول ما عرضته الوثيقة هو حرمان المرأة من التعبير عن رأيها في القوانين التي يأمرها المجتمع أن تخضع لها. أفردت الوثيقة بعد تلك المقدمة العديد من المظالم التي ترتّبت على حرمان المرأة من التصويت مثل جعلها تابعة لزوجها الذي أُمِرت بطاعته في كل الأحوال وأن يتولى هو إدارة كل ممتلكاتها وفي حالة الطلاق تمنحه المحكمة حق الوصاية على الأطفال، كما أن القانون يجبر المرأة غير المتزوجة على دفع الضرائب للحكومة التي لا تعترف بها كمواطنة إلا عند الحديث عن ممتلكاتها. عرضت الوثيقة بعد ذلك إحدى عشر مطلباً لتحسين وضع المرأة في المجتمع ورفع الظلم الواقع عليها بمنحها حق التعليم والتصويت وحرية الخطاب وغيرها من الحقوق، لم تلاق تلك المطالب أي اعتراض إلا المطالبة بحق التصويت الذي رأي الكثير أنه لولا ذلك المطلب لكانت حققت حركة حقوق المرأة جميع أهدافها

في الوقت الذي لم يكن للمرأة المتزوجة أية حقوق مدنية أو قانونية كانت المطالبة بحق التصويت مدعاة للسخرية من قِبل المجتمع وخاصة

النساء ورجال الدين البروتستانتي الذين رأوا أن ما تطالب به تلك الحركة ضدّ الطبيعة حيث أن الله خلق المرأة والرجل لأدوار مختلفة كما كانت المطالبة بحقّ التصويت في البداية سبباً لقلق العديد من الناشطات حيث رأين ألّا يبالغن في مطالبهنّ حتى يكون هناك أملاً في تنفيذها. استمرت جهود الناشطات الأوائل مثل "إليزابيث ستانتون" و"سوزان ب. أنتوني" في عرض قضية المرأة في أماكن عديدة من أبرزها نيويورك حيث كانت تسكن أغلب الناشطات؛ وكانت مؤتمرات حقّ تصويت المرأة دائماً ما يسودها الشغب والعنف ، غير أنّ هذا لم يمنع المرأة الأمريكية من مواصلة جهودها في ظلّ إصرار المنظّمين على استكمال المؤتمرات مهما كانت النتيجة. وكان زعماء حركة تحرير الزنوج من أبرز المؤيدين لحركة حق تصويت المرأة حيث استغلت رائدات الحركة قضية تحرير الزنوج لكسب تعاطف وتأييد فئة أكبر من المجتمع ومن القوى السياسية.

رغم الرفض الواضح من المجتمع، عقدت حركة حقوق المرأة مؤتمراتها سنوياً بداية من عام ١٨٥٠م وحتى عام ١٨٦٠م عندما قامت الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥)م وتسّببت في شلّ حركة حقّ تصويت المرأة ورجوعها إلى نقطة البداية بعد أن سارت خطوات جادة في السنوات السابقة للحرب. وعلى الرغم من ذلك سارعت المرأة الأمريكية في التطوع للعمل كنوع من التعبير عن الوطنية، وبينما أعلنت حركة حقوق المرأة توقفها المؤقت بسبب اندلاع الحرب وجّهت النساء جهودهنّ إلى سوق العمل كبديل للرجال في العديد من المجالات. في الوقت ذاته شعرت الناشطة سوزان أنتوني بضرورة استمرار أنشطة الحركة بغض النظر عن الحرب فدعت "نساء الأمة المخلصات" إلى مؤتمر أكّدت فيه على ضرورة أن تعي المرأة أنّ ما تبذله من جهد أثناء الحرب لا بُدّ أن يخدم قضية المرأة،

وألّا ينبغي أن تكون جهودها مجرد عمل تطّوعي يذهب سُدى بعد ما تضع الحرب أوزارها. وأكّدت سوزان أنتوني أنّ المرأة لا بُدّ أن تخوض الحرب من أجل الحرية؛ ليس فقط حرية سدس السكان ممّن هم في قيود العبودية، بل أيضاً من أجل نصف الأمة ممّن قيّدهنّ المجتمع بسبب التمييز الجنسي. لهذا الغرض قامت أنتوني وإليزابيث ستانتون بتأسيس "رابطة المرأة الموالية للوطن" عام ١٨٦٣م بغرض تنظيم جهود المرأة أثناء الحرب، وقد أُيدت الرابطة مقترح التعديل الثالث عشر الذي قضى بإلغاء الرق وساهمت بحملة واسعة لجمع ما يقرب من ٤٠٠ ألف توقيع لتأييد التعديل قبل التصديق عليه عام ١٨٦٥م.

بعد جهود المرأة في الحرب الأهلية ظّنت أنتوني ورفيقاتها أنّ الوقت قد حان لتكافأ المرأة بأن تُمنح حق التصويت؛ حيث كان الحزب الجمهوري بصدد المطالبة بعدد من الحقوق السياسية والمدنية للسود الأحرار، وعلى الرغم أنّ الحزب أبدى في البداية تأييده لمدّ حق التصويت للمرأة إلّا أنه حين عُرض الأمر للمناقشة في الكونجرس اعترض رؤساء الأحزاب ومؤيدو حركة تحرير العبيد بحُجّة أنه طالما أنّهم خاضوا الحرب من أجل قضية الزنوج فلا وقت لديهم إلا لحقوق الزنوج حتى تحقّق الحرب أهدافها، كما أكّدوا أن موافقة الكونجرس على منح حق التصويت للمرأة والزنوج معاً أمر غير وارد بالمرة. ظنّ بعض ناشطي حركة تصويت المرأة أنّه لا بأس من الانتظار قليلاً، واعتقدوا أنه بمجرّد منح الكونجرس حقّ التصويت للسود سيكون من السهل منح نفس الحق للمرأة. أما عن رائدات الحركة النسائية وعلى رأسهنّ سوزان أنتوني وإليزابيث ستانتون فكُنّ أقل تفاؤلاً حيث رأين أنه بمجرد أن يُمنح الرجال السود حق التصويت سيكون الدستور قد أكّد على حرمان كل النساء من ذات الحق. فإذا كانت هناك نية قريبة لمنح المرأة حق التصويت، فلماذا

يصرّ الكونجرس على استخدام كلمة "ذكر" في التعديلات المقترحة؟ ما صعوبة أن يمنح الكونجرس حق التصويت لكل المواطنين؟ من هنا شعرت ناشطات الحركة أن هناك معركة طويلة في انتظارهن.

بدأت رائدات حركة تصويت المرأة في مضاعفة الجهود لإقناع القوى السياسية أنّ هناك إصرار على مواصلة مسيرتهنّ حتى يتحقّق مطلبهنّ، فكان مؤتمر نيويورك الدستوري لعام ١٨٦٧م فرصة ملائمة لتعرض رائدات الحركة قضية التصويت، ليس أمام المواطنين قليلي الحيلة، بل أمام السلطات التشريعية الفيدرالية أو التابعة لكل ولاية حتى يكون هناك خطوات ملموسة على أرض الواقع ولا تكون مؤتمراتهنّ مجرّد فرصة للبكاء على وضع المرأة في المجتمع. استخدمت المرأة في عرض القضية نفس المنطق الذي أُلغيت بسببه شروط المِلكية والعرق، فكان السؤال هو كيف للمرأة أن تُحرم من التصويت وتوضع في نفس الفئة مع الحمقى والأطفال والمجرمين والمعدمين؟ من هنا بدأت القوى السياسية في التعامل مع الأمر بجدية؛ وبغض النظر عمّا إذا كانت تلك القوى مؤيدة أم معارضة لقضية المرأة تأكّد الجميع أنهم أمام أزمة لابد لها من حلّ. على الرغم من نجاح الحرب الأهلية في تحقيق هدفها الرئيسي وهو تحرير العبيد وإلغاء الرقّ من خلال التعديل الثالث عشر، استمرت الحكومة في منح المزيد من الحقوق للزنوج من خلال التعديل الرابع عشر الذي تم التصديق عليه في ٢٨ يوليو عام ١٨٦٨م والذي منح صفة المواطنة للسود وغيرهم ممّن وُلدوا أو تم تجنيسهم في الولايات المتحدة مع ضمان مساواتهم جميعاً تحت مظلّة القانون. ليس هذا فقط، فقد أصدر الكونجرس بعد أقل من سنتين التعديل الخامس عشر في ٣٠ مارس عام ١٨٧٠م ليمنح بذلك جميع الرجال السود حقّ التصويت ويمنع الولايات من ممارسة أيّ تمييز عنصري. هنا أدركت ناشطات حقوق

المرأة أن الطريق الصحيح لتحقيق مطلبهنّ هو التعديل الفيدرالي وليس التعديل على مستوى الولايات.

تسّبب التعديل الخامس عشر في حدوث انقسام في صفوف حركة حقوق المرأة فظهر فريقين أحدهما معارض للتعديل والآخر مؤيد له؛ بالطبع كانت سوزان أنتوني وإليزابيث ستانتون على رأس الفريق المعارض وقامتا معاً بتأسيس " الجمعية القوميّة لحقّ المرأة في التصويت" "(NWSA) عام ١٨٦٩م في مدينة نيويورك والتي أكّدت رفضها للتعديل الخامس عشر بدعوى أنّ حركة تحرير العبيد وحركة حقوق المرأة كانتا تعملان معاً منذ البداية لضمان حقوق المواطنة الشاملة للسود وللنساء، حيث ساهمت المرأة الأمريكية في تنظيم أنشطة حركة تحرير العبيد وجمع التبرعات اللازمة، إذاً ليس من المنطق أن يُمنح الحق لفئةويُمنع من فئة أخرى دون سبب جلّي؛ ولكن في واقع الأمر كان هناك سبباً قوياً وهو أنّ الحزب الجمهوري أراد بتأييده للتعديل الخامس عشر ضمان أصوات السود في الانتخابات – ضد الحزب الديمقراطي الذي كان رافضاً للتعديل– من منطلق ردّ الجميل. أّما حركة حقّ تصويت المرأة التي لم يكن لها ميول حزبّية واضحة فلم تكن الحصان الرابح لأيّ حزب إذ ليس هناك أّية ضمانات على توجّهات المرأة السياسّية في حال السماح لها بالتصويت، كما أن المشّرعين كانوا علي يقين أنّ المرأة غير مؤهلة لاتخاذ قرار؛ حيث أنها – من وجهة نظرهم– لا تمتلك العقل أو التفكير السليم الذي يسمح لها بمشاركة ذات قيمة.

كانت الناشطة "لوسي ستون" وزوجها "هنري بلاكويل" على رأس الفريق المؤيّد للتعديل الخامس عشر حيث قاما بتأسيس "الجمعية الأمريكية لحق المرأة في التصويت" AWSA وكان مقّرها مدينة بوسطن. رأى الفريق المؤيّد والذي ضّم عدداً كبيراً من النساء السود أنّ الوقت الحالي لابد أن

يُكرَّس لضمان حقوق الزنوج الأحرار، ولاحقاً تأتي حقوق المرأة، وبالتالي أعلنت (AWSA) تأييدها للتعديل في ظلّ التأكيد على استمرارها في الكفاح من أجل حقّ المرأة في التصويت ولكن على مستوى الولايات المنفردة وليس بالضرورة على المستوى الفيدرالي وهو ما اعترضت عليه (NWSA) بإصرارها على حصول المرأة على حق التصويت على المستوى الفيدرالي حيث أن المرأة في المقام الأول مواطنة للدولة وليس للولاية –مثلها مثل الرجل– وعليه يجب على الدولة منحهم كافة الحقوق المدنية والسياسية. كما اقتصرت جهود (AWSA) – وهي الأكثر محافظة من الفريق المعارض (NWSA)– على المطالبة بحقّ التصويت فقط دون الدخول في القضايا الشائكة مثل الطلاق والدين، مما جعلها أكثر انسجاماً مع المجتمع والدولة بشكل عام. على الرغم من ذلك اكتسبت (NWSA) بقيادة أنتوني وستانتون مؤيدين أكثر مع الوقت وصولاً إلى عام ١٨٩٠م عندما انضمّت الجمعيتان بجهود الأجيال الشابة لينشأ كيان جديد تحت اسم "الجمعية القومية الأمريكية لتصويت المرأة" "National (NAWSA)" برئاسة إليزابيث ستانتون. للتعبير عن موقف (NWSA) من إصرار الكونجرس على تجاهل مطالب المرأة قامت سوزان أنتوني وأربع عشرة امرأة بخطوة متمردة اعتماداً منهن على تفسير راديكالي للتعديلَين الرابع عشر والخامس عشر مفاده أنه بصفة أن المرأة الأمريكية تتمتّع بصفة المواطنة فإن ذلك يضمن لها العدل والمساواة تحت حماية القانون بموجب التعديل الرابع عشر الذي أكّد على المعاملة العادلة لكل المواطنين دون تمييز؛ وبناءً عليه أقدمت سوزان أنتوني وعدد من الناشطات بصفتهن مواطنات على التصويت في انتخابات الكونجرس لعام ١٨٧٢م، فوجئت سوزان أنتوني أن مراقب اللجنة الانتخابية في مدينة روتشستر سمح لهنّ بالتصويت فشعرت بالتفاؤل ظنّاً منها أنّ التعديل الرابع

عشر قد ضمن للمرأة بالفعل حق التصويت بصفته أحد الامتيازات التي يتمتع بها المواطن الأمريكي. بعد مرور تسعة أيام على التصويت صدر أمر بالقبض على سوزان أنتوني ورفيقاتها واُتّهمن جميعاً بارتكاب جريمة فيدرالية ألا وهي التصويت لمجلس النواب دون امتلاكهنّ الحق للتصويت. استمرت محاكمة أنتوني لما يزيد عن عام حتى حُكم عليها بدفع غرامة قيمتها مائة دولار، وقد رفضت أنتوني دفعها مؤكدة أن محاكمتها تنقصها النزاهة حيث أجبر القاضي لجنة المحلفين على اتخاذ قرار دون تصويت بأنها مذنبة. في انتخابات نفس العام (١٨٧٢م) بولاية ميسوري حاولت الناشطة "فرجينيا لويزا ماينور" التصويت غير أنّ المشرف على عملية الاقتراع "ريز هابرسيت" رفض وقام بطردها، وعليه تقدّمت ماينور بدعوى ضدّه في المحكمة العليا بالولاية استندت فيها على نفس التفسير الذي شجّع سوزان أنتوني على محاولة الإدلاء بصوتها. وقد حكمت المحكمة العليا عام ١٨٧٥م لصالح المشرف على عملية الاقتراع واعتمد القاضي في حيثّيات حكمه على أنّ التعديلين قد صدرا من أجل غرض محدّد وهو منح حقوق العبيد المحرّرين بعد الحرب الأهلية ولا يجوز تفسيرهما بهذا الشكل الشامل؛ كما أكّد أن الولايات المتحدة كدولة ليس لديها مصوّتين، وأنّ تنظيم العملية الانتخابية هو أحد سلطات الولايات تقوم به في ضوء الالتزام بالمبادئ العامة للدستور الأمريكى.

كانت قضية "ماينور ضد هابرسيت" من أهم القضايا التي وصلت للمحكمة العليا بشأن تصويت المرأة في القرن التاسع عشر؛ فقد اعترضت ناشطات الحركة بشدة على قرار المحكمة مؤكدين أنّ الولايات المتحدة قد فقدت بهذا القرار هويتها كأمة واحدة حيث أن المحكمة منحت السيادة للولاية وليس للحكومة الفيدرالية وبالتالي لم تعد للوحدة قيمة. من هنا بدأت رائدات

الحركة في الهجوم على قرار المحكمة العليا وإثارة الجدل حول سلطة الولاية أمام السلطة الفيدرالية، كما وضّحن بالأمثلة عدم صحّة رأي القاضي حيث أن الزنوج الأحرار مُنحوا حقّ التصويت من قبل الحكومة الفيدرالية وليس من قبل ولاية معينة، وكذلك الأمر بالنسبة للأجانب المقيمين في حالة تجنيسهم. أسهبت ناشطات الحركة في التنديد بالظلم الذي تتعرض له المرأة حين سلبها القانون حق التصويت بينما وهبه للرجال من الزنوج دون أن يطالبوا به؛ فكيف للحكومة الفيدرالية أن تعطي الحق لمن لا يطلب، وتحرم المرأة من الحق الذي بدأت تطالب به منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً منذ أن عُقد مؤتمر سينيكا فولز عام ١٨٤٨م وحتى قضية ماينور عام ١٨٧٥م.

بينما كانت المرأة في خضم معركتها في الولايات الشمال شرقية فوجئ المجتمع الأمريكي بأسره بما حدث في إقليم "وايومنج الغربي التابع لسلطة الولايات المتحدة حيث منحت السلطة التشريعية في وايومنج حق التصويت للمرأة عام ١٨٦٩م؛ ما أثار دهشة الجميع هو أنه لم يكن لحركة حقوق المرأة أية أنشطة تُذكر في تلك الأقاليم النائية حيث كان التركيز مُنصبّاً على الولايات الشمال شرقية. الحقيقة أن السلطة التشريعية في وايومنج عدّلت دستورها لتمنح المرأة حقّ التصويت دون معاناة بعد أن قدّم الديمقراطي "وليام هـ. برايت مشروع القانون للسلطة التشريعية للإقليم حين رأى أنه بعد إقرار التعديل الخامس عشر ومنح حق التصويت للزنوج الأحرار، ستذهب أصواتهم جميعا للحزب الجمهوري الذي كان له الفضل في تحريرهم ومنحهم كافة حقوق المواطنة؛ فاقترح وليام برايت منح حقّ التصويت للمرأة حتى يثبت الحزب الديمقراطي أنه أكثر ليبرالية من الحزب الجمهوري، وبالتالي تساهم أصوات المرأة في تعويض الحزب الديمقراطي عن أصوات الزنوج التي سيحصدها الحزب الجمهوري. بالإضافة إلى ذلك

رأى وليام برايت ومؤيّدوه أنّ صدور القانون سيؤدي إلى نمو عدد السكان وتوسّع الإقليم حيث أنّ عدد النساء في إقليم وايومنج أقل بكثير من الرجال، وعليه توقّع الجميع أن تهاجر النساء من الولايات الأخرى إلى الإقليم للتمتّع بحقّ التصويت المكتسب. ناهيك أنّ الضجّة التي سيحدثها القانون لابد وأن تلفت أنظار الحكومة الفيدرالية إلى تلك المناطق المهمّشة مما يؤدي إلى رخاء وتطّور المنطقة. في النهاية أصدرت وايومنج القانون الذي منح المرأة حقّ التصويت وحقّ الالتحاق بهيئة المحلّفين والحصول على وظائف حكومية عامة، وبعد هذا الانتصار غير المنتظر دعت إليزابيث ستانتون النساء للانتقال إلى وايومنج لممارسة حقوقهن ودعم الإقليم.

عندما تقدّمت وايومنج للانضمام كولاية تابعة للاتّحاد تردّد الكونجرس كثيراً حيث خشي أعضاء الكونجرس من أنّ ضمّ وايومنج كولاية سيفتح الباب أمام المرأة في الولايات الأخرى للمطالبة بحقّها في التصويت أُسوة بالولاية الجديدة. الجدير بالذكر أنّ السلطة التشريعية بإقليم وايومنج أصرّت على موقفها وأرسلت تلغرافاً إلى الكونجرس مؤكّدة أنها لا تمانع أن تنتظر مائة عام حتى تنضّم للاتّحاد إذا ما كان الشرط أن تتراجع عن قرارها تجاه تصويت المرأة. على الجانب الآخر فكّر بعض الأعضاء المعارضين لتصويت المرأة أن يستغلّوا سُلطة الكونجرس في إلغاء قانون وايومنج الذي منح المرأة حقّ التصويت ولكن كان هناك خوف من أن يتعارض هذا مع الحقّ الدستوري الذي أقّر من البداية أنّ التصويت شأن خاص بسلطة الولايات والأقاليم التابعة. قبل أن يصل الكونجرس إلى قرار بهذا الشأن أصدر إقليم يوتا Utah في فبراير عام ١٨٧٠م قانوناً يسمح للمرأة بالتصويت، ليس بدافع إنصاف المرأة بل لتحسين الصورة السلبية التي عُرفت

عن إقليم يوتا كمعقل لطائفة المورمون المسيحية خاصة لما عُرف عنهم من ممارسة تعدُّد الزوجات.

بدأ الهجوم على الطائفة المورمونية بعدما أصبحت يوتا إقليم تابع للولايات المتحدة، حيث بدأ الكونجرس في ديسمبر عام ١٨٦٩م مناقشة قانون ينزع حقّ التصويت من أيّ رجل يُمارس أو يُؤيّد تعدُّد الزوجات؛ ففوجئت الكنيسة المورمونيّة أنّ نساء الطائفة قُمن بالتظاهر دفاعاً عن حقوق رجال المورمون واستقلال كنيستهم. على هامش تلك المظاهرات طالب البعض بمدّ حقّ التصويت للنساء، وعلى الرغم من اعتراض العديد من قادة المورمون على المشاركة السياسّية للمرأة إلا أنّهم شعروا بعد الموقف الحاسم الذي اتّخذته نساء المورمون أنّ هناك حليف قوي لهم ضد الكونجرس، وعليه منحت السلطة التشريعية لإقليم يوتا حقّ التصويت للمرأة في فبراير عام ١٨٧٠م.

في البداية ظنّ الكونجرس أن ما فعلته يوتا سيكون لصالح الدولة حيث أنّ نساء الإقليم بلا شكّ سيُحاولن استغلال ذلك الحقّ المُكتسَب حديثاً في المطالبة بتشريعات تقضي على ممارسة تعدّد الزوجات في الإقليم؛ غير أنّ ما حدث على أرض الواقع خيّب آمال الكونجرس حيث استمرّت المرأة في يوتا في تأييد الكنيسة المورمونية، كما أنّ منحهنّ حقّ التصويت قد جعل للمورمون أغلبية في انتخاباتهم ضدّ سكان الإقليم من غير التابعين للطائفة. وفي محاولة لتضييق الخناق على المورمون في إقليم يوتا أصدر الكونجرس قانون "إدموندز – تاكر" عام ١٨٨٧م ليمنع النساء المقيمات في الإقليم من التصويت كنوع من العقاب لعدم اعتراضهن على تعدّد الزوجات، وعليه اعترضت ناشطات حركة حق تصويت المرأة بدعوى أنّ قانون "إدموندز – تاكر" يستهدف تصويت المرأة وليس كما يزعم البعض أنه يستهدف تعدّد

الزوجات لأن القانون منع جميع النساء في يوتا من التصويت سواء كانوا من المورمون أو غيرهم، كما اعترضت بعض القوى السياسية على مخالفة الكونجرس للدستور الأمريكى بتدخّله في الشئون الخاصة بسلطة الولايات والأقاليم التابعة.

بعدما سارعت أقاليم أخرى –مثل أيداهو(١٨٩٦)م وكولورادو (١٨٩٣)م– في تعديل دساتيرها لتمنح المرأة حقّ التصويت، أصبح تصويت المرأة قضية حرجة بالنسبة للسياسة التوسُّعية للدولة؛ حيث كان المؤيّدون للتوسُّع غرباً في حيرة من أمرهم عندما طلبت تلك الأقاليم الانضمام للاتحاد؛ فإذا قبل الكونجرس انضمام أي منها بغرض التوسع كان لزاماً عليه أن يصدّق على دساتير تلك الأقاليم بالشكل الذي أقرّته السلطات التشريعية الخاصة بكل إقليم، حينئذ يصبح من بين ولايات الاتحاد الفيدرالي أكثر من ولاية تسمح للمرأة بالتصويت، ممّا يُعزّز موقف ناشطات حقوق المرأة في الولايات المعارضة. وعليه أدركت القوى السياسّية أنّ التوسُّع تجاه الغرب لابُدّ أن يأتي على رأس أولويات الدولة، ولذلك وافق الكونجرس على ضمّ وايومنج إلى الاتّحاد الفيدرالي في ٢٧ يونيو عام ١٨٩٠م لتكون المرأة الأمريكية قادرة على التصويت للمرة الأولى منذ حرب الاستقلال، ثم انضمّت يوتا إلى الاتحاد كولاية عام ١٨٩٦م دون المساس بقوانين تصويت المرأة التي أقرّتها سابقاً، وذلك بعد أن حرّمت الكنيسة المورمونية تعدّد الزوجات رسمياً عام ١٨٩٠م، في النهاية يمكن القول أن قرار الكونجرس بضم تلك الأقاليم جعل حقّ تصويت المرأة شأن خاص بكل ولاية وليس بالحكومة الفيدرالية.

على الرغم أن انتصار المرأة في الغرب الأمريكي لم يكن ذو أهمية كبرى نظراً لقلة عدد سكانه، إلّا أنّه كان إنجازاً غير مسبوقاً في تلك المرحلة،

وعليه تفائلت ناشطات حقوق المرأة كثيراً بهذا النصر المتواضع لأنّ ما حدث في تلك الولايات الثيلة يُنبيء بأن نجاح الحركة سوف ينتشر قريباً من الغرب إلى الشرق؛ غير أن توقّعات رائدات الحركة بالنصر القريب لم تكن في محلّها حيث رأوا أنه بعد كل تلك الجهود المبذولة خلال أربع وستين عاماً بداية من عام ١٨٤٨م وحتى عام ١٩١٢م لم تحصل المرأة الأمريكية على حقّ التصويت الشامل إلا في تسع ولايات فقط من واقع ثماني وأربعين ولاية، أي بنسبة 4.3% . كما رأت رائدات الحركة إهمال كلًا من مجلس الشيوخ ومجلس النّواب للتقارير المقدّمة من لجان الكونجرس بشأن مقترح تعديل الدستور لصالح المرأة طوال الفترة من ١٨٩٦م وحتى عام ١٩١٣م لذا أصبح جلّياً للجمعية الأمريكية القومية (NAWSA) ضرورة تعديل سياستها القديمة التي حاولت من خلالها كسب حق التصويت على مستوى الولايات، والبدء عوضاً عن ذلك في التحرّك الجاد للمطالبة بالتعديل على المستوى الفيدرالي. وعليه تضاعفت جهود الجمعية القومية الأمريكية لإعادة تنظيم الحركة وضّم أكبر عدد ممكن من النساء المؤثرات في الولايات المختلفة بالإضافة إلى دعوة الجيل الجديد من خريجات الجامعة للمشاركة مؤكّدين لهنّ أن مالديهنّ من فرص مثل التعليم والعمل إنما هو بسبب الرائدات الأوائل، وهو ما ساهم في زيادة أعداد منتسبات الجمعية القومية الأمريكية من ثلاثة عشر ألفَ عضوٍ عام ١٨٩٣م إلى مائة ألفِ عضوٍ عام ١٩١٥م.

رغم الزيادة الملحوظة في أعداد المنتسبين لحركة حقوق المرأة إلّا أنها استمرت في مواجهة معارضة شديدة على الصعيدين المجتمعيّ والسياسيّ حيث ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر حركة معارضة منظّمة تمثّلت في جمعيات تم تأسيسها في الولايات المختلفة من أمثلتها "جمعية ماساتشوستس المعارضة لمد حق التصويت للمرأة" ، و"جمعية نيويورك

المعارضة لتصويت المرأة" و"الرابطة الدستورية الأمريكية" وغيرها الكثير، حيث قامت تلك الجمعيات بالكثير من الجهود لمناهضة حقّ تصويت المرأة، مثل الشهادة أمام المجالس التشريعية وطباعة المقالات المعادية وإرسال خطابات لمجلس النّواب توضّح أن منح المرأة حق التصويت أمر ينافي الديمقراطية التي بُنيت عليها الدولة وتدعو المجلس لعدم الانسياق وراء مطالب حركة تصويت للمرأة. كما قدّمت تلك الجمعيات العديد من الالتماسات للكونجرس موقعة من الآلاف من سيّدات المجتمع ممن أكدوا إيمانهن بدور المرأة في خدمة المجتمع ولكن في بعض الانشطة المحدودة مثل العمل مع الصليب الأحمر. كما قامت "جمعية إلينوي المعارضة لمنح المرأة حقّ تصويت" بنشر مقال تزعم فيه أنّ السيدات اللّاتي حصلن على حقّ التصويت في كولورادو اعترفن أن تأثير المرأة في الأعمال الخيرية في المجتمع أصبح محدوداً بحصولها على حقّ التصويت حيث أصبحت مرتبطة بالانتماءات الحزبية وليست حرّة في رأيها أو قناعاتها، وأنّ الأخلاق السيئة والجرائم المتعلقة بالمرأة ازدادت حدة في الولايات التي منحت حق التصويت للمرأة مثل وايومنج ويوتا وأيداهو. كما رأى بعض المعارضين أنّ منح حق التصويت لربّات البيوت سيؤدي إلى انتخاب حكومة سيئة. هكذا عملت حركة المعارضة على نشر المفاهيم الخاطئة عن حقّ تصويت المرأة وما يترتب عليه من آثار سلبية على المجتمع ومؤسّساته، وقد يرجع السبب الرئيسي لتلك الحملة إلى الفكر المحافظ للكثير من القائمين عليها ممن رأوا خطورة ما تطلبه الحركة من مساواة بين الرجل والمرأة.

طلبت كاري كات من الناشطات أن يتّجهن إلى الولايات والدعوة إلى تأييد تعديل فيدرالي، كما حذّرت من المطالبة بحقّ التصويت الشامل في الولايات التي أبدت اعتراضاً سابقاً لأنّه غالباً ما ستصرّ تلك الولايات على

رفضها وتتسبب بذلك في إحراج الحركة وإضعاف موقفها أمام الرأي العام والقوى السياسية. عوضاً عن ذلك طلبت كاري كارت من الناشطات أن يحصلن على موافقة تل ك الولايات المُعارضة على منح المرأة حقّ التصويت في الانتخابات الرئاسية فقط وذلك عن طريق الاستفتاءات الشعبية. أمّا عن الولايات التي كانت قد منحت المرأة بالفعل حقّ التصويت فكانت أقرب إلى الاقتناع بالتعديل الفيدرالي، وعليه نصحت كاري كات الناشطات بمطالبة نّواب تلك الولايات بالتصويت لصالح التعديل الفيدرالي عند عرضه في الكونجرس.

اتبعت الناشطة "أليس بول" التي انضمّت إلى الحركة عام ١٩١٢م- أساليب مختلفة عن كاري كات حيث لجأت إلى الإضراب عن الطعام والاعتصام وقامت بتنظيم المسيرات وجمع التبرعات، كما طلبت من النساء اللا تي حصلن على حقّ التصويت في الولايات أن يُصوّتن ضدّ الحزب الحاكم كنوع من أنواع العقاب لعدم دعمه لقضية المرأة، حتى وإن كان العضو المرشّح في الانتخابات مؤيداً لتصويت المرأة على المستوى الشخصي. وقد أثبتت تلك الاستراتيجية فاعليتها حيث لم ينجح من الحزب الديمقراطي في ذلك العام العدد المتوقع. كما نظّمت أليس بول في الثالث من مارس عام ١٩١٣م مسيرة في العاصمة الأمريكية "واشنطن دي. سي" في اليوم السابق لوصول الرئيس المنتخب وودرو ويلسون لاستلامه منصبه، فطلبت الشرطة من أليس بول تأجيل المسيرة أو الابتعاد عن محيط البيت الأبيض نظراً لتوافد حوالي ٢٢٠ ألف مواطن من خارج المقاطعة لمشاهدة احتفالات التنصيب؛ غير أن أليس بول أصرّت على الالتزام بموعد وموقع المسيرة ممّا تسبّب في أعمال شغب بين المشاركات والمواطنين المعارضين على منح المرأة حق التصويت. لم تتفق كاري كات مع أليس بول وسياستها

المثيرة للشغب ممّا تسبّب في انفصال أليس بول بنهاية عام ١٩١٣م عن الجمعية القومية الأمريكية (NAWSA) وقيامها بتأسيس "الاتحاد الكونجرسي" الذي أصبح "الحزب القومي للمرأة" في عام ١٩١٧م. استمرّت أليس بول في استخدام أساليب لا سلمية حيث قامت هي وأتباعها عام ١٩١٧م بالاعتصام أمام البيت الأبيض وإشعال النار في خطابات ويلسون الداعية للديموقراطية، وعندما تم القبض عليهنّ قمن بالإضراب عن الطعام. يجدر الذكر أنّ أغلب المؤرخين قد أرجعوا تغير موقف ويلسون إلى نفوره من الأساليب المثيرة للشغب التي اتبعتها أليس بول في مقابل التحضّر والالتزام الذي أظهرته الجمعية القومية الأمريكية بقيادة الناشطة كاري كات.

عُوض أول تعديل دستوري فيدرالي في مجلس الشيوخ عام ١٨٦٨م وتم رفضه بلا تردّد، وطُرح مرة أخرى بعد عشر سنوات أمام لجنة الحصانة والانتخابات واستقبله الحاضرون باستنكار شديد وعدم اكتراث، وبالطبع تم رفض التعديل. استجاب مجلس الشيوخ لضغط الرأي العام أخيراً عام ١٨٨٢ م وشكّل لجنة خاصّة لتصويت المرأة والتي قدمت بالفعل تقريراً لصالح التعديل ولكن ظهرت جبهة معارضة قوية من ممثّلي الولايات الجنوبية لخوفهم من مدّ حقّ التصويت للنساء السود مما عطّل التعديل لسنوات عديدة. تقدّم مؤيّدوا حقّ تصويت المرأة في عام ١٩١٣م بطلب لمجلس النّواب لتأسيس لجنة خاصة بحقّ تصويت المرأة – مثلما هو الحال في مجلس الشيوخ– لتكون مسئولة فقط عن مناقشة التعديل الفيدرالي المقترح لمنح المرأة حق التصويت، بدلاً من الاعتماد على اللجنة القضائية التي كانت مسئولة عن مناقشة حقّ تصويت المرأة لسنوات طويلة ضمن العديد من القضايا الأخرى المكلفة بها؛ فقد أكّدت المُتحدِّثة باسم حركة حقّ تصويت المرأة "أنا هوارد شو" أنّ ناشطات الحركة تقدّمن سنوياً بطلب تعديل

دستوري للجنة القضائية وفي كل مرة تستمع اللجنة لمدة ساعتين إلى وجهة نظرهن وكأن شيئاً لم يحدث؛ فلم تكن قضية تصويت المرأة هي القضية الوحيدة أمام اللجنة ومن الواضح أنها لم تكن الأهم. كما أشارت هوارد شو إلى أنّ قضية المرأة ليست أقل شأناً من قضية الهنود التي شهدت تطوراً ملحوظاً بعد أن تم تشكيل لجنة خاصة بها بدلاً من تكليف وزارة الحرب بإدارة شئونها؛ وأخيراً أكّدت أن المرأة الأمريكية لا تطلب المستحيل، فهي لم تطالب اللجنة القضائية خلال تلك السنوات بدعم حقّ المرأة في التصويت ولكنها طلبت منها فقط تمرير التعديل المُقترح إلى الكونجرس حتى تتم مناقشته كأي قانون آخر، في النهاية وافق مجلس النواب على تشكيل لجنة لمتابعة التعديل المقترح لمنح المرأة حق التصويت، وبذلك حصلت المرأة الأمريكية على فرصة جادّة للضغط على السلطة التشريعية حتى تتخذ خطوات ملموسة.

جاء دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م ليجبر رائدات حركة حقوق المرأة على التعاون مع الحكومة في جهود الحرب رغم إيمانِهنّ بمبدأ "حب السلم" (Pacifism)، فقد اضطرت أغلب ناشطات الحركة وعلى رأسهنّ كاري كات رئيسة الجمعية القومية الأمريكية (NAWSA) إلى إعلان تأييد الجهود المبذولة في الحرب بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي للعديد من المستشفيات في أوروبا، وتطوّعت بعض الناشطات للعمل مع الصليب الأحمر فمن الواضح أنّ الطريق المليء بالعقبات الذي خاضته المرأة من أجل حقوقها جعلها على استعداد للتنازل حتى تصل إلى غايتها التي طال انتظارها، ولا شكّ أن جهود المرأة أثناء الحرب قد ساهمت بالفعل في حشد المزيد من النجاحات وإن كانت على المستوى المحلّي؛ حيث منحت أربع ولايات حقّ التصويت الجزئي للمرأة عام

١٩١٧م تحديداً، بالإضافة إلى حقّ التصويت الشامل الذي منحته ولاية نيويورك في نفس العام، وفي العام التالي مباشرة أي بنهاية الحرب العالمية منحت ولايتّي أوكلاهوما وداكوتا الجنوبية للمرأة حق التصويت الشامل، بينما منحتها تكساس ومتشيجان حق التصويت الجزئي في نفس العام. هنا يتضح أنه على الرغم من التأثير السلبي للحرب الأهلية على حركة حقّ تصويت المرأة حيث تسّببت في تجميد أنشطتها وإحباط طموحات الناشطات حينئذ، إلا أن الحرب العالمية الأولى جاءت لتصلح ما أفسدته الحرب الأهلية حيث أظهرت جهود المرأة للمجتمع وأقنعت العديد من السياسيين أنه قد حانت ساعة المرأة ولا يمكن تأجيلها أكثر من ذلك.

تحدّثت كاري كات في جلسة استماع أمام لجنة تصويت المرأة بالكونجرس في الرابع من يناير عام ١٩١٨م أكّدت أن المرأة الأمريكية لن تقبل بعد الآن بمجرد استفتاء على مستوى الولاية، وأنّ الوقت قد حان حتى يوافق الكونجرس على تعديل الدستور لصالح المرأة، وقد وافق الرئيس ويلسون على تأييد التعديل الفيدرالي في التاسع من يناير عام ١٩١٨م، وبناءً عليه صّوت مجلس النّواب على التعديل المقترح بالنسبة المطلوبة وهي ثلثي المجلس؛ أّما في مجلس الشيوخ فقد لقي التعديل المقترح مقاومة شديدة حتى في ظلّ تأييد الرئيس ويلسون الذي تقّدم إلى مجلس الشيوخ في ٣٠ سبتمبر عام ١٩١٨م بالتماس للتصديق على التعديل الفيدرالي قائلاً أنه "ليس من المنطق أن نقبل بمشاركة المرأة في الحرب بمعاناتها ولا نقبل بمشاركتها في الحقوق والمزايا التي نحصل عليها"، على الرغم من بلاغة خطاب الرئيس ويلسون إلا أن التماسه فشل في الحصول على الأصوات المطلوبة. استمر مجلس الشيوخ في مقاومة التعديل حيث رفضه للمرة الثانية في فبراير عام ١٩١٩م وهنا استغلّت الجمعية القومية الأمريكية (NAWSA) أصوات

النساء للتصويت ضدّ اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ اللذان تسبّبا في هزيمة المقترح في جلسته الثانية وبالفعل هُزم كلاهما في الانتخابات، واستطاعت المرأة بذلك أن تستغلّ صوتها الذي منحته إيّاه الولايات المختلفة في الضغط للحصول على المزيد من الحقوق. وافق مجلس الشيوخ في النهاية على التعديل المقترح في يونيه عام ١٩١٩م بفارق صوتين فقط.

طُرح التعديل التاسع عشر – والذي عرف باسم "تعديل سوزان أنتوني على الولايات في محاولة للحصول على الموافقة المطلوبة وهي ثلاثة أرباع الولايات كي يصبح جزءاً من الدستور الأمريكي، وبحلول صيف عام ١٩٢٠م أعلنت سبع ولايات رفضها للتعديل التاسع عشر، بينما أعلنت ٣٥ ولاية تأييدهم للتعديل، وبالتالي تبقى واحدة فقط لحصول التعديل على موافقة الكونجرس وكانت تلك تينيسي التي صوّتت بصعوبة شديدة لصالح التعديل بفارق صوت واحد. استغرق الحصول على تصديق الولايات على التعديل التاسع عشر خمسة عشر شهراً من خلال تسع عشرة حملة تأييد في الولايات المختلفة حتى ينتهي بذلك الطريق الطويل الذي استغرق المرأة الأمريكية حوالي ثلاثة أرباع قرن، وعلى الرغم من ذلك أدركت المرأة الأمريكية بعد صدور التعديل الفيدرالي أنه لازال هناك الكثير من العمل لحصولها على كافة حقوقها في المجتمع، فليس حقها في التصويت هو كل حقوقها. لم يكن تعديل الدستور بالأمر السهل نظراً للتداخل بين سلطات الولاية وسلطات الكونجرس، وهو ما يجعل التعديل الدستوري في الولايات المتحدة عملية مضنية تمر بالكثير من الرفض والتأييد في أكثر من جهة؛ فقد تكّبدت المرأة الأمريكية عناء اثني وسبعين عاماً من الحملات المتواصلة لإزالة كلمة "ذكر" من الدستور؛ فقد أُجبِرت المرأة الأمريكية طوال تلك السنوات على إجراء ستة وخمسين استفتاء عام على مستوى الولايات، وأربعمائة وثمانين حملة لتقنع

الهيئات التشريعية بطرح تعديل يمنح المرأة حق التصويت، وسبع وأربعين حملة لتقنع القائمين على المؤتمرات الدستورية للولايات بإضافة تشريع لصالح تصويت المرأة إلى دساتيرها، وذلك من خلال تسع عشرة حملة للمطالبة بالتعديل الفيدرالي في تسعة عشر كونجرس متتالي.لقد هُزمت المرأة الأمريكية تسع عشرة مرة خلال سبع سنوات في محاولاتها لنيل حق التصويت على مستوى الولاية في الفترة من ١٩١٢م وحتى ١٩١٨م، بينما نجحت في الحصول على حقّ التصويت في ثلاث عشرة ولاية في غضون ستة وعشرين عاماً، هذا بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها الناشطات في الولايات المختلفة لإقناع ممثليها في الكونجرس بالتصويت لصالح التعديل، خاصة في ولايات الشمال حيث كانت مقاومة للتعديل على أشدها.

الفصل الخامس

العلاقات اليابانية الأمريكية

تمسكت الولايات المتحدة بمبدأ سياسي وهو "مبدأ العزلة" ويقصد بهذا المبدأ عدم التدخل في الشئون الدولية وعدم الاشتراك في المحالفات والمعاهدات الأجنبية ، وقد تبلور ذلك رسمياً في إطار ما عرف "بمبدأ مونرو" الذي أرساه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو" في عام ١٨٢٣م، والذي سبق الإشارة إليه ومما لا شك فيه أن هذه السياسة لم تأت بمحض الصدفة، وإنما هي نتاج لجملة من العوامل والظروف التي أحاطت بالولايات المتحدة في (١٨٢٣ م)، والتي أدت إلى تعميق القناعة لدى الأمريكيين بأن العزلة السياسية تمثل أفضل البدائل التي تكفل الأمن الأمريكي، وتوفر للولايات المتحدة فرصة التركيز على البناء الداخلي والاقتصادي. كما كان من بين العوامل التي شجعتها على ذلك موقعها الجغرافي الذي ينطوي على عدة مميزات، ومنها عزلتها عن قارات العالم القديم، ووجود المحيطات التي تفصل بينها وبين هذه القارات، هذا بالإضافة إلى عدم وجود دولة قوية حينذاك تشكل خطرا عليها ضمن نظامها القاري في الأمريكتين الشمالية والجنوبية، بالإضافة إلى توافر رصيد ضخم من الموارد الطبيعية واتساع رقعتها الجغرافية، مما حقق للولايات المتحدة مستوى عاليا من الاكتفاء الذاتي اقتصاديا.

وعلى الرغم من ذلك فإن المتتبع للجانب التطبيقي من مبدأ مونرو، يجد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في عزلة حقيقية عن العالم الخارجي؛ بل على العكس، فهي في أحوال كثيرة تفهم جيدا طبيعة الظروف الدولية التي تحيط بها، وتدرك ما قد تحمله تلك الظروف من مختلف عوامل

التحدي والتهديد، فالمصالح تبقى هي المحك الرئيس الذي في ضوئه يتحدد إطار الحركة علي مستوى التعامل الدولي. ولعل ذلك يفسر لنا كيف أن الولايات المتحدة لم تتأخر في استغلال المنازعات التي كانت سائدة بين القوى الأوروبية لتحقيق مصالحها الخاصة في أمريكا اللاتينية والمحيط الهادي.

والواقع أن مبدأ مونرو كان بداية الإرهاصات الأولى للتوسع الأمريكي في نصف الكرة الغربي – وفي البحر الكاريبي بصفة خاصة، وهذا هو المضمون الحقيقي لمبدأ مونرو. أما بداية الدور الحقيقي الذي برزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية مؤثرة على مسرح السياسة الدولية، فيرى كثير من المؤرخين أن الولايات المتحدة قد بدأت عصرها الحقيقي كدولة مؤثرة في سياق الأحداث العالمية ابتداء من الحرب الأمريكية الإسبانية عام ١٨٩٨م والتي انتهت بخروج كوبا ومنطقة البحر الكاريبي من السيادة الإسبانية لتدخل في ظل سيادة جديدة هي سيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

لما اندلعت الحرب العالمية الثانية في أوائل سبتمبر ١٩٣٩م، وقفت الولايات المتحدة الأمريكية على الحياد، فقد أعلن الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت موقف بلاده السياسي، حينما أعلن في الخامس من سبتمبر عام ١٩٣٩م أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتبع سياسة الحياد، وبموجب هذه السياسة حظرت الولايات المتحدة تصدير الأسلحة على ختلاف أنواعها إلى جميع الدول المتحاربة دون استثناء بقصد عدم اشتراك الولايات المتحدة في مشكلات القارات القديمة.

ظلت الولايات المتحدة بعيدة عن الحرب ولكنها كانت ترقب ما سوف يسفر عنه موقف الحرب بين ألمانيا والحلفاء (بريطانيا وفرنسا) ولكن

الرئيس روزفلت كان عازما على منع دول المحور (ألمانيا وايطاليا) من أحراز النصر فإن هزيمة بريطانيا وفرنسا تعد أكبر كارثة تحل بالولايات المتحدة، إذ يترتب عليه ان تقوم دول المحور بفرض حصار حول الولايات المتحدة" يترتب عليه خنق الاقتصاد الأمريكي وقد يتبعه كارثة عسكرية. فقد كانت الولايات المتحدة تنظر إلى بريطانيا وفرنسا، ليس فقط من حيث اتفاقهما مع الولايات المتحدة في الفكر الديمقراطي من حيث النظرية والتطبيق، وإنما أيضا من حيث النظام الاقتصادي الحر. كذلك كانت خطوات ألمانيا التوسعية في أوروبا من الأمور التي كانت تنظر إليها الولايات المتحدة الأمريكية بعين القلق الشديد.

لم يطل حياد الولايات المتحدة كثيرا، وإنما اتخذت لنفسها حق الحياد الإيجابي الذي تتصرف بموجبه بشكل مرن، وكانت أول خطوة خطتها الولايات المتحدة أن دعا الرئيس روزفلت الكونجرس الأمريكي في ١٢سبتمبر ١٩٣٩م وطلب الموافقة على بيع الأسلحة للحلفاء، وأصدر ما يعرف بنظام " أدفع واحمل" Cash and Carry الذي خول للرئيس الأمريكي بيع الأسلحة للمتحاربين بشرطين هما: (أن يدفع المشترى ثمن السلاح نقدا وبشكل فوري. أن تتولى سفن المشترى حمل المواد المباعة، وأن لا تتولى السفن الأمريكية قط عملية نقل هذه البضائع إلى موانئ الدول التي اشترتها.)

يعد قانون (ادفع وأحمل) بداية لاشتراك غير مباشر للولايات المتحدة في الحرب ضد دول المحور، فبمقتضى هذا القانون فتحت مخازن السلاح الأمريكي لدول الحلفاء التي تدفع ثمن السلاح، وقدمت الولايات المتحدة، للأسطول البريطاني في مقابل حصولها من بريطانيا على قواعد لها في ولم يلبث روزفلت أن طور الدعم الأمريكي للحلفاء عندما استصدر من الكونجرس في مارس عام ١٩٤١ م قانون "الإعارة والتأجير" وهذا القانون

يسمح بتقديم العتاد العسكري لبريطانيا والحلفاء دون انتظار لدفع الثمن. والحقيقة أن الولايات المتحدة بهذا القانون. وضعت كل مواردها في خدمة بريطانيا ، ثم في خدمة جميع الدول التي كانت ضحية للعدوان حتى لقد بلغت قيمة المساعدات الأمريكية لتلك الدول حوالي خمسين ألف مليون دولار أمريكي. زاد قلق الحكومة الأمريكية من تزايد النفوذ الياباني في منطقة الشرق الأقصي والمحيط الباسفكي، ثم ازداد الانزعاج دخول اليابان الحرب بجانب المحور، مما حدا بروزفلت أن يبعث رسالة للإمبراطور الياباني يدعوه فيها لإيجاد حل للمحافظة على السلام. ولما تمادت اليابان في سياستها الإمبريالية أصدر الكونجرس قانوناً لمد مدة الخدمة العسكرية الإجبارية لسنتين ونصف بدلا من سنتين، ثم التقي روزفلت بعدها بتشرشل في أغسطس ١٩٤١موووضع ميثاق الأطلسي. والذي شمل على العديد من المبادئ.

وبينما كانت جهود روزفلت مركزة على دعم بريطانيا ضد محاولات ألمانيا لإرغامها على الاستسلام، كانت التطورات في الشرق الأقصى تنذر بأخطار شديدة من جانب اليابان على الولايات المتحدة، فضلا عن أن مصير بريطانيا وفرنسا في الشرق الأقصى أصبح تحت رحمة القوة اليابانية، كما أن الصين كانت تتعرض لغزو ياباني، بينما كانت القوات الألمانية تبيد القوات السوفيتية وترغمها على التراجع طول الجبهة السوفيتية. هكذا كانت الخريطة الاستراتيجية العالمية كئيبة للغاية أمام الحكومة الأمريكية، وكان روزفلت يقدر تماما خطورة هذه التطورات وحاول أن يقنع اليابانيين بعدم الاسترسال في الأطماع التوسعية، ولكن كان ذلك بعد فوات الآوان، فبعد مرور أربع شهور فقط على إعلان ميثاق الأطلسي قامت الطائرات اليابانية بضرب الأسطول الأمريكي الراسي في ميناء "بيرل هاربر بجزر هاواي في

٧ ديسمبر ١٩٤١م بالمحيط الهادي، وتعرضت معسكرات الجيش الأمريكي والمطارات والقاعدة البحرية لخسائر كبيرة جدا سواء بشرية أو مادية، لم تكن الولايات المتحدة تتوقعها وبناء عليه أصبح للولايات المتحدة الأمريكية مبررا لإعلان الحرب على اليابان، في اليوم التالي مباشرة لضرب ميناء "بيرل هاربر ديسمبر"، فأعلنت ألمانيا وايطاليا الحرب ضد الولايات المتحدة إلى جانب حليفتهما اليابان ، ومن ثم دخلت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية رسميا، بعد أن كانت كل الظروف المحيطة تنبئ بذلك.

دخول الولايات المتحدة الحرب

قد أدى هذا الهجوم إلى انفجار موجة من الغضب العارم، وقضى على كل اتجاه في الولايات المتحدة نحو العزلة، ووقفت الأمة الأمريكية بأسرها وراء الرئيس روزفلت " تؤيده وتسانده، وفي اليوم التالي (٨ ديسمبر ١٩٤١) وقف روزفلت أمام الكونجرس بمجلسيه في جلسة مشتركة، وقرأ الرسالة التي استهلها بقوله: "أمس السابع من ديسمبر عام١٩٤١م، تاريخ سيبقى أبد الدهر شائنا "وذكر أن بعد المسافة بين اليابان وجزر هاواي يدل على أن الهجوم قد خطط له لعدة أسابيع، واعترف روزفلت في خطابه إلى الكونجرس بفداحة الخسائر التي نزلت بقوات بلاده البحرية والجوية، وأبلغ الكونجرس بأنه في الوقت نفسه شرعت القوات اليابانية في مهاجمة الملايو وهو نج كونج والفلبين وجزيرة ويك وجزيرة ميداوي ولا يهم طول الوقت الذي سوف نستغرقه للتغلب على الغزو، فإن الشعب الأمريكي بقوته سوف يصل إلى النصر التام، ووافق مجلس الشيوخ بالإجماع على إعلان الحرب اعتبارا من بدء الهجوم الياباني الغادر، أما مجلس النواب فلم يعارض إعلان الحرب سوى عضو واحد وهو النائبة "جانيت رانيكن وهى نفسها التي عارضت دخول الحرب في عام ١٩١٧م وتبعت بريطانيا الولايات المتحدة في إعلان

الحرب على اليابان، وبعد أربعة أيام أعلنت ألمانيا الحرب على الولايات المتحدة.

تبعت إيطاليا ألمانيا فورا في إعلان الحرب على الولايات المتحدة، وهكذا صار الصراع عالميا قولا وفعلا، وصارت عبارة (تذكروا بيرل هاربر) هى صيحة الحربة الأمريكية. فقد هبت الأمة الأمريكية لحمل السلاح، وألهبت انتصارات اليابانيين السريعة، الرأي العام الأمريكي الذي أخذ يطالب بضرورة حدوث تحول في سير الحرب وإلى أن يحدث ذلك ظهر التفكير في القيام بعمل هجومي، وكانت القيادة العسكرية الأمريكية ترى أن الهجوم هو الذي يجلب النصر أما الدفاع فإنه قد يدرا الهزيمة وحسب، واستقر الرأي على القيام بحركة مفاجئة ومثيرة تذهل العدو حتي ولو لم تزد عن وخز دبوس، إلا أنها قد تتطور بعد ذلك إلى ما هو أكبر.

على ذلك تقرر قصف العاصمة اليابانية طوكيو من الجو وفي صباح ١٨ أبريل عام ١٩٤٢م أقلعت ست عشرة قاذفة أمريكية من على ظهر حاملة طائرات واستطاعت قصف طوكيو وبعض المدن اليابانية الأخرى. ورغم أن الغارة أحدثت أضرارا قليلة، إلا أنها كانت عملا انتحاريا كان له أثره في دوائر الحلفاء واليابان على السواء، فقد عرف الرأي العام أن الحلفاء في استطاعتهم عمل شيء حيث كانوا يعتقدون أن الجزر اليابانية منيعة بحيث لا يمكن الوصول إليها، ولذلك فقد اهتز الرأي العام الياباني لهذه الغارة واقتحام خطوط دفاعاتهم، حتى لقد انتحر الضابط الياباني الذي كان مسئولا عن الدفاع الجوي عن طوكيو. كما تمكن الأمريكيون في صيف عام ١٩٤٢م، من إنزال هزيمتين بحريتين بالعدو، الأولى: في معركة بحر المرجان في غينيا الجديدة، والثانية: تمثلت في إغراقهم أربع حاملات طائرات، على مقربة من جزيرة ميداوي في أوائل يونيو ١٩٤٢م.

منذ خريف ١٩٤٢ م، بدأ نجم الحلفاء ، يعلو ويتزايد ، حيث حلت الهزائم ، بقوات المحور في الميدان الأفريقي، وهزمت قوات روميل في معركة العلمين في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٢ م، وحتى ٥ مايو ١٩٤٣م، فاستسلمت جميع قوات المحور في ميدان شمال أفريقيا، وكان من نتائج انتصار الحلفاء في هذا الميدان، انهيار الإيطاليين المعنوي، بل وانتقل مسرح القتال إلى إيطاليا، وغزت قوات صقلية في ١٠ يوليو ١٩٤٣م، وعبر القائد البريطاني للجيش الثامن مضيق مسينا في ٣ سبتمبر ١٩٤٣ م، ونزل ساحل إيطاليا الجنوبي ، وهرب جانب كبير من الأسطول إلى مالطة والاسكندرية، واستسلمت إيطاليا في سبتمبر ١٩٤٣م، ونزلت القوات الأمريكية في ٩ سبتمبر في سالرنو جنوب نابلي، وسقطت نابلي.

في أول أكتوبر ١٩٤٣م وواصل الألمان ارتدادهم، وسقطت روما في يونيو ١٩٤٤م ومن ثم تتابع سقوط المدن الإيطالية، فسقطت لجهورن في يوليو، وفلورنسا في ١١ أغسطس، وبيزا في أول سبتمبر ١٩٤٤م ورافنا في أوائل ديسمبر، وفي ١٠ أبريل ١٩٤٥م اضطرت مندوبو " كسلرنج إلى توقيع الهدنة، واضطرت القوة الألمانية، إلى إلقاء أسلحتها دون قيد أو شرط، وكان الحلفاء قد قبضوا على موسوليني يوم ٢٨ أبريل ١٩٤٥م، وحوكم مع عدد من رفاقه في ميلان المقر الأول لرياسة الحزب الفاشيستي.

أما الميدان السوفيتي فقد شهد معركة فاصلة مثل معركة العلمين وكانت هذه المعركة هي معركة " ستالنجراد " التي بدأت في أغسطس ١٩٤٢م، لقد كانت هده المعركة نقطة فاصلة، في الجبهة الشرقية، حيث أكره الألمان على الجلاء عن القوقاز، وطردوا في حوض الدونتز، وفيينابر ١٩٤٣، وفي يناير ١٩٤٣م، رفعوا الحصار عن لننجراد، وتراجعوا أمام القوات السوفيتية، حتى نهر النبير، والنازفا وولايات البلطيق، ثم جلاء

الألمان عن أوكرانيا ١٩٤٤م ، وتمكن السوفييت من استرداد شبه جزيرة القرم، وما أن حل شهر مايو ١٩٤٤م حتى كان السوفييت على مقربة من حدود إستونيا، وبولندا، وتجاوزوا في الجنوب حدود رومانيا.

منذ ذلك الوقت اقتربت الحرب من ألمانيا نفسها، وأصاب الفشل الغواصات الألمانية في عرض البحر، وفي ٦ يونيو ١٩٤٤ م، نزل الحلفاء شاطئ نور ماندیا، وسيطروا على البحر والبر، وثبتوا أقدامهم في أرض فرنسا، دون أن تلحق بهم خسارة تذكر، وتوالت المدن الفرنسية في السقوط في يد الحلفاء، فحرروا شمال فرنسا، وغربها، بينما حرر أعضاء حركة المقاومة السرية الفرنسية قصبة البلاد في ٢٣ أغسطس عام ١٩٤٤ م، ثم تمكن الحلفاء من استرداد١٩٤٤م، وفي حوالي طولون ومارسيليا أغسطس، واسترداد ليون في سبتمبر ١٩٤٤م وفى حوالى منتصف سبتمبر ١٩٤٤ م، كانت معظم الأراضي الفرنسية قد حررت من السيل الألمانية. ثم أحرز الحلفاء انتصارات مماثلة في بلجيكا وهولندا، كما سقطت دويلات البلطيق، وبولندا، في يد السوفييت، الواحدة تلو الأخرى، هكذا نرى أن الجيوش الألمانية، قد أجبرت على الارتداد في الشرق والغرب وفي الجنوب وبذلك دخلت دورها النهائي، ودمرت المدن الألمانية ذاتها، بغارات الحلفاء ورغم ذلك، فإن الألمان ظلوا يقاومون ببسالة حتى انهارت مقاومتهم تماما في ٢٨ أبريل ١٩٤٥م، واستسلمت جيوشهم التي كانت تحارب في شمال إيطاليا وفي شمال غرب ألمانيا والدنمارك. وفي ٧مايو ١٩٤٥م، وقع الجنرال يودل رئيس أركان الحرب الألماني، وثيقة الاستسلام في رياسة أركان حرب الجنرال ايزنهاور في "ريمس".

وعلى الجانب الأخر لم تستمر مقاومة اليابان، بعد استسلام حليفتها الكبرى، خاصة وأن الطائرات ألقت بقنبلتها الذرية الأولى، على مدينة

هيروشيما، في ٦ أغسطس ١٩٤٥م، وألقت بقنبلتها الذرية الثانية، في ٩أغسطس ١٩٤٥ م، على مدينة نجازاكي، وكان تأثير إسقاط هاتين القنبلتين على اليابان كبيرا، لما كبدها من خسائر فادحة في الأرواح، والأملاك، هذا بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفيتي أعلن الحرب على اليابان في ٨أغسطس ١٩٤٥م، مما أضطر اليابان إلى طلب فتح باب المفاوضات، لعقد هدنة في ١٠ أغسطس ١٩٤٥م، ووقع مندوبها وثيقة التسليم في ١٢ سبتمبر ١٩٤٥ م، وبذلك أتت الحرب على نهايتها.

هكذا انتهى الرايخ الألماني الثالث بانتهاء ألمانيا النازية فيعام ١٩٤٥م، وبانتحار هتلر في أبريل ١٩٤٥م، وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وبعد ثلاثة شهور أنهت القنبلة الذرية الحرب في آسيا. هكذا انتهى الصراع العسكري، بعد أن خلف وراءه جرحا داميا، وخرابا انتشر في كل مكان، فقد أصبحت معظم المدن الألمانية حطاما وأكواما من الحجارة. توقفت المصانع المحطمة في وادي الرور عن العمل، كذلك كان الحال في معظم البلاد في أوروبا الغربية، وعلى الأخص في إيطاليا وهولنده. أما فرنسا فقد تحطم فيها ٥٥ألف مصنع، و١٣٥ ألف من المنشآت الزراعية و٢مليون مسكن، وأكثر ٧٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية، و٧٥٠٠ من الكباري والجسور.

وفي انجلترا تحولت المدن الصناعية إلى حطام، وخسرت حوالي ١٠٠٠ مليون جنيه من استثماراتها الخارجية التي كانت قد كرست مواردها لتمويل الحرب. وفي الاتحاد السوفيتى تهدمت تحت اسلحة هتلر وقنابله مدن لا يقل عددها عن ١٧٠٠، وأكثر من ٧٠ ألف قرية، وشرد في العراء ما لا يقل عن ٢٥ مليون نفس، هذا عدا ما تحطم من المصانع التي تزيد عن ٣٠ ألف مصنع كانت تستخدم مليون عامل، والمزارع الجماعية التي بلغ ما

تحطم منها ٩٨ ألف، وقد اعترف " مولوتوف وزير الخارجية السوفيتية حينئذ، أن النازيين قد نهبوا من بلاده ما لا يقل عن ١٧ مليون من رؤوس الماشية وملايين أخرى أجياد. وبالإضافة إلى ذلك فقد خلفت الحرب مشكلات اجتماعية لأحصر لها، فقد كان هناك ملايين من البشر مشردين بدون مأوى بعد أن فقدوا مساكنهم، أو يعيشون لاجئين في بلاد أجنبية فرارا من الحرب أو الظلم أو الاضطهاد، وملايين أخرى من الأسرى يعانون من حياة الأسر في بلاد الأعداء، وكان لابد من إعادة أكثر من ١٠ مليون عامل أخذتهم ألمانيا النازية فرنسا وإيطاليا وغيرها لكي تعود الحياة في المزارع والمصانع.

هكذا كانت المشكلات موزعة على المنتصر والمهزوم. وقام الصراع السياسي في داخل البلاد التي تحررت من الحكم النازي والحكم الياباني مما أدى إلى تعميق الخلاف القديم بين الطبقات والخلاف المرير حول المذاهب الايديولوجية وظهور ثورات اجتماعية ترتب عليها قيام حروب أهلية في بعض البلاد، وأما الاستعمار الأوروبي في أسيا فقد شجعتها هزيمة البلاد التي خلصتها اليابان من اليابان على العمل على تحرير شعوبها من الاستعمار كذلك أحدثت الحرب تغييرات أساسية في الوضع الدولي:

كان على الدول المنتصرة أن تضع طريقة جديدة للعالم، وتعيد تنظيمه، وقد حاولت ذلك بتأسيس " هيئة الأمم المتحدة " ولكن الإختلافات سرعان ما ظهرت بين الدول المنتصرة ذاتها، لاختلاف مصالحها في السياسة الخارجية، وفي المفاهيم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، حيث أسفرت الحرب عن خروج، كل من الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية ككتله عالمية ولم تعد الشيوعية تسيطر على الاتحاد السوفيتي

ودويلات أوروبا. التي تسير في فلكها فحسب، إنما سيطرت على الصين، وتوارى نفوذ الإمبراطورية البريطانية.

ثارت شعوب آسيا، وأفريقيا تريد الخلاص من النفوذ الاستعماري، الذي فرض عليها فترات طويلة واتخذ الصراع بين الدول الكبرى مسارا جديدا، حيث فرض عليها صار صراعا، حول نظم الحكم، والمذاهب السياسية، والاقتصادية، والفكرية، وبدأت المناداة بالأشراف على الطاقة الذرية، وتوجيهها سلميا، لتتخذ سبيلها في مفاوضات رجال السياسة، وتوجيه أبحاث العلماء نحو الهدف. وفي ١٧ يوليو عام ١٩٤٥م، اجتمع في بوتسدام، كل من: ستالين"، ممثلا للاتحاد السوفيتي، وروزفلت ممثلا للولايات المتحدة، وأتلي ممثلاً لبريطانيا. لوضع الأسس والمبادئ، التي ستحكم بمقتضاها ألمانيا، أثناء وجود الحلفاء على أرضها، وقرر هذا المؤتمر، إلغاء النظام المركزي، في حكم ألمانيا، والتوسع في نظام الحكم المحلي، لتفتيت النظام الألماني. وإنشاء مجلس من وزارة خارجية الدول الكبرى المتحالفة، لوضع معاهدات الصلح، مع إيطاليا، والنمسا، والدول الأخرى، التي قاتلت في صف ألمانيا. ووضع نظام لمجلس الإشراف الأعلى لإدارة ألمانيا، التي قسمت إلى مناطق احتلال أربع، تخضع كل منطقة منها، لحكم دولة، من دول الحلفاء الكبرى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

الفصل السادس

الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨)م

☒ أولاً : أزمة مراكش ١٩٠٦ – ١٩١١ م

في أعقاب الاتفاق الودي فاوض "دلكاسيه" وزير خارجية فرنسا بشأن تقسيم مراكش دولة أسبانيا التي أقتنعت بالاستيلاء على (إقليم الريف) الشريط الساحلى من مراكش الذى يواجه ساحلهم عند جبل طارق، فلم يبق أمامها من معارض سوى ألمانيا التى كانت تهتم بمراكش، وتعمل على منع فرنسا من بسط سيطرتها عليها، فقام الإمبراطور "وليم الثانى" بالنزول فى ميناء طنجة فى مارس ١٩٠٥ وألقى خطبة، أكد لسلطان مراكش أن ألمانيا تعتبره سلطاناً مستقلاً آملاً تحافظ مراكش على سياسة الباب المفتوح. فى ١٦ يناير ١٩٠٦ عقد مؤتمر فى الجزيرة الخضراء، وحضره ممثلو اثنتى عشرة دولة وسرعان ما تحول هذا المؤتمر إلى صراع سياسى بين ألمانيا وفرنسا، حصلت فرنسا على تأييد صريح من روسيا وبريطانيا وأسبانيا وإيطاليا، فى حين كان تأييد النمسا لألمانيا فى المؤتمر تأييداً فاتراً. فى أبريل ١٩١١ انتهزت فرنسا فرصة الوضع الداخلى فى المغرب، فأرسلت حملة حربية إلى فاس لمساعدة سلطان المغرب، فأثار هذا العمل ألمانيا وأرسلت فى أول يوليه ١٩١١ الطراد الألمانى بانتر إلى ميناء أغادير، وأمام المخاوف الفرنسية والبريطانية من الوصول إلى حرب مع ألمانيا، بدأت المفاوضات بين فرنسا وألمانيا من أجل الوصول إلى تسوية لهذه المشكلة، وهكذا اتفقت الدول الاستعمارية فيما بينها على حساب مراكش.

☒ **أزمة ضم البوسنة والهرسك ١٩٠٨م**

أن بقاء مقدونيا تحت الحكم العثمانى أثبت أنه مركز مزمن للاضطراب والقمع والشدة، وكان التهجم والامتعاض عظيمين فى أوربا، حينما عرف أن النمسا بدون علم حليفتها ألمانيا، ضمت البوسنة والهرسك فى أكتوبر ١٩٠٨، وأن بلغاريا بتشجيع النمسا أعلنت نفسها مملكة مستقلة عن الباب العالى، وقد رأت النمسا أن الفرصة سانحة لها لضم هذين الإقليمين الذين تحملت عبء إدارتهما منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨ حيث وقعت البوسنة والهرسك تحت الاحتلال النمساوى المجرى. تم التصديق على بيان الإمبراطور النمساوى بموجب معاهدة عقدت فى استانبول – نصت عل ى إلحاق البوسنة والهرسك بالنمسا، وكان هذا فى ٢٦ فبراير ١٩٠٩، وكانت جمعية الاتحاد والترقى هى القابضة على زمام الحكم فى الدولة العثمانية بعد أن أسقطت السلطان عبدالحميد الثانى من على عرش الحكم العثمانى، لذلك حدثت احتجاجات شعبية فى استانبول تندد بإلحاق البوسنة والهرسك بالنمسا، وظهرت شائعات تقول بأن حكومة الاتحاد والترقى " باعت " البوسنة والهرسك للكفار

☒ **الحرب التركية الإيطالية ١٩١١ – ١٩١٢ م**

فى ٢٦ سبتمبر ١٩١١ أرسلت إيطاليا إلى تركيا إنذاراً أن تصدر تركيا أوامرها إلى قواتها بعدم التعرض للقوات الإيطالية، وانتشرت الأخبار بأن الباخرة التركية "درنة" فى طريقها إلى طرابلس محملة بالأسلحة والذخائر، فقدمت إيطاليا إلى الباب العالى مذكرة أشارت فيها إلى الأخطار التى تهدد الرعايا الإيطاليين فى طرابلس، وحذرت تركيا من أن إرسال السفن والمهمات الحربية سيعتبر عملاً غير ودى، فى ٢٩ سبتمبر أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا، وقد جاء التوقيت مناسباً حيث انشغال تركيا بمشاكلها الداخلية فى

البلقان. وبعد أن فشلت إيطاليا فى إرغام تركيا على التنازل لها عن ليبيا قررت ضم ليبيا رسمياً فى فبراير ١٩١٢ ، ومن ناحية أخرى أرغم نشوب حرب البلقان فى أكتوبر ١٩١٢ تركيا على أن تعقد صلح " لوزان مع إيطاليا، وفى هذه المعاهدة تنازلت تركيا عن ليبيا لإيطاليا.

☒ **الحروب البلقانية Balkan Wars (١٩١٢ – ١٩١٣)**

تمت مقابلة بين ملك إنجلترا وقيصر روسيا فى ريفال فى ظروف الوفاق الودى ١٩٠٧ لتصفية الخلاف بين الدولتين وفهم من هذا الوفاق أنه مساومة استعمارية بينهما على حساب الدولة العثمانية، فكان لابد من تحرك الضباط الأتراك لإيقاف هذه المؤامرة الخارجية، إلا أن الضباط أرسلوا إلى السلطان عبد الحميد يطالبونه بإعادة دستور ١٨٧٦ الذى عطله فى ١٨٧٨، وفى ٢٤ يوليو ١٩٠٨ أعلن السلطان إعادة الدستور وإلغاء الرقابة والجاسوسية وإجراء انتخابات لمجلس المبعوثان، قوبل إعلان الدستور بابتهاج بالغ فى كافة أنحاء الإمبراطورية. وفى أبريل ١٩٠٩ قامت اضطرابات فى العاصمة العثمانية على يد حركة موحدة بين العناصر الرجعية من أنصار السلطان عبدالحميد "وجمعية الاتحاد الحر" واحتل فريق من الجنود بقيادة أحد الألبان باحتلال البرلمان وقتل ضابطين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى كما قتل وزير العمل وجرح وزير البحرية، وفى نفس الوقت بدأت مذابح الأرمن فى بعض المدن، ويعتقد البعض أنه لولا هذه المذابح لكان فى إمكان عبدالحميد أن ينجز الانقلاب الرجعى. لقد أثار ضم النمسا للبوسنة والهرسك الشعور القومى فى بلاد البلقان، وتبين البلقانيون مدى الضعف الذى وصلت إليه الدولة العثمانية بعد حرب طرابلس، ورأوا أن ساعة الخلاص من الحكم العثمانى قد حانت خاصة وأنهما كانوا يطمعون

فى معاونة روسيا لهم بعد أن توترت العلاقات بينهما وبين النمسا، وتضاربت مصالحهما فى البلقان.

لم تمر إلا فترة قصيرة حتى شرعت دول عصبة البلقان فى إعادة النظر فيما حصلت عليه، وبالتالى بدأت حرب البلقان الثانية (الحرب بين دول العصبة) فى ٢٥ يونيه ١٩١٣، فقد أعلنت بلغاريا فجأة الحرب على الصرب واستولت على قلب مقدونيا، ولكن سرعان ما دخلت اليونان الحرب إلى جانب الصرب ضد بلغاريا، وكانت النتيجة هزيمة القوات البلغارية، وانتهزت رومانيا هذه الظروف وأعلنت الحرب ضد بلغاريا وتقدمت قواتها حتى هددت صوفيا العاصمة البلغارية، وفى نفس الوقت تمكنت تركيا من استعادة أدرنة ، فاضطرت بلغاريا إلى عقد معاهدة بوخارست فى ١٠ أغسطس ١٩١٣ وفيها استعادت تركيا أدرنة، وبذلك أغلقت المنافذ البحرية فى وجه بلغاريا وانضمت كريت إلى اليونان وظهرت دولة مستقلة جديدة وهى ألبانيا لتمنع وصول الصرب إلى البحر الأدرياتى.

☒ **حادث سراييفو Sarajevo ٢٨ يوليو ١٩١٤**

كانت العلاقة بين النمسا وصربيا تسير من سئ إلى أسوأ والولايات اليوغسلافية المتفرقة حانقة على الحكم النمساوى، فتوالت المؤامرات لقتل كبار الموظفين النمساويين، في الوقت الذي كان فيه ولى عهد النمسا الأرشيدوق فرانز فردناند من أكثر المتشددين إزاء المشكلة الصربية ويرى أنه لا يمكن تسويتها إلا بالقوة ورأى تمهيداً لذلك جلب البوسنة إليه فزار عاصمتها سراييفو لهذا الغرض فى ٢٨ يونيو ١٩١٤، أطلق عليه أحد طلاب المدارس العالية وعضو جمعية اليد السوداء الصربية ويدعى غفريلو برنسيب النار فقتله هو وزوجته، فأقدمت الحكومة النمساوية ومؤيدتها الحكومة الألمانية على التذرع بهذا الجرم لتخطو خطوة واسعة فى أوربا. ففى

يوم ٢٣ يوليو ١٩١٤ قدمت الحكومة النمساوية إنذاراً نهائياً شديد اللهجة إلى الصرب قصد به أن يقابل بالرفض إذ كان ينطوى على تقويض استقلال الصرب وقد تضمن الإنذار عدة مطالب، وكان أول خاطر جال فى الأذهان هو أن الحكومتين النمساوية والألمانية تريدان أن تتخذا من هذه الجريمة نكاية لسلب صربيا استقلالها، وربما أيضاً لإقحام حرب عامة على روسيا وفرنسا قبل أن تستكمل السكك الحديدية الروسية، وتصبح معدة للقيام بأعباء الحرب، هذا برغم قبول صربيا سبعاً من العشر التى حواها الإنذار النهائى النمساوى، وذلك أن الجيش الذى تعطش طويلاً إلى تأديب " أمة القتلة والسفاحين ".

كان الحلفاء فى عام ١٩١٤ يتفوقون على الدول المركزية فى القوة العسكرية، فقد كان لديهم ٣٠ مليون محارب، فى مقابل ٢٢ مليون للدول المركزية ، وكان للبحرية البريطانية السيطرة على البحار. وضعت ألمانيا خطة الحرب منذ سنوات، فهى بالتالى مستعدة لخوض غمار هذه الحرب، فعندما أعلنت الحرب على فرنسا، دخلت خطة الكونت فوت شليفين الحربية، وهى التى وضعها فى عام ١٩٠٥ وأقرت رسمياً فى عام ١٩١٢ فى دور التنفيذ، وتقوم على الهجوم على فرنسا أولاً عن طريق اختراق حياد بلجيكا ولكسمبورج واحتلال باريس، ثم التحول إلى روسيا للهجوم عليها، وهذا يعنى ترك بروسيا الشرقية معرضة لضربة من جانب روسيا الرابضة فى الشرق، ولكن هذا الأمل كان معقوداً على صمود النمسا والمجر أمام روسيا لمدة ستة أسابيع، تكون باريس فيها قد سقطت ويمكن بعدها إرسال الإمدادات إلى الجبهة الشرقية، على أن روسيا انتهزت فرصة انشغال القوات الألمانية فى فرنسا، لإنقاذ جيشين كبيرين لتطويق القوات الألمانية فى بروسيا الشرقية،

الأمر الذى اضطر ألمانيا إلى سحب ثلثى قواتها من الجبهة الغربية لمواجهة هذا الخطر.

ما هو موقف مصر والجزيرة العربية وبريطانيا من الحرب؟؟؟

أما عن الموقف الروسي كانت الظروف الداخلية فى روسيا من أهم الأسباب التى أدت إلى قيام الثورة الروسية ، فقد كان هناك تذمر عام فى البلاد ، حيث عم السخط المنظمات الطلابية فى الجامعات الروسية ، كذلك الطبقة الوسطى كانت تأمل فى إحداث تغييرات دستورية بعيدة المدى ، أضف إلى ذلك مطالبة الفلاحين بضرورة وضع قوانين عادلة ، وبالرغم من هذه الظروف إلا أنه عند قيام الحرب تجاهلت الأحزاب السياسية تلك الظروف والخلافات ، وظهرت على الساحة روح جديدة من الولاء الوطنى للقيصر ، ولكن هذا الولاء لم يستمر طويلاً ، ففى ١٩١٥ زحف الألمان تجاه روسيا عبر بولندا ، وتلقت القوات الروسية العديد من الهزائم التى أثرت فى الروح المعنوية لهذه القوات والأحزاب والروس جميعاً حتى بلغ الأمر أن انتصار روسيا فى الحرب أصبح خيال بعيد المنال طالما أن الطبقة الأرستقراطية لا تزال تسيطر على إدارة البلاد الروسية .

فى ١٥ مارس ١٩١٧ أرغم قيصر روسيا على النزول عن عرشه، ثم بدأت سلسلة من الأحداث بشغب عام فى " بترغراد " فى ٨ مارس، وانقطاع الصحف عن الظهور، ثم اعتصام عمال الترام فى ١٠ مارس، وفى ١١ مارس أعلنت أورطة عسكرية عصيانها، ثم حدث فى اليوم التالى تمرد الحرس القيصرى، وكانت هذه الثورة ثورة قام بها الروس ضد الجوع والشقاء الذى انتابهم، كما استعادوا إلى أذهان الناس الخسائر الهائلة التى حاقت بجيوشهم، والأربعة الملايين من القتلى والجرحى، واختلاس أموال الدولة، وسوء توزيع موارد البلاد ومنتجاتها، والشكوك القوية التى خامرت النفوس بأن

القيصر تعاون مع الألمان خفية تحت تأثير "راسبوتين" الخليع الفاجر، وأخيراً حينما تذكروا طرق القمع ارجعية التى استخدمها "بروبوبوف" وزير الداخلية.

أما عن الموقف الأمريكي من الحرب؛ فقد كان الرئيس ويلسون قد استلم من الحكومة الألمانية مذكرة تعلن فرض الحصار على سواحل الجزر البريطانية وسواحل فرنسا ، وتعلن السفن المحايدة ستتحرك على مسئوليتها فى بحر المانش ، وبحر الشمال ، وبحر إيرلندا ، والحوض الغربى من البحر المتوسط ، أى أن حرب الغواصات التى كانت قد بدأت فى ١٩١٥ والتى أوقفت منذ مايو ١٩١٦ حتى لا تتعرض للمصالح الأمريكية ستعود من جديد ، وسيقومون بها " بدون أى تحديد " ورد الرئيس ويلسون بقطع العلاقات الدبلوماسية ولكنه كان يأمل فى أن يكون ذلك كافياً لإعادة ألمانيا إلى صوابها ، وأنه لن يقوم بالدفاع عن حرية البحار بقوة السلاح إلا فى حالة ما إذا تبعت التهديد الألمانى ، وكانت الأحوال الاقتصادية هى التى أدت إلى أول رد فعل للمصدرين الأمريكيين أمام المخاطر التى يعنيها إعلان حرب الغواصات بغير حدود ، وهو وقف الحركة فى المنطقة التى أعلن فيها الحصار ، وهذا القرار شل عمليات التصدير الموجهة صوب فرنسا وصوب بريطانيا ، وتسبب فى " تخمة اقتصادية " فى الموانئ الأمريكية المطلة على المحيط الأطلنطى ، والتى ضاقت بالبضائع التى لم تعد السفن التجارية تنقلها ، وبدأ من الضرورى لعلاج هذه الحالة ولتشجيع أصحاب السفن على العودة إلى الحركة وإعطاء السفن التجارية الوسائل اللازمة لكى تدافع بها عن نفسها ضد هجوم الغواصات ، ولذلك فإن مسألة تسليح السفن التجارية الأمريكية طرحت أمام البحث إلى أن حصل الأسطول التجارى بقرار رئاسى على التصريح بحمل المدافع. بالإضافة لتدمير الغواصات للعديد من السفن الأمريكية وغيرها من سفن الحلفاء. كما أن

قضية زيمرمان مساعد أمين سر الدولة الألمانية فى وزارة الشئون الخارجية ، فقد أرسل زيمرمان إلى سفير ألمانيا فى مكسيكو برقية يقترح فيها على المكسيك أن تكون حليفة لألمانيا فى حالة نشوب الحرب بين ألمانيا والولايات المتحدة، وبعد استرجاع الأراضى التى أخذتها الولايات المتحدة من المكسيك عام ١٨٤٨ " تكساس وأريزونا والمكسيك الجديدة " وأضاف زيمرمان بأنه يمكن من خلال المكسيك الدخول فى مفاوضات مع اليابان لتتخلى عن دول الوفاق وتتحالف مع ألمانيا، إلا أن برقية زيمرمان وقعت فى يد المخابرات البريطانية وسلمت إلى رئيس الولايات المتحدة الذى أذاعها، وقد كان أثر هذا الحادث كبيراً فى الولايات المتحدة، فقد ظهرت موجة استياء كبيرة ضد ألمانيا، عموماً أن هذه الأحداث قد أدت إلى تطور الرأى العام الأمريكى لصالح دول الوفاق ، إلا أن تصميم ألمانيا على مواصلة حرب الغواصات هو الذى دفع الولايات المتحدة إلى دخولها الحرب.

فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ أعلنت الهدنة ووضعت الحرب أوزارها بعد أربع سنوات وربعاً، قتل فيها أكثر من ثمانية ملايين فرداً ، كما مات أكثر من عشرون أو خمسة وعشرون مليوناً آخرين بسبب المصاعب والفوضى، وقاسى عشرات الملايين مما ألم بهم من ضعف بسبب سوء التغذية والشقاء، كان طلب الصلح على أساس شروط الرئيس الأمريكى ويلسون التى كان أعلنها كدستور للتسوية وعرفت باسمه مبادئ ويلسون الأربعة عشر، وكان أهمها هو مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

الفصل السابع

أوروبا بين الحربين

اتفاقيات السلام ومعاهدات الصلح

☒ مؤتمر السلام ١٩١٩م

فى يناير ١٩١٩ افتتح المؤتمر بباريس برئاسة رئيس وزراء فرنسا للاتفاق على شروط الصلح ، وقد حضر المؤتمر مندوبو الدول التى حاربت فى صفوف الحلفاء ، كما حضره مندوبون من الأمم والشعوب التى وعدت بالحرية والاستقلال مثل: البولنديين والعرب واليهود الذين منوا بوطن قومى فى فلسطين والصين وتايلاند وليبيريا وكوبا والبرازيل وبنما وجواتيمالا وهندراوس، وقبلت عضوية دول جديدة وهى تشيكوسلوفاكيا وبولندا، أما الدول التى فرض عليها عدم المشاركة فى مؤتمر الصلح فهى الدول المنهزمة ألمانيا والنمسا والمجر وتركيا وبلغاريا والدول المحايدة وروسيا ، ويرجع استبعاد روسيا إلى خروجها من الحرب من تلقاء نفسها ، وقد ساعد ذلك الحلفاء على وضع خريطة جديدة لأوربا الشرقية دون تدخل روسيا. وقد بدأ المؤتمر جلساته فى ١٨ يناير ١٩١٩ووقعت معاهدة فرساى مع ألمانيا فى ٢٨ يونيو وكانت آخر جلسة للمؤتمر فى ٢١ يناير ١٩٢٠، وكان أشهر أعضاء المؤتمر مندوبو الدول الكبرى.

فعلاً وقعت معاهدة الصلح فى صالة "المرايا" فى قصر "فرساى" فى ٢٨ يونيه ١٩١٩ ، واكتظت حدائق القصر بجمهور الناس ليلقوا نظرة على أقطاب السياسة الذين استعذبوا إذلال ألمانيا، حتى لا تقوم لها فى المستقبل قائمة، فبموجب معاهدة فرساى استعادت فرنسا الإلزاس واللورين ، وبالتالى حصلت على ثلاث أرباع إنتاج ألمانيا من الحديد ، كما حصلت على استغلال الفحم فى أقليم السار لمدة خمسة عشر عاماً على أن يوضع

هذا الإقليم تحت إدارة عصبة الأمم أثناء هذه الفترة ، وأن يتحدد مصير تبعته باستفتاء عام يجرى فى عام ١٩٣٥ ، وقد جاء الاستفتاء الذى أجرى فى تلك السنة لصالح ألمانيا ، لأن واحداً فى المائة فقط من سكان إقليم السار من غير الألمان ، كما تم الاتفاق على تجريد منطقة الراين إلى عمق خمسين كم من السلاح.

أن رغبة إنجلترا والولايات المتحدة كانتا تعارضان المخططات الفرنسية التى تهدف إلى الانتقام من ألمانيا ، بفصل أقاليم الضفة اليسرى لنهر الراين عن ألمانيا ويجعلها تكون تحت إشراف عصبة الأمم ، ولكن تخضع لاحتلال عسكرى مشترك من جانب الحلفاء، وهذا الحل وإن كان يضمن أمن فرنسا ، إلا أنه يتعارض مع مبادئ ويلسون ، لذا رفضته كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، لأنه سيدفع ألمانيا إلى أن تفقد الأمل وتلقى بنفسها فى أحضان روسيا ، ولكن لويد جورج اقترح إبدال هذا الضمان الإقليمى بضمان عسكرى ودبلوماسى ، فألمانيا التى سينقص عدد قوات جيشها إلى ١٠٠,٠٠٠ جندى ، ستحرم من الطيران ومن الدبابات ومن المدفعية الثقيلة ، وستحرم من حق وضع قوات أو إنشاء تحصينات فى أقاليم الضفة اليسرى لنهر الراين. كما اشترط المؤتمر أنه يجب أن تتخلى ألمانيا عن ممتلكاتها فيما وراء البحار، وأن تسلم أسطولها لصالح الحلفاء وأن تدفع تعويضات حربية عظيمة، وأن تدفع مبالغ طائلة لإصلاح ما دمرته الحرب ، وانتدبت لجنة متحالفة للإشراف على عملية نزع السلاح.

٢- معاهدة سان جرمان مع النمسا ١٠ سبتمبر ١٩١٩ :

مزقت إمبراطورية النمسا والمجر تمزيقاً تاماً ، وبقى من ورائها دويلة صغيرة هى النمسا التى تعهدت بعدم الانضمام إلى ألمانيا وامتدت رومانيا امتداداً بالغاً وراء تخومها الشرعية حتى سويداء ترنسفانيا ، ومنحت بولندا

معظم غاليسيا ، وعادت بوهيميا إلى الظهور بعد إضافة سلوفاكيا وموارفيا فظهر تحت اسم تشيكوسلوفاكيا ، وأصبح الصربيون والكرواتيون وسكان الجبل الأسود دولة يوغسلافيا الجديدة. وكانت النمسا أعظم الدول خسائر نتيجة لاندحارها فيها فقد طوحت عاصفة الهزيمة بالأسرة المالكة والجيش والإمبراطورية، ولم يبق من الإمبراطورية النمساوية غير جمهورية صغيرة تألفت من ستة ملايين نسمة.

٣- معاهدة نايى مع بلغاريا ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ :

تقلصت مساحة بلغاريا بموج هذه المعاهدة بعد أن فقدت تراقيا الغربية Thrace التى كانت قد انتزعتها من تركيا فى حرب ١٩١٣ وكانت تعتز بها لأنها منفذها إلى بحر إيجة ، وقد ضمت هذه المنطقة إلى اليونان ، كما سلمت ثلاث مناطق صغيرة فى حدودها الغربية إلى يوغسلافيا وهكذا أصبحت بلغاريا ، التى كانت تتطلع لزعامة دول البلقان فى ١٩١٢ – ١٩١٣ من أصغر الدول فى تلك المنطقة، وقد فرض الحلفاء على بلغاريا تخفيض التسليح وتسليم الإسطول ، ودفع تعويضات باهظة.

٤- معاهدة تريانون مع المجر ، يونية ١٩٢٠ :

بدأ الحلفاء مفاوضاتهم مع المجر فى نفس الوقت الذى بدأت فيه المحادثات مع النمسا ، ولكن توقيع معاهدة تريانون مع المجر لم يتم إلا فى يونيه ١٩٢٠ ، وذلك لأسباب أدت إلى اضطرابات سياسية داخل المجر عطلت تكوين حكومة مستقرة يعترف بها المجلس الأعلى للصلح فى باريس. وقد تسلم المندوون المجريون صورة المعاهدة المقترحة فى يناير ١٩٢٠ وبموجبها فقدت المجر حدودها القديمة التى وزعت على يوغسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وانضم جزء منها إلى النمسا نفسها.وحرمت المجر من المنفذ الذى كانت تعتز به على البحر وهو ميناء فيوم الذى ترك ساسة المؤتمر

مصيره إلى المفاوضات اتى تقرر إجراؤها بين يوغسلافيا وإيطاليا ، وبذلك انكمشت مساحة المجر ، وأصبحت دولة مغلقة صغيرة المساحة بعد أن كانوا عشرين مليوناً ، واضطر ثلاثة ملايين مجرى إلى الانتماء إلى حكومات أجنبية بحكم سكنهم فى المناطق التى انتزعت من المجر ، كما يلاحظ أن شروط معاهدة تريانون تماثل نفس الشروط التى فرضت على النمسا فى معاهدة سان جرمان ، ورغم محاولة المندوبين الاحتجاج على تلك الشروط ، إلا أن معارضتهم ضاعت سدى ، واضطروا إلى التسليم ووقعوا المعاهدة فى " قصر تريانون " الكبير القريب من حدائق فرساى.

٥- معاهدة سيفر مع الدولة العثمانية ١٠ أغسطس ١٩٢٠ :

كانت هذه المعاهدة التركية عسيرة الإنشاء مستحيلة التنفيذ، وقعت عليها حكومة تركية أسمية فى القسطنطينية، ولكن حكومة تركية حقيقية أخرى تكونت فى أنقرة ورفضت التوقيع عليها وغزا جيش رومى منطقة أزمير وكانت تركيا قد وقعت على معاهدة مودروس عام ١٩١٨ ثم عاد الحلفاء فأجبروها أن توقع على معاهدة سيفر محل المعاهدة الأولى ، وأقيمت فى القسطنطينية رقابة مشتركة للحلفاء يناير ١٩٢١ وتبخرت حكومة القسطنطينية التركية، وأنشأت الحكومة التركية الأساسية فى أنقرة علاقات سياسية مع البلاشفة فى موسكو، وتواصل ازدياد عدوان اليونان الذى حاول الاستيلاء على القسطنطينية، وشرعوا فى هجوم عظيم على أنقرة يرمون من ورائه إلى القضاء على الأتراك إلى الأبد ، وتهديد الملاحة بين مرمرة والبحر المتوسط وتقدم هجومهم حتى اقترب من أنقرة ثم تزلزل وتداعى أمام الأتراك. وفى ٢٨ يناير أعلن مجلس المبعوثان (الميثاق الوطنى) الذى تضمن القواعد التالية: (تنازل الدولة العلية عن البلاد ذات الأكثرية العربية ويقرر مصيرها حسب إرادة سكانها. يعين مستقبل تراقيا الغر بية بواسطة استفتاء

السكان منها. قبول القواعد الخاصة بحقوق الأقليات. أمان الآستانة وبحر مرمرة وصيانتها من كل سوء وقبول فتح البواغيز بشرط المحافظة على هذه القاعدة لحرية التجارة والمواصلات الدولية. استفتاء السكان بشأن قارس واردهان وباطون المتنازع عليهم مع أرمينيا. الاعتراف بالاستقلال التام للدولة وحريتها التامة لترتقى حركتها الوطنية والاقتصادية. الجدير بالذكر أن مجلس المبعوثان احتج على الاحتلال البريطانى للآستانة ودون هذا الاحتجاج فى محاضر جلساته ، ولم يكن من الممكن أن يتداول المجس ويصدر قراراته بجانب سلطة الحلفاء، فقرر فى ١٩ مارس ١٩٢٠ إيقاف جلساته وتشتت أعضاؤه ، ثم اشتد الضغط على السلطان ففقد كل نفوذ وهيبة واستقالت وزارة صالح باشا فى ٣ أبريل لأنها لم تقبل مسايرة الحلفاء. فى ٥ أبريل تألفت الوزارة الجديدة برآسة " الداماد فريد " المشهور بخصومته للحركة الوطنية وزعمائها وخضوعه للسياسة الإنجليزية . وكان شعار مصطفى كمال أتاتورك " تركيا للترك " وانضم إلى مؤامرة خلع السلطان عبدالحميد وكانت العبرة التى استخرجها من الحرب العظمى هى أن تركيا هزمت لأنها سمحت لنفسها أن تتورط فى حبائل الدول الغربية. وأقام أتاتورك حكومة فى ٢٤ أبريل ١٩٢٠ واتخذ أنقرة عاصمة له ، وأعلن انفصاله عن السلطان ، وصمم على أن يبدأ حياة جديدة لبنى وطنه فى هضاب الأناضول، وكانت سياسته تهدف إلى تحويل تركيا تحويلاً كاملاً دون النظر إلى أية عواقب نحو الأخير بطريقة الحياة الغربية فقد ظهرت فى تركيا تشريعات خاصة بتحرير المرأة واستخدام الأبجدية اللاتينية بدلاً من الأبجدية الغربية وذلك خلال الفترة ما بين عامى ١٩٢٢ – ١٩٢٨. وفى معركة " سقاريا " فى ٥ سبتمبر ١٩٢١ كان أتاتورك مع أركان حربه فى مدينة (ايستانوس) غربى أنقرة ، وعلى أثر هجوم الأتراك بأربعة أيام شعر اليونانيون بعجزهم وأخذوا يرتدون

إلى الوراء واستطاع (عصمت باشا ونورالدين باشا وغالب باشا) أن يلقنوا الجيش اليونانى هزيمة منكرة ، حيث فقدوا فى هذه المعركة آلافاً عديد ة من الجنود وانتهت المعركة باندحار اليونانيين.وفى ١٣ أكتوبر ١٩٢١ تم التوقيع على معاهدة "قارص" بين تركيا وروسيا والحكومات القافقاسية (أذربيجان والكرج وأرمينيا)، وكانت المعاهدة بشأن توطيد العلاقات بين تركيا وهذه الحكومات وإزالة أسباب النزاع بينهم، كما قبلت الجمهوريات القافقاسية إلغاء الامتيازات الأجنبية فى تركيا ، وتركت تركيا ثغر باطوم ومدينتها والأراضى الخاصة بإقليم باطوم فى شمال الحدود التركية لحكومة الكرج بشرط : الحرية الدينية والمدنية لكل جماعة قاطنة فى هذه البلاد والاستقلال الداخلى الواسع لها ، ومرور التجارة التركية عبر هذا الثغر.

٦- معاهدة لوزان ٢٤ يوليه ١٩٢٣:

فى مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ تمكن عصمت باشا من إضعاف معاهدة سيفر وخلع الامتيازات الأجنبية ، وقد استند عصمت باشا فى ذلك المؤتمر على رجال الدولة الفرنسية ومساندتهم السياسية والحربية ، ولم يقف فوز فرنسا عند القضية التركية والبولونية، بل وفى احتلال مقاطعات الراين أيضاً وإجبار ألمانيا على دفع الأقساط المالية فى أوقاتها.

انشغل الأتراك بإنقاذ ما يمكن إنقاذه من بلادهم فى مواجهة إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان والتخلص من القيود التى فرضها عليهم المنتصرون فى اتفاقيات سيفر ولوزان حتى استطاع أتاتورك أن يبنى جمهورية تركية علمانية تضم الأناضول كله وقطعة صغيرة على الجانب الأوربى تضم استانبول التى لم تعد مقراً للخلافة إذ ألغى أتاتورك الخلافة فى عام ١٩٢٤ ونقل العاصمة إلى أنقرة. وفى النهاية توصل أتاتورك إلى معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليه ١٩٢٣ التى أنهت حالة الحرب وحددت الحدود مع بلغاريا

واليونان، ودعت إلى تحديد للحدود التركية العراقية والتركية – السورية، ووافق الحلفاء على إلغاء الامتيازات الأجنبية ، كما تم توقيع (ميثاق المضايق) الذى يضمن حرية المرور فيها زمن السلم والحرب ، وبمقتضى هذه المعاهدة تم جلاء القوات الفرنسية والبريطانية والإيطالية عن الأراضى التى كانت تحتلها من الجمهورية التركية الجديدة.

– **هدنة مودروس ٣٠ أكتوبر** ١٩١٨ ، حيث رفع قومندان باب المندب هذا النبأ الوارد من حاكم جزيرة ميون البريطانى فى حينه إلى سعيد باشا قومندان لحج ليتخذ الإجراءات اللازمة تبعاً لما يراه، ونتج عن ذلك انسحاب الدولة العثمانية من اليمن نهائياً فى نهاية الحرب العالمية الأولى، وبالتالى خرجت الإمبراطورية العثمانية من الحرب إثر هدنة مودروس ، ولم يكن فى مقدور طلعت وأنور، اللذان عقدا هذه المعاهدة ، أن يقوما بمفاوضات الصلح، لأنهما كانا فى أعين الأعداء المسئولين الرئيسيين عن دخول تركيا الحرب، أما فريد باشا الذى قبض على أزمة الحكم فى ٤ مارس ١٩١٩ بيد أن ثقته بمبدأ ويلسون الذى نص على أن تتمتع الأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية بالسيادة الكاملة ما لبثت أن منيت بخيبة أمل فاضحة، وفى ١٥ مايو ١٩١٩ احتل اليونان أزمير بالاتفاق مع الحلفاء .

ظهور الدول القومية الجديدة

إذا كان إنشاء عصبة الأمم من أهم التغييرات التى ظهرت على المسرح السياسى العالمى بعد الحرب ، فإن إرضاء المشاعر القومية لشعوب أوربا الوسطى والشرقية مما لم يسبق له مثيل ، يعتبر من أهم التغييرات التى شهدها هذا المسرح أيضاً. وهذه الظاهرة تمثل أهم فارق بين مؤتمر فيينا ١٨١٥ ومؤتمر الصلح ١٩١٩ ، ومن الواضح أن تجاهل المشاعر القومية وإغفال إرادة الشعوب طوال القرن التاسع عشر قد ظل يحرك الأحداث فى

أوربا بالحركات القومية والدستورية ، ولكن يرجع الفضل فى إقرار القوميات فى مؤتمر الصلح ١٩١٩ إلى نضال القوميات الطويل على طول القرن التاسع عشر من أجل تحقيق وحدتها وحريتها ، كما يرجع إلى مبدأ تقرير المصير الذى جاء فى مبادئ الرئيس ويلسون فى أثناء الحرب. وظهرت في تلك الأونة الشيوعية والفاشية والنازية. قارن بينهم ؟

الأزمة الدستورية في بريطانيا عام ١٩٣٦م

اعتلى إدوارد الثامن العرش في ٢٠ يناير عام ١٩٣٦م وتنازل عنه في ١٠ ديسمبر من نفس العام، ورغم انشغال العالم بأسره بالقضايا الكبرى التي وقعت في هذا العام- مثل غزو إيطاليا لإثيوبيا والحرب الأهلية الإسبانية وازدياد التحركات النازية في أوروبا- إلاّ أن اهتمام الحكومة والشعب البريطاني كان منصّباً على قضية زواج ملكهم الشاب، ورغم أنّ قانون الزواج الملَكي" الصادر عام ١٧٧٢م اشترط أن يحصل أفراد الأسرة الملَكّية على موافقة الملك في حال رغب أحدهم في الزواج، إلا أنه أغفل تحديد مواصفات وإجراءات زواج الملك نفسه، ممّا ساهم في تصعيد أزمة زواج الملك إدوارد.

على الرغم من شعبية الملك إدوارد لأسباب عديدة منها جاذبيته وتواضعه واستعداده لكسب أصدقاء من كافة الطبقات بالإضافة إلى حرصه على تحسين أحوال الشعب، إلّا أنه لم يمتلك التفكير أو المنطق السليم سواء في اختيار أصدقائه أو في تعبيره عن آرائه السياسية، ولم يتعامل مع الملَكّية بنفس التقدير مثل والده جورج الخامس الذي حظي بحب وتقدير الشعب البريطاني كونه تجسيداً لقيم ومبادئ العصر الفيكتوري. ارتبط إدوارد في حياته بثلاث علاقات حب قوية قبل أن يتعرف على الأمريكية واليس سيمبسون؛ كانت أول علاقة له عام ١٩١٥م بسيدة متزوجة تدعى "الليدي

كوك" والتي كانت تكبره باثنى عشر عاماً واستمرت علاقته بها لثلاث سنوات. أما علاقته الثانية فكانت أيضاً مع سيدة متزوجة تدعى "فريدا دودلي وورد" والتي تعرّف عليها صدفة في حفل راقص في مارس عام ١٩١٨م أثناء إجازته من الجيش واستمرت علاقته بها لمدة ستة عشر عاماً . أما العلاقة الثالثة وهي الأشهر فكانت مع سيدة أخرى متزوجة أيضاً وهي"الليدي فيرنيس"– وشهرتها "ثيلما"– التي قدمت بنفسها لاحقاً مدام واليس سيمبسون إلى إدواررددون أن تتوقع أن تحل الأخيرة محلها بين عشية وضحاها.

في رحلة الملك إدوارد وأصدقائه على يخت "ناهلين" في صيف عام ١٩٣٦ م التقط بعض الصحفّيين صوراً له في زي السباحة مع سيمبسون؛ ومن هنا انتشرت الشائعات خاصة عندما لوحظ غياب زوج سيمبسون عن الرحلة. ورغم أن الصحافة الانجليزية تناولت تلك الأحداث بأسلوب موضوعي، إلّا أن الصحافة الأمريكية قد سارعت في نشر الشائعات مرفقة بصور الرحلة مع تغطية مستمّرة للعلاقة التي تطورت سريعاً بين الملك وسيمبسون. هكذا بدأ اسم واليس سيمبسون يتردد كثيراً في الدوائر المحيطة بالملك الشاب الذي أصرّ على تقديمها إلى المجتمع الملكي، فقام بدعوتها أكثر من مرة إلى حفلات البلاط في حضور رئيس الوزراء والوزراء وغيرهم من رجال الدولة. كان هدف إدوارد أن يمهد تدريجياً لمدام سيمبسون أن تكون ملكة انجلترا، فكانت الخطوة الأولى لتحقيق ذلك هو تهيئة سيمبسون اجتماعياً وتقديمها للمجتمع الارستقراطي؛ لذا قام إدوارد بدعوتها في حفلة بقصر "سينت جيمس" في ٢٧ مايو عام ١٩٣٦م؛ حيث ظهر اسمها في صحيفة البلاط الملكي للمرة الأولى ضمن قائمة المدعوين، وكان الغرض من دعوة سيمبسون لتلك الحفلة كسر الحاجز بينها وبين بولدوين، وهو مالم يتحقق.على الرغم من ذلك حاول إدوارد مرة أخرى وقام بدعوة سيمبسون دون

زوجها في حفلة عشاء أخرى مما لفت أنظارهم وأثار فضولهم وزادت التساؤلات والشائعات حول طبيعة العلاقة بين الملك وسيمبسون. وعلى الرغم من تعوُّد الجميع على علاقات إدوارد الطائشة مع سيدات متزوجات، إلا أن رجال الحكومة قد رأوا حتماً أن تلك التصرفات لا تليق به الآن وقد أصبح ملكاً للبلاد والإمبراطورية بأسرها، فيجب أن تتماشى سلوكياته مع قدسية هذا المنصب.

بدأت علاقة الملك بسيمبسون تمثل مصدر تهديد حقيقي لدى الأسرة المالكة ورئيس الوزراء بولدوين و"رئيس أساقفة كانتربيري" عندما تقدمت سيمبسون بطلب الطلاق من زوجها في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٣٦م، وحصلت بالفعل على موافقة المحكمة على إنهاء إجراءات الطلاق في ٢٧ أبريل عام ١٩٣٧م؛ فقد تأكد للجميع حينها أن هناك نية مُبيّتة للزواج بين الملك وسيمبسون وأنه يجب على الحكومة أن تتدخل قبل انتشار الخبر وتصاعد الأزمة. تحدث بولدوين مع الملك بشكل صريح مقترحاً عليه أن يطلب من مدام سيمبسون تأجيل طلب الطلاق في الوقت الحالي، ولكنّ الملك رفض ببساطة شديدة قائلاً أنّ هذا من شأنها فقط ولا يحقّ له التدخّل لمجرّد أنه صديقها. رغم أن ردّ الملك جاء هادئاً واثقاً، إلا أنّ حديث بولدوين قد أثار قلقه بالفعل تجاه الرأي العام تحديداً حيث أرسل إلى "اللورد بيفربروك وطلب منه المساعدة في منع الصحف من متابعة أخبار طلاق سيمبسون حتى لا يكون ذلك سبباً في إثارة الرأي العام ضدها؛ أي أن يظنّ الناس أنها تحاول أن تمهّد الطريق لإدوارد حتى يقدم على الزواج منها، وبناءً عليه قام بيفربروك بمراسلة العديد من الصحف في انجلترا وأيرلندا وفرنسا لحظر نشر أية أخبار عن طلاق سيمبسون. يجدر الذكر أنّ الصحافة البريطانية– رغم أنها حرة وغير خاضعة للحكومة وتعبّر عن اتجاهات مالكيها– اختارت التزام

الصمت الشديد تجاه علاقة الملك بسيمبسون لسببين؛ أولاً تجنّب المسائلة القانونية بتهمة السبّ والقذف، وثانياً احترام الصحافة الانجليزية للحياة الخاصة للملك. وحتى الصحف الأمريكية التي اهتمت بمتابعة أخبار الملك مع سيمبسون– والتي أسمتها جريدة التايمز "الملكة والي" كانت تصل إلى بريطانيا دون الصفحات التي تتناول أخبارهما. وهو ما دفع النائب الاشتراكي "إلين ويلكينسون" إلى توجيه سؤالاً رسمياً إلى السير "والتر رانسيمان" رئيس لجنة التجارة بمجلس العموم عن الصحف الأمريكية المرموقة التي تصل إلى لندن بعد تمزيق ثلاث أو أربع صفحات منها، فما كان من السير رانسيمان إلا أن ردّ قائلاً: "لا علاقة للجنتي بهذا الأمر". تلقى الملك خطاباً من سكرتيره الخاص "أليكساندر هاردنج"" في الثالث عشر من نوفمبر في استراحته في فورت بيلفيدير كُتِبَ عليه "عاجل وسري"، وقد أثار الخطاب غضب الملك لما تَضَمّنه من تحذيرات حادّة اللهجة مُفادها أنّ الصحافة البريطانية لن تسكت طويلاً عن علاقة الملك بمدام سيمبسون، خاصة بعد انتشار الأخبار في الصحافة الأجنبية. وأنّ المواطنين الانجليز المغتربين أرسلوا خطابات عديدة بعد وصول الشائعات إليهم أظهروا فيها رفضهم وغضبهم الشديد، مما ينذر بعواقب كارثية إذا ما أصرّ الملك على إتمام الزواج.

لم يكن هناك مفرّ في نهاية الأمر من حدوث صدام بين الملك وبولدوين الذي علم في السادس عشر من نوفمبر بنّية الملك في الزواج من سيمبسون. أدرك إدوارد على الفور أن عليه أن يحارب في أكثر من جبهة ليتمكن من الحفاظ على عرشه في نفس الوقت الذي يتزوج فيه من المرأة التي أحبها. حدثت المواجهة الأولى بين رئيس الوزراء بولدوين والملك في استراحة فورت بيلفيدير في العشرين من أكتوبر ١٩٣٦م بعد انتشار أنباء

عن نية سيمبسون الجادة في طلب الطلاق من زوجها إيرنست سيمبسون؛ تحدّث بولدوين إلى الملك في البداية بمودة مؤكداً إعجابه بشخصية إدوارد، وكيف أنه يمتلك كل مواصفات الملك الجيد فيما عدا أنه مازال أعزب، أكمل بولدوين قائلاً: "أن قناعاته قد تبدو قديمة للملك الشاب ولكنه يعلم تماماً أن الشعب البريطاني ليس راضياً عن سلوك الملك في الفترة الأخيرة وأنهم يتوقعون منه مستوى أرقى من ذلك". كما حذر بولدوين الملك أنه قد وصلت إليه خطابات كثيرة من رعايا انجليز خارج وداخل بريطانيا تؤكد استيائهم من علاقة الملك بالأمريكية واليس سيمبسون وذلك مما وصل إليهم من الصحافة الأمريكية، على الرغم من ذلك لم يذكر بولدوين صراحة أنّ هناك تخوف لدى الجميع من وجود نية لدى الملك للزواج منها، بل اكتفى بالتلميح عن عدم تقبُّل الرأي العام لشخصية سيمبسون لكونها أمريكية من طبقة وسطى ومطلقة مرتين. لاشك أن حساسية الموضوع والخوف من المواجهة وتحمل العواقب منعت كلاً من بولدوين والملك على حد سواء من كشف أوراقهما والحديث بشكل صريح عما يدور في ذهنيهما؛ فعلى الرغم من عدم وجود ما يمنع الملك من الناحية الدستورية من الزواج بمن يرغب طالما أنها ليست كاثوليكية أدرك إدوارد جيداً ضعف موقفه، في الوقت الذي علم فيه بولدوين قوة موقفه؛ غير أن إدوارد كان على يقين أنه في حالة حدوث نزاع بينه وبين الحكومة سيحصل بالتأكيد على تأييد الشعب خاصة الأجيال الشابة.

أصرّ إدوارد على عرض الفكرة على رئيس الوزراء بولدوين في لقاءه به يوم الخامس والعشرين من نوفمبر، وقد طلب منه رأيه الشخصي ولكن بولدوين رفض أن يدلي برأيه قائلاً أنه لم يفكر في الأمر بعد ولكنه على استعداد لعرض الأمر رسمياً على البرلمان ودول الدومينيون إذا أراد الملك ذلك، وهذا ما حدث بالفعل. ولكن الموقف ازداد تعقيداً عندما تحدّث بولدوين

في البرلمان مؤكداً أنه ليس من السهل أن يقبل البرلمان تشريع قانون فوري ليسمح بهذا النوع من الزواج في بريطانيا خصّيصاً لصالح الملك، مما أدى إلى حشد أصوات البرلمان جميعها ضد اقتراح الملك. بينما كان ذلك هو المبرر الظاهري لرفض بولدوين، إلا أن السبب الحقيقي لرفضه الزواج المرغنطي هو عدم ثقته في سيمبسون حيث علم جيداً أنها لن ترضى بوضع أقل من ملكة انجلترا، وقد كتب تشامبرلين في مذكراته أنه هو أيضاً كان على يقين أن الزواج المرغنطي مجرد خطوة لسيمبسون داخل القصر الملكي وسرعان ما ستكون هناك محاولات للإرتقاء بها إلى منصب ملكة انجلترا، وبالتالي تكون لها ولأبنائها كافة الحقوق الملكية. لذا عرض رئيس الوزراء الاقتراح على البرلمان في جلسة مجلسة العموم بتاريخ ٤ ديسمبر، وأكّد في خطابه أنّ الزواج المرغنطي ليس له أي أساس دستوري، وأنّ قانون الزواج الملكي الصادر عام ١٧٧٢م لم ينصّ على أي شرط لزواج الملك نفسه، إنما اشترط موافقة الملك الرسمية على زواج أي فرد من الأسرة الملكّية.

بعد رفض البرلمان لفكرة الزواج المرغنطي تصاعدت الأزمة وسارعت الصحف في ترويج الشائعات عن رحيل الملك الذي أصبح حتمياً؛ ففي الهند نشرت صحيفة قومية باسم "أمريتا بازار باتريكا" على لسان مراسلها في لندن أن الكنيسة والطبقة الارستقراطية قد انتصروا على الملك الذي وقع بالفعل على وثيقة تنازله عن العرش، وذكرت الصحيفة أيضاً أنّ الوزارة قد رتّبت بالفعل إجراءات تسليم العرش لخليفته دوق يورك على أن تتم مراسم التتويج في نفس الموعد الذي كان محدد مسبقاً لإدوارد وهو ١٢ مايو ١٩٣٧م، وأنّ إدوارد سيرحل ليتزوج من سيمبسون بعد حصولها على الطلاق النهائي ولكنه سيقوم ببثّ خطاب قبل رحيله من انجلترا، كما أكدت نفس الصحيفة أن إدوارد يحظى باحترام وتقدير الشعب في الهند، وعلى الرغم من

ذلك فإن الديانة الهندوسية ضدّ الطلاق بالمرة وبالتالي لم تكن الهند لترضى عن زواج إدوارد من مطلقة، كما أكّدت صحيفة "بومباي كرونيكل" أن هيبة بريطانيا ستتلقى ضربة قاصمة بسبب الأزمة الحالية، وأنه في حال زواج الملك إدوارد من سيمبسون وبقائه على العرش قد تخسر بريطانيا الهند لأنهم ضد زواج المطلقات . يجدر الذكر أن الحكومة البريطانية حاولت فرض رقابة شديدة على التلغرافات المرسلة من بريطانيا إلى الدومينيون تحديداً لحجب أية أخبار عن رحيل إدوارد حتى لا يكون هذا سبباً في تمرد الحكومات التابعة للعرش البريطاني.

لم يجد إدوارد التعاطف إلا من صديقين مقربين له وهما "داف كوبر وزير الحرب و"صامويل هور" وزير الخارجية السابق، حيث تعاطف كلاهما مع الملك، ولكن دون أي تشجيع يحثّه على الاستمرار في موقفه. وقد أكّد صامويل هور للملك أن رئيس الوزراء بولدوين لديه تأييد الحكومة الكامل، كما ذكر داف كوبر في مذكراته أنه اقترح على الملك التوقف عن مقابلة سيمبسون لمدة عام حتى يتم تتويجه رسمياً ؛ فيكون حينها اعتاد على منصبه فلا يسهل عليه تركه، وربما يقابل غيرها في تلك الفترة كما حدث أكثر من مرة قبل ظهور سيمبسون في حياته، للأسف رفض إدوارد هذا اتباع لاعتقاده أنه من الخطأ أن يمر بتجربة لها قدسيتها وهي التتويج وارتقاء العرش دون التصريح لرعاياه عن نواياه الحقيقية.

تواصل المستشار الأقرب لإدوارد مع تشيرشل في يوليو ١٩٣٦م ليسأله عن رأيه في طلاق سيمبسون ثم ذهابها لقضاء إجازة مع الملك في بالمورال، وبالطبع رفض تشيرشل بشدة، بل حاول مع آخرين إقناع سيمبسون بينما كانت مقيمة في جنوب فرنسا بسحب طلب الطلاق لكنها رفضت، ورفض إدوارد اتباع نصائح تشيرشل الذي قرر بدوره الابتعاد عن الموقف.

على الرغم من عدم تعاون مدام سيمبسون وعناد الملك إدوارد، وافق تشيرشل على التدخل مرة أخرى فطلب من مجلس العموم يوم السابع من ديسمبر عدم الضغط على الملك ومنحه الوقت الكافي لاتخاذ القرار الصائب، وحذّر من خطورة إجبار الملك على التنازل عن العرش حتى لا يضعف الوضع الدستوري للعرش البريطاني.

لم يكن من السهل أن تظلّ سيمبسون صامتة وهي تشاهد عرش بريطانيا يُنزع من بين يدي إدوارد ويديها، وكانت على استعداد لفعل أي شيء لمنع إدوارد من التنازل عن العرش؛ فطلبت من الملك أن يخاطب الشعب مباشرة من خلال بثّ خطاب ودّي عبر الإذاعة يصرّح فيه برغبته في ممارسة حقه في الزواج ممّن يحب. قرر إدوارد بالفعل إذاعة خطاب موجّه إلى الشعب يطلب فيه تقدير موقفه والاعتراف بحقه في اختيار زوجة يحبها ويُعاملها الجميع بشكل يليق بزوجة الملك حتى وإن لم تصبح ملكة. نظراً لصلاحيات الملك المحدودة– والتي هي من أبرز ملامح نظام الحكم في بريطانيا – لم يكن إذاعة خطاب على الهواء مهمة سهلة حتى للملك نفسه؛ حيث اضطر إدوارد أن يرسل سكرتيره الخاص المساعد "جودفري توماس" إلى المدير العام لإذاعة "بي. بي. سي." السير جون ريث كي يطلب منه السماح للملك بإذاعة الخطاب في أقرب وقت، رحّب جون ريث على الفور ولكنه سارع بالسؤال عما إذا كان رئيس الوزراء وافق على ذلك أم لا، ردّ سكرتير لملك قائلاً : "هكذا ينبغي أن يتم الأمر على حدّ علمي" وعاد إلى الملك الذي فكّر سريعاً في اللجوء إلى تشيرشل ليطلب منه المساعدة، غير أن هذا لم يكن سهلاً حيث توجّب على إدوارد أيضاً أن يحصل على موافقة رئيس الوزراء حتى تتسّنى له مقابلة تشيرشل بشكل رسمي. بالطبع لم يكن من المتوقع أن يوافق بولدوين على طلب الملك حتى لا تسنح الفرصة

لعدوه اللدود –تشيرشل– أن يظهر بدور الُمنقذ أمام الجميع ويخرج بالملك والإمبراطورية بأكملها من الأزمة، فقد كان بولدوين على قناعة تامّة أنّ الحلّ الأوحد للأزمة هو رحيل إدوارد نهائياً لأنه بالنسبة للحكومة لم يعد أهلاً لمنصب الملك خاصة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ أوروبا. لجأ إدوارد إلى صديقه اللورد بيفربروك فأرسل إليه نسخة من الخطاب الذي كان يأمل أن يحصل به على تعاطف الشعب الانجليزي والحصول على تأييده، وطلب منه مراجعته وإرساله إلى تشيرشل، وهو ما حدث بالفعل. وقد حذّر بيفربروك الملك من عرض الخطاب على بولدوين؛ ونصحه أن يطلب من بولدوين بإلحاح شديد الموافقة على إذاعة الخطاب ويؤكّد له أن هذا من أبسط حقوق الملك الدستورية. للأسف لم يستمع الملك إدوارد لنصيحة أصدقائه وتلى مسودة الخطاب كاملة في الرابع من ديسمبر أمام رئيس الوزراء بولدوين الذي أخبره بالطبع أن هذا الخطاب غير دستوري بالمرة وأنه لابد أن يستشير الوزارة أولاً؛ فانفجر إدوارد غضباً قائلاً: "أنت تريدني أن أرحل؟ أليس كذلك؟"، ردّ بولدوين بكل هدوء قائلاً: "أنا أريد ما قلت أنك تريده، وهو أن ترحل في هدوء دون أن تتسبب في انقسام الأمة حتى تجعل الأمور سلسة لمن سيخلفك". أنهى رئيس الوزراء ردّه بتهديد إدوارد أنه إذا ما أصرّ على إذاعة خطابه العاطفي على الشعب ستنقسم الأّمة بأسرها بين مؤيّد ومعارض وأنّ هذا ليس في مصلحة بريطانيا، كما حاول بثّ القلق في قلب إدوارد تجاه علاقته بسيمبسون فأخبره أن أحد المعارضين قد يقوم بتعطيل إجراءات طلاقها عمداً، وبالتالي لن يتمكن إدوارد من التواجد معها طبقاً للقانون الذي يمنعها من ممارسة أية علاقة حتى تتم إجراءات الطلاق النهائية، في النهاية استجمع إدوارد جرأته وطلب من بولدوين السماح له بمقابلة تشيرشل ووافق بولدوين على غير المتوقع.

في خضم تلك الأزمة أظهرت واليس سيمبسون حرصاً شديداً على بقاء إدوارد على العرش مهما تطلّب الأمر، على الجانب الآخر تعامل إدوارد مع موقف الحكومة والدولة بأكملها كتحدّ لشخصه وسلطاته، فأصبح مع مرور الوقت أكثر إصراراً على الزواج حتى عندما أدرك أن ذلك قد يكلّفه العرش. اعتقد إدوارد أن الضغط على رئيس الوزراء هو الورقة الرابحة في تلك المنافسة الشديدة على السلطة فسارع لينهي النقاش مع بولدوين مهدّداً بأنه "لا تتويج إلا مع الزواج... سوف أتزوج مدام سيمبسون، وأنا على أتّم الاستعداد للرحيل"، يمكن القول أن الملك إدوارد لم يكن ينوي الرحيل ولكن يبدو أن تهديده جاء على هوى رئيس الوزراء والحكومة بأكملها.

أكّد رئيس الوزراء للملك أنه طالما تم رفض اقتراح الزواج المرغنطي من الدومينيون فليس أمامه إلا ثلاثة اختيارات:إما أن يُنهي علاقته بمدام سيمبسون، أو يتزوجها وتستقيل الحكومة، أو يتنازل عن العرش؛ بعد مناقشة حادّة أدرك الملك إدوارد أنه قد وصل إلى طريق مسدود، فقرّر في الرابع من ديسمبر التنازل عن العرش نهائياً وكتب في العاشر من ديسمبر وثيقة التنازل التي وقّع عليها إخوته، وأرسلها مرفقة مع خطاب شخصي موجّه للبرلمان يطلب منه تفهّم السبب الذي دفعه لاتخاذ قراره بالرحيل موضّحاً أنه لا يستطيع القيام بواجباته ومهامه كملك لبريطانيا دون المرأة التي أحبها. كما أكّد أنه قدّم المصلحة العامة للشعب على مصلحته الشخصية، وعليه طلب من البرلمان التعجيل بالإجراءات اللازمة حتى يتسنّى لخليفته دوق يورك اعتلاء العرش في أسرع وقت.

أثارت الشائعات التي تردّدت عن زواج إدوارد وسيمبسون غضب البرلمان الانجليزي، فانصبّ اهتمام أعضاء البرلمان على الوصول إلى حقيقة الأمر، خاصة وأن رئيس الوزراء قد رفض الرد على أسئلتهم الرسمية

المتعلقة بهذا الشأن. فقد اجتمع رأى الأعضاء على ضرورة الوصول إلى قرار سريع وحاسم حتى لا تتأثر التجارة الخارجية والداخلية للدولة نظراً لما تحمله الأزمة من خطر على استقرار المجتمع. كما رأى البعض أنه إذا ما ثبت صدق الإشاعات سينقسم المجتمع الانجليزي في بريطانيا والدومينيون بين مؤيد لحرية الملك في اختيار زوجته، وبين معارض له لعدم وضعه مصلحة الدولة على رأس قائمة أولوياته، وهو ما رآه الجميع كارثة تهدد استقرار وأمن بريطانيا بل والإمبراطورية بأكملها. أفصح رئيس الوزراء عن التفاصيل الكاملة لمحادثاته مع إدوارد لأول مرة في مجلس العموم يوم العاشر من ديسمبر بعد أن تلى على المجلس نصّ إعلان تنازل الملك عن العرش ورسالة إدوارد إلى البرلمان التي وصفها بولدوين بأنها أخطر رسالة وُجّهت للبرلمان الانجليزي، وأنّ تلاوتها أمام المجلس هي أصعب وأبغض المهمات التي كُلِّف بها رئيس وزراء بريطاني على مر السنين. تلى رئيس الوزراء وثيقة التنازل عن العرش في نفس يوم توقيعها بعد أن خلع جميع أعضاء المجلس قبعاتهم، وأعقبها بخطاب بليغ به تفصيل دقيق لكل الأحداث التي سبقت قرار الملك، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يُصرّح فيها بولدوين بكافة التفاصيل عما دار بينه وبين الملك من مفاوضات ومشادّات بشأن زواجه من السيدة سيمبسون. اعترف ونستون تشيرشل لاحقاً بأنّ خطاب رئيس الوزراء ستانلي بولدوين ذلك اليوم كان خطاباً بارعاً دلّ على حنكته كبرلماني، أما عن تشيرشل نفسه فقد ألقى خطاباً في نفس الجلسة استطاع من خلاله أن يستعيد ثقة المجلس ومكانته التي كانت أهدرت قبلها بثلاثة أيام عندما تحدّث لصالح الملك إدوارد. بدأ تشيرشل خطابه مؤكّداً أنه لم يأت على العرش ملكاً التزم بروح الدستور في جميع أفعاله وقراراته مثلما فعل إدوارد، وأنه بصفته صديق قديم للملك كان من

العار عليه ألّا يحاول أن يجد له مخرجاً قانونياً يبقيه على العرش، كما أكّد للمجلس أنّ الملك تنازل عن العرش بمحض إرادته ممّا يدلّ على شجاعته وصدقه وإخلاصه؛ ومن المحزن أن الصفات التي كانت ستجعل فترة حكمه مزدهرة، هي نفسها الصفات التي أدّت به إلى تلك النهاية، ثم أكمل تشيرشل قائلاً أنه ينبغي عليهم الآن أن ينظروا إلى الخطر الذي يواجههم من أوروبا وعدم النظر إلى الوراء.

أصدر البرلمان الانجليزي قانون التنازل عن العرش في اليوم التالي مباشرة لاستلام رئيس الوزراء لوثيقة التنازل، فقد كانت مسودة القانون المحتمل بحوذة بولدوين منذ الثالث والعشرين من نوفمبر، وبالتالي كان من السهل إصدار القانون بمجرّد أن يتّخذ إدوارد قراره الأخير. وقد نصّ قانون التنازل عن العرش على أنه :"بناءً على رغبة الملك إدوارد الثامن في التنازل عن العرش بموجب توقيعه على وثيقة التنحّي في العاشر من ديسمبر والتي طلب فيها أن يتم العمل على تنفيذ هذا القرار في الحال؛ فقد تم التواصل مع حكومات الدومينيون في كندا ونيوزيلانده وحكومة الكومنويلث في أستراليا واتحاد جنوب أفريقيا وجميعهم أكّدوا موافقتهم على القرار؛ وبناءً عليه فإنّ القرار يُعمل به على الفور ويُعتبر العرش خالياً ويسلم العرش بكافة صلاحياته إلى الوريث التالي، كما يُحرم من العرش بهذا التنازل أبناء الملك وكل من هو من نسله، كما لا ينطبق عليه أو نسله قانون الزواج الملكي الصادر عام ١٧٧٢م". لاشك أنّ إصرار البرلمان على استثناء إدوارد من قانون الزواج الملكي هو في حدّ ذاته تنحية له من حياة الأسرة الملكية للأبد حيث أنه أصبح بهذا الشرط غير ملزماً بالحصول على موافقة الجالس على العرش حتى يتزوج هو أو أي من أبنائه، وكأن الحكومة قد تعمّدت قطع كل قنوات الاتصال بين الملك السابق وبريطانيا حتى لا يكون له مكان بينهم في

يوم ما. من منطلق أنه لا جدوى من مناقشة أزمة الملك إدوارد بعد تنازله عن العرش وانتهاء الأزمة رأى الكثير من الأعضاء أنه من الأولى استغلال وقت البرلمان لمعالجة قضايا أكثر عمقاً وأهميةً مثل مشاكل البطالة والفقر، وسرعان ما بدأ الجميع – خاصة في مجلس اللوردات المعروف بولائه للملكية– في امتداح الملك الجديد جورج السادس والثناء على الظروف التي جلبته إلى العرش، وكيف أنه يشبه والده الملك جورج الخامس كثيراً وهو ما يدعو للتفاؤل، كما رأى الأعضاء أيضا ضرورة انتقال السلطة إلى الملك جورج السادس سريعاً حتى يتفرغ البرلمان للقضايا الاجتماعية والاقتصادية الأكثر أهمية.

موقف بريطانيا من أطفال يهود ألمانيا

أدّت الموجة المعادية إلى سعي اليهود للهجرة من ألمانيا؛ حيث غادر حوالي ٣٣ ألف يهودي إلى الدول المجاورة، على الرغم من ذلك رأى أغلب اليهود أنّ تلك الموجة الغاضبة المعادية لهم ستزول قريباً وتعود الأمور إلى طبيعتها، وبالتالي ليس هناك داعٍ لترك حياتهم المرفهة التي اعتادوا عليها لسنوات طويلة، حتى الدول الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ظنت أن تلك الموجة مؤقتة ولا داع للتدخل أو المساعدة وهو ما كان في مصلحة تلك الدول بالطبع حتى لا تستفز أي منها أدولف هتلر (١٩٣٣–١٩٤٥)م وتتسبب في خلق عداوة هي في غنى عنها. استمرت المضايقات لليهود في الفترة من ١٩٣٣م وحتى ١٩٣٧م إلى أن هاجر ما يقرب من ١٣٠ ألف يهودي من ألمانيا.

احتدت أزمة اللاجئين بضّم النمسا إلى ألمانيا في ١٢ مارس عام ١٩٣٨م حيث زاد عدد اليهود المُعرضين للقوانين النازية بواقع ١٨٥ ألف يهودي نمساوي؛ فبمجرد ضم النمسا بدأت أعمال العنف والمضايقات ضد

يهود النمسا، حتى أطفال المدارس تم طردهم ومضايقتهم في الشوارع بالسب والشتائم، كما عملت القيادة النازية في النمسا على فكّ الترابط الأسري عن طريق إجبار الأزواج على الانفصال عن الزوج اليهودي. وقد أعلن السياسي "جوزيف بوركل" أنه إذا لم تعلن أي دولة استعدادها لفتح أبوابها لاستضافة ٧٥٠ ألف يهودي من ألمانيا بالإضافة إلى ٥٠٠ ألف من المسيحيّين غير الآريين سيتم وضعهم في معسكرات اعتقال، ثم يقضى عليهم جميعاً في غضون شهر واحد.

استمرت الأحداث في تصاعد سريع حتى التاسع من نوفمبر عام ١٩٣٨م بوقوع ما عُرف بالألمانية باسم "الكريستالناخت" أو "ليلة الزجاج المُحطّم" التي بدأت كردّة فعل لمقتل الدبلوماسي الألماني "إيرنست فوم راث" في باريس على يد يهودي بولندي كان قد طُرِد مع أسرته من ألمانيا؛ نتيجة لذلك بدأت أعمال الشغب والعنف ضد اليهود ومحلاتهم وبيوتهم ودور العبادة الخاصة بهم، ناهيك عن اعتقال المئات منهم كما أصدر وزير التعليم الألماني قراراً بمنع أطفال اليهود من دخول المدارس الألمانية، ممّا زاد الضغط على المجتمع الدّولي لمحاولة إيجاد حل ليهود ألمانيا، ورغم الموقف الأمريكي الضعيف آنذاك إلا أن موقف بريطانيا كان واضحاً وقوياً وذلك لوجود مجتمع يهودي أورثوذكسي قوي وعليه استجابت الحكومة البريطانية أخيراً للضغط المجتمعي وتنازلت عن متطلبات الحصول على تأشيرة الدخول ولكن لفئة واحدة فقط وهي الأطفال حتى سن ١٧ غير مصحوبين بآبائهم، وفي الفترة من ديسمبر ١٩٣٨م حتى أغسطس ١٩٣٩م دخل بريطانيا ما يزيد عن ١٠ آلاف طفل يهودي تحت سن الثامنة عشر، وهي الحركة التي أطلقت عليها سكك حديد ألمانيا اسم "كيندرترانسبورت".

كان للمجتمع اليهودي في بريطانيا جهود منظمة لإعالة وإغاثة اليهود الفقراء منذ عام ١٨٥٩م وذلك بتأسيس "مجلس لندن اليهودي للأوصياء" وهي منظمة تُوفر العديد من الأنشطة لليهود مثل المدارس والملاجيء ودور الضيافة؛ وكان من أهم أنشطتها "الملجأ المؤقت لليهود" الذي كان تحت إشراف أحد يهود لندن المؤثرين بدءاً من عام ١٩٣٣م. بدأ القائمون على "الصندوق البريطاني المركزي لدعم اليهود الألمان" جمع التبرعات اللازمة لدعم لاجئي اليهود حتى لا تتقاعس حكومة بريطانيا عن تقديم المساعدة بحجّة عدم وجود الدعم الكافي، فتم نشر النداء الأول لطلب التبرعات في مايو ١٩٣٣م في صحيفة "جويش كرونيكل" حيث قامت بجمع مبلغ 61,900 جنيه استرليني بنهاية العام، بالإضافة إلى مبلغ 176,000جنيه استرليني بنهاية العام التالي. بالطبع لم يكن توفير الدعم المالي اللازم هو الحل الوحيد لأزمة اللاجئين؛ فقد كان المجتمع اليهودي في لندن في حاجة ماسّة إلى موافقة الحكومة على دخول اللاجئين، غير أنها اشترطت لدخولهم أن تكون بريطانيا محطة مؤقتة في طريق هجرتهم النهائية إلى دولة أخرى.

بعد أحداث نوفمبر ١٩٣٨م في ألمانيا أدرك الجميع أن الهدف الأساسي في هذا الوقت الحرج هو إنقاذ الأطفال، وبالفعل امتلأت الصحف اليهودية في بريطانيا بالتماسات العائلات اليهودية الألمانية عن حاجتها الشديدة لأسر مضيفة لأبنائها أو حتى لتوفير فرص عمل لهم في الخدمة المنزلية، ومع مرور الوقت بدأت الصحف القومية مثل "مانشستر جارديان" في نشر التماسات الأسر اليهودية على صفحاتها. استجابت لجنة لاجئي اليهود لتلك النداءات البائسة بإعداد مقترح سريع وتقديمه لرئيس الوزراء "نيفيل تشامبرلين" في ١٥ نوفمبر ١٩٣٨م. لذا أبدى رئيس الوزراء نيفيل

تشامبرلين اهتماماً بالأمر من الناحية الإنسانية فقط، دون اتخاذ أية خطوات ملموسة، فعلى الرغم من أنه أكّد في مجلس العموم أن حكومته على استعداد لمساعدة الأطفال اليهود بأي وسيلة ممكنة، وأكد أيضاً في اجتماع الوزارة بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٨م على ضرورة اتخاذ أي إجراء مطلوب للتخفيف عن يهود ألمانيا، إلّا أن مجلس الوزراء لم يتخذ أية خطوات فعلية بهذا الشأن.

في اجتماع آخر للجنة لاجئي اليهود يوم ٢١ نوفمبر مع وزير الداخلية سير "صامويل هور" أبدى تعاطفاً أكبر مع القضية كونه من تابعي جماعة الكويكرز البروتستانتية التي عملت في البداية على إنقاذ الأطفال المسيحيين من أصول يهودية ولكن لاحقاً توسع نشاطها ليشمل جميع الأطفال الباحثين عن ملجأ من الحرب والاضطهاد، وبالفعل أقنع صامويل هور البرلمان أن الحكومة لديها فرصة أن تنقذ جيلاً بأكمله دون أن تتحمل أية أعباء مادية حيث أكد كبار يهود بريطانيا له أن الحركة بأكملها سيتم تمويلها بشكل خاص من أموال التبرعات، وفي اليوم ذاته بمجلس العموم تحدّث أحد الأعضاء وهو مستر لوجان منتقداً أولئك الذين أبدوا اعتراضهم على دخول اللاجئين لأسباب مادية قائلاً: "أن الفرصة قد حانت لبريطانيا كي تثبت ريادتها بين كل دول العالم"، وعلى الرغم من إدراك الجميع بالحالة الملحة إلا أن الآراء في مجلس العموم كانت منقسمة؛ فقد حذّر بعض الأعضاء أن قبول بريطانيا للّاجئين اليهود سيعطي الفرصة لأي دولة أخرى تحاول التخلص من مواطنيها غير المرغوب فيهم أن تطلب من بريطانيا استضافة مواطنيها، كما تناقش بعض الأعضاء في الفرق بين الطفل اليهودي الخالص والطفل اليهودي المختلط وما إذا كانت الحكومة ستعطي أفضلية لأيهما عن الآخر، حيث رأى بعض الأعضاء أن الطفل اليهودي

الخالص لديه دعم مؤسسات يهودية كبيرة تستطيع تدبير خطط أخرى لإنقاذه، على عكس الطفل اليهودي المختلط الذي لا يمتلك نفس الدعم المادي، وفي الوقت نفسه هو أكثر قابلية للاندماج وسط المجتمع البريطاني دون إثارة المشاكل، وعليه أكّدت الحكومة أنه لن يتم التمييز بين الأطفال بسبب جنسهم أودينهم.

بعد نقاش طويل في مجلس العموم حول الأطفال اللاجئين اليهود، وافق البرلمان في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٣٨ م على المُقترح المُقدم والذي سمح بدخول عدد غير محدود من الأطفال تحت سن ١٨ من ألمانيا غير مصحوبين بآبائهم لمدة عامين بشرط ألّا تتحمل الحكومة أو المواطن البريطاني أية نفقات؛ فكانت المساعدة قائمة على إعالة الأطفال اللاجئين وتعليمهم بالمدارس البريطانية لفترة مؤقتة حتى يتم ترحيلهم في فترة لاحقة إلى ألمانيا أو غيرها إذا ما استمرت الأوضاع في ألمانيا بنفس السوء. في خلال أسبوع أعلن وزير الداخلية سير صامويل هور عن سياسة بريطانيا الجديدة تجاه هجرة أطفال اليهود وكانت تلك البداية الرسمية لحركة "كيندرترانسبورت". بدايةً طلبت الحكومة من المنظمات القائمة على تهجير أطفال اليهود إيداع مبلغ ٥٠ جنيه استرليني لإعالة كل طفل، واعتمدت حركة الأطفال اللاجئين في البداية بشكل كبير على تبرعات صندوق بولدوين وهو صندوق تبرعات دعا له رئيس الوزراء السابق ستانلي بولدوين في ديسمبر ١٩٣٨م لحلّ أزمة اللاجئين ونجح في جمع مبلغ ٥٥٠ ألف جنيه استرليني، استخدم منه مبلغ ٢٢٠ ألف جنيه استرليني في دعم تهجير الأطفال من ألمانيا إلى بريطانيا، مما جعل حركة كيندرترانسبورت المستفيد الأكبر من صندوق بولدوين، أما باقي الأطفال فقد تم دعمهم عن طريق الأسر المضيفة أو التبرعات الفردية. يجدر الذكر هنا أن دور الحكومة

البريطانية اقتصر فقط على منح تأشيرات الدخول للأطفال، دون أن تكون مسئولة عن الدعم المالي أو الإداري لعملية استقبال وتسكين اللاجئين.

كان نقل الأطفال من ألمانيا إلى بريطانيا تحت رعاية "حركة رعاية أطفال ألمانيا" التي تأسست في نوفمبر ١٩٣٨م بقيادة مشتركة مسيحية ويهودية وتغيّر اسمها في مارس ١٩٣٩م إلى "حركة الأطفال اللاجئين وكان مقرها منزل بلومزبيري في لندن؛ وكان دورها الأساسي هو توفير الأسر المعيلة وتثقيف المجتمع بشأن أنشطة الحركة والإشراف على معسكرات اللاجئين. قامت حركة الأطفال اللاجئين بتشكيل لجان إقليمية في مدن عديدة منها مدينة مانشستر وبيرمنجهام وبريستول وكامبريدج وباترسي، وبحلول سبتمبر ١٩٣٩م كان هناك ١٢ لجنة محلية و٦٥ لجنة قطاع والتي بلغت ١٧٥ لجنة بنهاية الحرب.

يجدر الذكر أن عمليات نقل الأطفال من ألمانيا لم تقتصر على المؤسسات اليهودية فقط، بل كانت هناك مشاركة من مسيحيي بريطانيا خاصة التابعين لجماعات الكويكرز البروتستانتية، حيث أنه مع احتدام الموقف في ألمانيا والنمسا تضاعفت أعداد الجمعيات والمؤسسات الأهلية المسيحية واليهودية وتضافرت جهودها حتى أصبح هناك مركزان أساسيان يديران عمليات الإنقاذ: المركز المسيحي في منزل بلومزبيري والمركز اليهودي في منزل ووبيرن، ولكي تتمكن حركة الأطفال اللاجئين من إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأطفال في أسرع وقت، لم تنتظر توفير أسرة معيلة لكل طفل، بل سارعت في إعداد معسكرات مؤقتة لاستقبال الأطفال وتسكينهم بها حتى يتم نقلهم لاحقاً لأماكن أفضل مع أسرهم البديلة.

عملت حركة الأطفال اللاجئين البريطانية مع مكتب هجرة الأطفال في ألمانيا الذي أسّسه مجلس يهود ألمانيا عام ١٩٣٣م وكانت له مكاتب

عديدة في برلين؛ وكانت عملية نقل الأطفال تبدأ بإرسال ولي الأمر استمارة طلب تهجير مع صورة شخصية للطفل إلى مكتب هجرة الأطفال في الأقاليم والتي كانت تُرسل بدورها إلى مكتب هجرة الأطفال الرئيس في برلين، وكانت الاستمارة عبارة عن تفويض من ولي الأمر إلى حركة الأطفال اللاجئين لتولي شئون أطفاله والموافقة على أي خطوة تتخذها اللجنة لصالح الأطفال، في نهاية الاستمارة كان هناك سؤال عن ديانة الطفل حيث كان على ولي الأمر أن يختار ما بين الآتي: "يهودي أورثوذكسي – يهودي ليبرالي – يهودي غير ممارس – بروتستانت – كاثوليكي – كويكر – حُر العقيدة، وكان على ولي الأمر أن يوقع على استمارة تضمن موافقته على تسكين أولاده لدى أي أسرة مهما كانت عقيدتها، حيث واجهت الحركة في بدايتها مشكلة في تسكين الأطفال، إذ كان أغلب الآباء يصرون على إيداع أبنائهم لدى أسر يهودية حتى يضمنوا لهم المعاملة العادلة والالتزام بالعادات اليهودية، وبالطبع لم يكن سهلاً على الحركة أن توفر أسر يهودية لاستضافة آلاف الأطفال اللاجئين حيث أن الإقبال من يهود بريطانيا على استضافة الاطفال اللاجئين كان محدوداً جداً مقارنة بإقبال الأسر المسيحية.

غادر أول قطار للأطفال اللاجئين من ألمانيا في الأول من ديسمبر عام ١٩٣٨م حاملاً ما يقرب من ٢٠٠ طفل من ملجأ ألماني تم تدميره في أحداث ليلة الزجاج المحطم، بينما غادرت أول سفينة من النمسا حاملة على متنها ٢٠٠ طفل أصغرهم يبلغ من العمر عامين ونصف فقط في العاشر من ديسمبر من نفس العام، في الوقت الذي غادر فيه أول قطار من تشيكوسلوفاكيا في الرابع عشر من مارس ١٩٣٩م. في أغلب الأحوال كانت عمليات نقل الأطفال مأساوية وغير منظمة نظراً للأعداد الكبيرة التي كان يتم نقلها في كل رحلة، ناهيك عن الضجة التي كانت تحدث بسبب بكاء

الأطفال صغار السن الذين كانوا بطبيعة الحال أكثر تعلقاً بوالديهم ومن الصعب عليهم إدراك أنه عليهم الرحيل بمفردهم، على عكس الأطفال الأكبر سناً الذين أدركوا أن الرحيل في صالحهم، بل كانوا هم أنفسهم يطلبون من آبائهم أن يتركوهم ليرحلوا بعد ما رأوا من تعذيب وإهانة لهم ولآبائهم؛ كما بلغ اليأس من بعض الآباء الذين لم يستطيعوا تأمين فرصة شرعية لتهجير أبنائهم أن يدفعوا بأبنائهم الُرضع داخل القطار قبل مغادرته مباشرة ثم يختفوا بعيداً عن الأنظار آملين أن تتم رعاية أبنائهم في ظل عدم وجود تصريحات دخول لهم، وبالطبع لم يكن ذلك من السهل في المحطات التي كانت عليها حراسة شديدة، ولكن مع مئات الأطفال الصغار كان من الصعب أن تكون عملية النقل منظمة ودقيقة للغاية لذا استعانت الحركة ببعض المتطوعين من ألمانيا ليقوموا بالإشراف على الرحلة حتى وصول الأطفال إلى انجلترا بشرط أن يعودوا إلى ألمانيا مباشرة حتى لا يُهدد استمرار حركة كيندرترانسبورت بأكملها

كانت رحلات نقل الأطفال في الشهور الأولى تصل إلى بريطانيا مرتين في الأسبوع، ولكن بحلول يونيو ويوليو عام ١٩٣٩م أصبح موقف الأطفال حرجاً جداً لدرجة أنّ رحلات الإنقاذ كانت تصل إلى لندن يومياً. كانت خطة العمل الأكثر تكراراً هي الوصول إلى هولندا بالقطار ثم عبور القناة من هولندا إلى انجلترا، غير أنه في الأيام القليلة السابقة للحرب منعت قوات الحدود الألمانية عبور القطارات إلى هولندا، فاضطّرت اللجان المنظمة للهجرة إلى تأجير حافلات لنقل الأطفال عبر الحدود من ألمانيا إلى هولندا، لسوء الحظ توقفت رحلات نقل الأطفال من ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا في الأول من سبتمبر عام ١٩٣٩م بعد اجتياح هتلر بولندا وبدء الحرب العالمية الثانية، وفي الرابع عشر من مايو غادرت آخر رحلات

كيندرترانسبورت من هولندا قبل دقائق من استسلامها للقوات الألمانية، حيث كانت تلك المجموعة الأخيرة قد وصلت هولندا قبل بدء الحرب وعلقت هناك في انتظار دورها في النقل عبر البحر إلى بريطانيا.

في النداء الأول للمجتمع البريطاني لإعالة الأطفال اللاجئين استجابت ٥٠٠ أسرة على الفور وأبدوا استعدادهم لإستضافة الأطفال؛ وكان المعيل يدفع كفالة طفل بشكل عام دون تحديد هوية الطفل الذي سيقيم معه، إلا في حالة أصدقاء أو أقارب إحدى الأسر اليهودية الذين اختاروا من البداية كفالة طفل بعينه. وكانت الجهات المختصة تجرى الفحوصات الطبية للأطفال بمجرد وصولهم إلى بريطانيا للتأكد من عدم حملهم لأي أمراض معدية، وعند الانتهاء تقوم بإرسال الأطفال الذين لديهم أسرة معيلة مباشرة بالقطار إلى محطة ليفربول أو محطة فكتوريا لمقابلة الأسر المضيفة التي كانت تصطف بدورها بالأوراق المطلوبة لاستلام الأطفال المُسجّلين لهم؛ أما بالنسبة للأطفال الذين لم يكن لديهم أسرة معيلة فكانوا يرسلون إلى المعسكرات التي أعدّها المتطوعون سابقاً في أماكن متفرقة مثل لندن ومانشستر وليدز والتي أُعدت بشكل سريع لاستضافة الأطفال وكانت تعتمد على الهدايا والتبرعات من المواطنين.

بشكل عام لم تكن الحياة في دور الضيافة سيئة بل كانت أحياناً أفضل من الإقامة لدى أسرة غريبة؛ حيث كانت بلا شك تمنح الأطفال الشعور بالراحة النفسية والانتماء لوجودهم بين قرنائهم الذين مروا بنفس التجربة البائسة، كما كانت القيادة الدينية حريصة على إقامة الطقوس والاحتفالات للأطفال حتى يخففوا عنهم. وقد كان من المفترض أن يبقى الطفل في معسكرات الضيافة أيام قليلة حتى يتم نقله إلى أسرة مُعيلة، ولكن لم يكن هذا بالأمر السهل حيث كان توفير الأسر المعيلة أمراً مرهقاً ويتطلب

الكثير من الوقت، وعليه ازدحمت المعسكرات واضطّر المنظّمون لتوفير عدد أكبر من الملاجيء المؤقتة حتى لا ترفض الحكومة دخول المزيد من الأطفال إلى بريطانيا.

كانت عملية اختيار الأسر المعيلة للأطفال مهينة حتى وصفها البعض أنها "سوق الأحد لبيع الماشية" حيث كانت الأسر الراغبة في إعالة طفل تُدعى لزيارة الملاجيء والمعسكرات لفحص الأطفال والتجول بينهم حتي تنتقي الطفل الأمثل بالنسبة لها، وهو ما كان قاسياً على الطفل الأقل جاذبية الذي كان ينتظر أن يقع عليه الاختيار في كل زيارة ولكن دون جدوى، مما يعني أنه سيضطر إلى الانتظار في الملجأ بينما يذهب غيره من الأطفال الأكثر حظاً ليبدأ حياة جديدة مع أسرة محبة؛ ويجدر الذكر هنا أن الإقبال الأكبر كان على صغار السن من الأولاد والبنات، ويأتي بعدهم الفتيات الأكبر سناً لقدرتهم على المساعدة في أعمال المنزل، أما الفئة التي لم يكن عليها إقبالاً فهي الأولاد البالغين وذلك لصعوبة التعامل مع المراهقين بشكل عام. كانت الأسر المعيلة في أغلب الأحوال من مسيحيي الطبقة الوسطى أو الطبقة العاملة من كبار السن أو ممّن لم يكن لديهم أبناء، والجدير بالذكر أن المجتمع اليهودي في بريطانيا لم يكن متحمساً على الإطلاق لاستضافة الأطفال اللاجئين كما هو متوقّع؛ رغم أنه كان هناك حوالي ٣٠٠ ألف يهودي في انجلترا في ذلك الوقت، ولكن في الواقع أن المجتمع اليهودي كان على استعداد لدفع التبرعات اللازمة لإنقاذ الأطفال دون استعداد لاستضافة أي طفل بين أفراد عائلاتهم. وقد تنّوعت التجارب التي مرّ بها الأطفال اللاجئين بدرجة كبيرة فكان بعضهم محظوظاً ليصبح فرداً من أفراد تلك الأسرة وينعم بمعاملة كريمة، أما الأقل حظاً فكان يعمل في المنزل كخادم مقابل إقامته مع الأسرة المُعيلة التي لم تقّدم له سوى القليل

من الطعام والشراب دون النظر لأي احتياجات عاطفية أو دينية؛ كما اختلفت تجارب الاطفال الذين تم إيداعهم في ملاجيء أو معسكرات حسب الإمكانات والخدمات المتاحة حيث أن نقص الموارد البشرية والمادية جعلت التواصل بين المراكز الإقليمية والإدارة المركزية في منزل بلومزبيري صعباً، مما تسبب في اختلاف مستوى الخدمات المقدمة في كل ملجأ ومن أهم ما ميز دور الضيافة عن الإقامة مع الأسر المعيلة هو إمكانيةتعلُّم الأطفال حرفة معينة مثل النجارة والزراعة والأعمال المنزلية، بالإضافة إلى استمرار تعليمهم حتى حصولهم على شهادة الثانوية العامة.

لم يكن من المتوقع أن يدخل ما يزيد عن عشرة آلاف طفل يهودي ومسيحي غير آري إلى بريطانيا دون إثارة الجدل؛ فقد ظهرت المشكلات منذ البداية عندما حاولت حركة الأطفال اللاجئين تحديد الهوية الدينية للأطفال حيث رأى البعض أن فرص هؤلاء الأطفال في الحصول على حياة أفضل تعتمد على اتباعهم للكنيسة الانجليزية وترك ديانة آبائهم، وعليه أصبحت التربية الدينية للأطفال اللاجئين موضوعاً شائكاً حيث كانت أغلب المساعدات التي تقدم للأطفال من جهات غير يهودية، ناهيك أن غالبيتهم كان يعيش مع أسر مسيحية ولم يكن من السهل أو المتوقع من تلك الأسر أن تحرص على ممارسة الأطفال لطقوس دينهم، ورغم بعض المحاولات من الأسر النزيهة إلا أن الطفل في أغلب الأحوال كان يتحول مع الوقت – دون أن يدرك أو يتعمد– إلى ممارسة الديانة المسيحية؛ وقد اعترف بعض الأطفال بعد سنوات طويلة في مذكراتهم بأنهم قد شهدوا محاولات جادة متعمدة من قبل بعض الأسر لإجبارهم على التحول إلى الديانة المسيحية. وقد أدركت القيادات الدينية اليهودية أن السبب في ذلك هو غياب الوصاية القانونية من قبل الحكومة على الأطفال اللاجئين مما جعلهم ملكية خاصة

للأسرة المعيلة التي كانت تتعامل معه كما تشاء لعلمها أنه لا توجد هناك رقابة عليهم.

بحلول سبتمبر عام ١٩٣٩م بلغ تعداد الأجانب من أصول ألمانية ونمساوية المقيمين في بريطانيا حوالي ثمانين ألفاً من جميع الفئات العمرية، وفي ظلّ التوتر الشديد بسبب حالة الحرب لم تفرق الحكومة البريطانية بين الأطفال دون سن الثامنة عشر وغيرهم، فبدأ النظر إلى جميع اللاجئين الألمان على أنهم "طابور خامس"؛ وعليه بدأت الصحافة في تحريك الرأي العام ضد اللاجئين حتى اضطرت الحكومة إلى التدخل خاصة بعد سقوط فرنسا في يد هتلر في ربيع ١٩٤٠. نتيجة لذلك أصدر وزير الداخلية "سير جون أندرسون" قراراً في أكتوبر ١٩٣٩م بتأسيس محاكم للنظر في ولاء اللاجئين البالغين تجاه ألمانيا وما إذا كانوا يُمثلون أي خطر على الأمن القومي؛ قامت تلك المحاكم بتصنيف الأطفال اللاجئين إلى ثلاث فئات: (أ) خطر ويُعتقل على الفور، (ب) مشتبه به ويترك حُراً تحت المراقبة، (ج) لا يمثل خطراً على الإطلاق. وقع أغلب الأطفال في الفئة (ب) التي كانت تتمتع بحرية محدودة حيث صادرت الحكومة دراجاتهم وآلات التصوير وأجهزة الراديو الخاصة بهم؛ ورغم كل الجهود التي بذلتها الحكومة لتجنب الاعتقال العشوائي لم تتمكن تلك المحاكم التي كان يرأسها شخص واحد فقط من تصنيف اللاجئين بشكل دقيق، فربما كان من السهل إثبات أو نفي تهمة الخيانة عن اللاجئين البالغين أو كبار السن ممّن لهم توجهات سياسية واضحة، أمّا الأطفال الذين سارعوا بالفرار من ألمانيا فليس من الطبيعي أن تكون لديهم ميول سياسية واضحة في تلك السنّ المبكرة وفي ظل تلك الظروف القاسية التي لم تكن في حسبانهم.

لم تكن الأحوال في معسكرات الاعتقال سيئة حيث حرصت الحكومة على توفير الطعام وإقامة الطقوس الدينية وتقديم بعض الخدمات، حتى أن بعض الطلاب تمكنوا من استكمال دراساتهم أثناء وجودهم في المعتقلات. من الأسباب التي ميزت حركة كيندرترانسبورت عن غيرها من المحاولات العديدة لمساعدة اللاجئين هو سرعة التنظيم وكبر حجم العملية التي وصفت بأنها أكبر حركة بريطانية موجهة لإنقاذ فئة محددة من أي مجتمع؛ ما جعل حركة كيندرترانسبورت مميزة عن غيرها هو السرعة المتناهية في نقل الأطفال بمجرد صدور القرار في أواخر نوفمبر ١٩٣٨م وحتى بدء عملية النقل الأولى التي تمت في الثاني من ديسمبر ١٩٣٨م. تمكّنت حركة كيندرترانسبورت بنهايتها من إنقاذ ١٠٠٠ طفل تقريباً شهرياً في مجموعات مقسمة إلى بضع المئات من الأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين ثلاثة شهور وحتى سبعة عشر سنة.ويجدر الذكر أنه أثناء العشرة أشهُر التي شهدت جهود حركة الأطفال اللاجئين كانت هناك عمليات إنقاذ من جهات خيرية مختلفة نجحت جميعها في نقل ٩٣٥٤ طفل منهم ٧٤٨٢ طفل يهودي أي بنسبة ٨٠% من إجمالي من دخلوا بريطانيا، بالإضافة إلى ٤٣١ طفل تم نقلهم قبل أحداث "ليلة الكرستالناخت" عن طريق لجنة المساعدات الداخلية، و٧٠٠ آخرين تم نقلهم عن طريق مؤسسة "شباب عالية، و١٠٠ آخرين تم نقلهم عن طريق "اتحاد التجمعات اليهودية الأورثوذكسية"، وبذلك تخطى العدد الذي تم إنقاذه في تلك الفترة ١٠ آلاف طفل بتكلفة قدرها مجلس يهود ألمانيا بحوالي ٢٩٠ ألف جنيه استرليني.

الفصل الثامن

إشكاليات تاريخ مصر الحديث

الإشكالية الأولى

متى بدأ تاريخ مصر الحديث؟ مع دخول العثمانيين؟ أم مع قدوم الحملة الفرنسية؟ أم مع اعتلاء محمد على حكم البلاد؟؟؟

الإشكالية الثانية؟

هل كان دخول العثمانيين فتحاً أم احتلالاً؟

موقف (جمال حمدان) من العثمانيين[١]

رصد الجغرافي المصري الرائد/ جمال حمدان في العديد من كتاباته التاريخ الأسود للعثمانيين في البلاد العربية والإسلامية منذ أقدم العصور، ومن أشهر تلك المؤلفات؛ "استراتيجية الاستعمار والتحرير" و"شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان"، و"شخصية مصر[٢] وتعدد الأبعاد والجوانب" و"مذكرات في الجغرافيا السياسية."

أكد جمال حمدان في كتابه "استراتيجية الاستعمار والتحرير" أن الأتراك كانوا وبالاً على الدولة العباسية، وسبب ضعفها وسقوطها في النهاية، يقول: "كانت الموجة الغزنوية التركية أول ما وصل المنطقة العربية من برابرة العالم

---

(١) https://3thmanly.com/ar/article/همج-بلا-تاريخ-جمال-حمدان-يفضح-تاريخ-الأتراك-الأسود؟fbclid=IwAR0UcoOvgWAvjP-TE48O6oISiO8lUd_nQu9CODScb0fHcoWzoFzYtg6i5I بتاريخ ١٠/ ١/ ٢٠٢٠م

٢ (شخصية مصر، "دراسة في عبقرية المكان").والذي كان عبارة عن مقالات كُتِبت في مجلة "المجلة" ثم في مجلة "الهلال"، ثم صدرت في صبيحة هزيمة ٥/ ٦/ ١٩٦٧م على هيئة كتاب واحد، إلا أن أستاذنا الراحل جعل منها موسوعة مكونة من مليون كلمة في (٤٠٠٠) صفحة من ألف مرجع –عربي وأجنبي– في (٤) أجزاء.

الإسلامي، في القرن الـ١١، وانتزعت فارس وما جاورها، ثم بدأت قوة الأتراك السلاجقة الوافدة من آسيا تتسلل وتظهر في الدولة العباسية، حتى استطاعوا أن يقتطعوا منها أجزاء كثيرة في غرب آسيا، فأقاموا قاعدتهم في كرمان وهمدان ثم في آسيا الصغرى." ويضيف :"انقلب الأتراك السلاجقة على الحكم العربي في بغداد ودمشق، حتى امتد سلطانهم إلى الشام والأراضي المقدسة، لكن قوة السلاجقة لم تلبث أن تضعضعت تحت طرقات المغول في القرن الـ ١٣ على يد جنكيز خان، وفي الوقت الذي كان العالم الإسلامي يواجه خطر الحروب الصليبية، خرج تيمورلنك من عاصمته سمرقند ليكتسح فارس والعراق وشمال سورية حتى دمشق، ولكنه عجز في التقدم جنوبا بفضل المقاومة المصرية."

وتابع عالمنا الجليل: "الأتراك قوم همج، لم يتحدوا في دولة متحضرة، فهم يحاربون بعضهم من أجل الكلأ والمراعي، وفي مطلع القرن الخامس عشر أظهر الأتراك بربريتهم وغباءهم السياسي، حينما اتجه تيمورلنك إلى الأناضول لمحاربة العثمانيين، وانتصر تيمورلنك على العثمانيين في معركة أنقرة عام ١٤٠٢، حين انكسرت قوات بايزيد الأول وسقط في الأسر." كما يقول أيضاً:"أن الاستعمار الديني المسيحي لم يكد ينحصر عن الساحل الجنوبي حتى ورثه استعمار ديني آخر "وإن اختلف الدين"، فلقد جاء الاستعمار التركي استعماراً سياسياً بغطاء ديني". ويمكن القول أن أ.د. جمال حمدان يشير بشكل أو بآخر إلى أن "الدولة العربية انتهت على يد الغزو التركي، وليس الغزو الصليبي، بعدما جاءوا للبلاد العربية في مسوح الدين الإسلامي وتحت قناعه، فهو نوع من الاستعمار الديني، ولولاه لعد مماثلا للغزو المغولي الوثني الذي سبقه.". كما أشار أ.د. جمال حمدان في موسوعته الأعظم "شخصية مصر؛ دراسة في عبقرية المكان" (لقد كانت

المواجهة بين المماليك والعثمانيين لقاء بين حضارة مستقرة عريقة وبين غزاة أشبه بمتبربري الامبراطوريات القديمة). واستطرد عالم الجغرافيا قائلا :"توايا الأتراك السيئة تجاه البلاد العربية الإسلامية تأكدت في القرن السادس عشر، حينما اتجهت الدولة العثمانية إلى الشرق العربي، واتجه الزحف التركي إلى مصر رأسا، عن طريق سورية التابعة للدولة المملوكية المصرية، التي أصبحت مفتاح المنطقة العربية، خاصة بعد أن انتقل ثقل الدولة العربية الإسلامية كاملا ونهائيا إلى مصر بعد تدمير العراق على يد المغول.". ويضيف: "كانت قوات سليم الأول أضعف من أن تنتصر على المماليك في معركتي مرج دابق والريدانية، لكنهم استخدموا طريقتهم التركية الأصيلة، فعن طريق الرشوة والخيانة استطاعوا استمالة خاير بك وجان بردي الغزالي، وسقطت مصر في عام ١٥١٧ في يد رعاع الاستبس."

رصد صاحب "شخصية مصر" الطابع الاستعماري للاحتلال التركي الذي نهب ثروات البلاد العربية، لتلبية نفقات السلاطين والحرملك وسهرات الفجر والمجون، بقوله: "كل مظاهر الاستعمار الاستغلالي الابتزازي لا تنقص الدولة العثمانية، فقد كانت تركيا دولة استعمارية تعتصر موارد وخيرات الولايات بلا مواربة، لتحشدها في خزانة السلطان، الذي ينفق منها على نزواته الشاذة." وفضح المؤلف سياسات الأتراك البربرية في حكم البلاد العربية، صاحبة التاريخ والحضارة العريقة، وطبقوا في حكمهم السياسي طريقتهم الاستبسية في معاملة الحيوان، هم انتقلوا من رعي قطعان الحيوان إلى رعي قطعان البشر، فكما يفصل الراعي بين أنواع القطعان، فصل الأتراك بين الأمم والأجناس المختلفة، عملا بمبدأ فرق تسد، وكما يسوس الراعي قطيعه بالكلاب، كانت الإنكشارية كلاب صيد الدولة العثمانية، وكما يحلب الراعي ماشيته، كانت الإمبراطورية بقرة كبرى عند الأتراك للحلب فقط

سيادة مصرية:

يلقي جمال حمدان الضوء على قضية سياسية مازالت ساخنة ومطروحة حتى يومنا هذا، وتنبأ العالم الشهير بنزعة الكراهية التي تنتهجها تركيا تجاه مصر، حينما تساءل في كتابه "مذكرات في الجغرافيا السياسية" قائلا :"القرن الـ ٢١ لمن؟، فالعالم الإسلامي يتنازعه أكثر من قوة دولية متنافسة، مصر وتركيا وإيران، لكن مصر هي الأقدر على زعامة المسلمين، لأنها رأس المسلمين والعرب، بحكم تاريخها العريق، وصدارتها في المنطقة، فهي قدس أقداس السياسة والجغرافيا السياسية، وهو ما سيجلب عليها عداء أنقرة وطهران." رد حمدان على ادعاء تركيا للتحضر، ومنافستها لمصر في المنطقة "ليس أكثر من تركيا نقيضا تاريخيا وحضاريا لمصر، فتركيا بلا تاريخ، بلا جذور جغرافية، انتزعت من الاستبس كقوة شيطانية مترحلة، واتخذت لنفسها من الأناضول وطنا بالتبني، وهي بلا حضارة، بل كانت طفيلة حضارية استعارت حتى كتابتها من العرب." ويقول جمال حمدان في وصف الدولة المشوهة، ومنزوعة التاريخ: " إنها تمثل قمة الضياع الحضاري، في تغيير جلدها أكثر من مرة، الشكل العربي استعارته ثم بدلته باللاتيني، والمظهر الحضاري الآسيوي نبذته، وادعت الوجهة الأوروبية، هي كغراب يقلد مشية الطاووس، وعلى النقيض تماما من مصر، ذات التاريخ العريق والأصالة والحضارة.

ويتابع صاحب "مذكرات في الجغرافيا السياسية" أن "مصر ظلت وستظل تمثل للأتراك كل العقد، وليس عقدة وحيدة، فهي الدولة التي يحتسب عمرها بعمر هذا الكون، بينما تركيا بلا تاريخ أو هوية، ويرجع تاريخ العداء التركي لمصر منذ القرن الثالث عشر، وبعد احتلال مصر عام ١٥١٧،

اتبعت الدولة العثمانية سياسات قمعية تجاه الشعب، تعويضا لعقدة النقص التي يشعر بها الأتراك تجاه المصريين."

وأوضح مؤلف "عبقرية المكان" أن "جيش مصر العظيم يمثل أبرز العقد للأتراك، فقد أعطى دروسا قوية في الفنون العسكرية للجيش التركي، وسحقه أكثر من مرة في معارك ضروس، والبداية كانت عندما سحق الظاهر بيبرس الأتراك المتحالفين مع المغول في الأناضول، في معركة الأبلستين عام ١٢٧٧، وتجدد الصدام في عام ١٤٨٨ عندما قاد السلطان قايتباي جيوشه وهزم السلطان بايزيد الثاني في معركة أضنة."

أصبحت مصر القوة الضاربة في الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر، على يد مؤسس الأسرة العلوية، ويضيف حمدان: "وعندما بلغ السلطان العثماني أمر الهزيمة المنكرة، وفناء جيشه مات حزنا، ولم يكتفِ الجيش المصري بسحق العثمانيين، وإنما حاصر إسطنبول، واستسلم الأسطول التركي لمصر في الإسكندرية، وأصبحت الدولة العثمانية بلا سلطان أو جيش أو حتى أسطول، ولولا التدخل الأوروبي، لكانت تركيا من بين ممتلكات مصر."

وتحت عنوان "دنيا العالم الإسلامي" هاجم جمال حمدان جماعة الإخوان المسلمين الذين وصفهم بأنهم "عبئا على الإسلام والمسلمين"، واتهم الأحزاب الدينية بأنها "عصابات طائفية، مافيا الإسلام، المطاريد، دراويش القرن الـ٢٠"، واشترط لتقدم مصر والعرب والعالم الإسلامي "شنق آخر الجماعات الإسلامية بأمعاء آخر إسرائيلي في فلسطين." لم يكن جمال حمدان يدري أن تركيا ستتخذ من جماعة الإخوان المسلمين أداة لمحاربة البلاد الإسلامية في الشرق الأوسط، خصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية المعروف بميوله للجماعة الإرهابية، واستخدمها إردوغان لاحتلال البلاد العربية في القرن

الحادي والعشرين، في محاولة منه لتكرار تجربة سليم الأول، حين خدع العرب والمسلمين واحتل أرضهم تحت ستار راية الدين الإسلامي.

إسرائيل التركية: فضح جمال حمدان أكذوبة أن اليهود الحاليين هم أحفاد بني إسرائيل، الذين خرجوا من فلسطين قبل الميلاد، وأثبت في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا" بالأدلة العملية أن "اليهود المعاصرين يرجع أصلهم إلى إمبراطورية الخزر، التي قامت بين بحر قزوين والبحر الأسود، ثم اعتنقت الديانة اليهودية في القرن الثامن الميلادي."ويضيف: "إسرائيل ليست دولة سامية، وسكانها ليسوا يهودا، ولكنهم متهودون، أصولهم من الترك الرعاع، والإمبراطورية العثمانية كانت آخر طبعة خزرية استعمارية، خرجت من رحم الدولة السلجوقية التي أسسها يهود الخزر." لم يكن جمال حمدان يعلم أن رأيه في دولة إسرائيل المتحالفة مع تركيا سيكون سببا في اغتياله في شقته عام ١٩٩٣، ذلك التحالف الذي يعود للأجداد والنسب التاريخي، ثم لتشابك المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية في الشرق الأوسط، لكنها يد الخيانة الآثمة التي جمعت إسرائيل وتركيا هي نفسها التي قتلت العالم الجغرافي الكبير جمال حمدان.

الفصل التاسع

إشكاليات تاريخ العرب الحديث

منى بدأ تاريخ العرب؟ وما هي إشكالية تلك البداية؟؟

ما زالت قضية نشأة الدولة العثمانية تثير جدلا ونقاشا بين المؤرخين، وسبب ذلك يرجع إلى عاملين أساسيين يتعلق أولهما بفقدان المصادر والمواد الأولية التي تعود لتلك الفترة ، وثانيهما كثرة ما علق بهذا التاريخ من أساطير وخرافات ، لذلك فقد تعددت الروايات في هذا الشأن وأبرزها هي الرواية التقليدية التي تتلخص بان جد العثمانيين الأعلى وهو سليمان شاه ينتمي إلى عشيرة تركمانية اسمها قايي ، وكان يحكم منطقة ماهان شمال إيران في أواخر القرن الثاني عشر ، وقد فر أمام المغولي في مطلع القرن الثالث عشر ، متجها مع جماعة من أتباعه نحو الأناضول ، وتشير هذه الرواية إلى أن سليمان شاه غرق أثناء عبوره نهر الفرات عند قلعة جعبر فانقسمت إلى قسمين فضل أحدهما ، وكان بقيادة كندبار أحد أبنائه ، العودة من حيث اتى ، أما القسم الآخر فكان بقيادة ارطغرل الذي قرر الاستمرار في الاتجاه نحو الاناضول ، وبهذا يعد ارطغرل مؤسسة الأسرة العثمانية في الأناضول ، ومما جاء في الرواية أن ارطغرل شاهد في طريقه جيشين مشتبكين فوقف على مرتفع من الأرض ليمتع نظره بهذا المنظر المألوف لدى العشائر البدوية آنذاك ، ولما آنس الضعف في أحد الجيشين وتحقق من انكساره وخذلانه إن لم يمد إليه يد المساعدة دبت فيه النخوة الحربية ونزل هو و فرسانه مسرعين لنجدة أضعف الجيشين وهاجم الجيش الغالب ، وكان فرقة مغولية من جيش الخان اوكتاي بن جينكيز خان حتى هزمه ن ولم يكن الجانب الضعيف سوى جيش سلطان

قونية السلجوقي علاء الدين الأول (١٢١٩ – ١٢٣٥ م) فكافأه علاء الدين على مساعدته له فإقطاعه بقعة من دولته في غرب الاناضول وهي سهول سكود والمنحدرات الشرقية من جبال ظومانيج على الحدود البيزنطية ، كما منحه لقب (أوج بكي) أي حارس الحدود جريا على التقاليد التي كانت سائدة في دولة الاتراك السلاجقة .

وتقول الرواية أن عثمان الابن الأكبر لارطغرل تزوج من مال خاتون وهي ابنة رجل صالح متصوف اسمه ادة بالي ، كان يسكن في قرية مجاورة لمدينة اسكي شهر حين قص عليه حلما رآه وفيه أن القمر يصعد من صدر الشيخ وبعد أن يصبح بدرا ينزل في صدر عثمان ، ثم تخرج من صلبه شجرة تغطي الكون بظلها ، وتصبح كل الجبال تحتها ويخرج النيل ودجلة والفرات والدانوب من جذعها وتتوجه أوراق هذه الشجرة كالسيوف نحو مدينة القسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية آنذاك. ولما توفي ارطغرل سنة ١٢٨٨م أصبح عثمان أكبر أولاده مكانه ولم يلبث هذا أن حصل على امتيازات جديدة عقب فتحه قلعة قرية حصار ، سنة ١٢٨٩ فمنحه السلطان علاء الدين لقب (بك) وأقطعه كافة الأراضي والقلاع التي استولى عليها وأجاز له ضرب العملة وذكر اسمه في خطبة الجمعة ، وفي سنة ١٣٠٠ توفي علاء الدين فاستأثر عثمان بجميع الأراضي المقطعة له ولقب نفسه باديشاه آل عثمان ، وجعل مقره مدينة يكي شهر ، وأخذ في تحصينها ، ثم احتل نيقيا ، ولكنه فشل في احتلال نيقوميديا فعاد إلى عاصمته الأولى ليعمل في تنظيم سلطنته .

لقد وردت الراوية التقليدية تلك في الحوليات العثمانية الرسمية وتناقلتها مصادر عديدة ولكن ببعض الاختلافات القليلة ومن ذلك أن لعثمان اثنين وخمسين جدا ينتهون بنوح ، ومنهم أوغوزخان الذي عرف قومه بالغز ، وهم

قبائل تركية اشتهرت ببأسها في آسيا الغربية في القرن العاشر ، وردد كتاب عرب الرواية الرسمية وأضافوا إليها بعامل الزمن كثيرا من الإضافات التي تعكس ازدياد قوة العثمانيين ، وكمثال على ذلك إلى رواية تطرق فيها علي بن حسن الشهالي الذي عاش في النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى خبر يتعلق بانتساب العثمانيين إلى عرب الحجاز .

ويتضح من الرواية العربية أنها تهمل ذكر الغز سبب وثنيتهم ولا يعني هذا النيل من العثمانيين وإنما إضافة أمجاد مهمة لهم حين تنسب إلى الأصل العربي ، ومهما يكن من أمر فالنظرية الرسمية وانعكاساتها تدل على أنها محض أساطير وضعت وشاعت في وقت متأخر من قيام الدولة العثمانية وهي تعود غالبا إلى القرن الخامس عشر حين شعر الكتاب الأتراك بأن دولة عظيمة مثل الدولة العثمانية ، وخاصة بعد استيلائها على القسطنطينية سنة ١٤٥٣م ، تحتاج إلى تاريخ عظيم يتفق والحاضر المجيد الذي وصلت إليه .

لقد توصل الباحثون في السنوات القليلة الماضية إلى حقيقة تاريخية جديدة وهي ان الجد الأعلى للعثمانيين لم يدخل الأناضول في القرن الثالث عشر ، وإنما في القرن الحادي عشر مع جموع من التركمان الذين انتشروا في هذه المنطقة في اعقاب معركة ملاذ كرد صيف ١٠٧١ بين السلطان السلجوقي الب ارسلان والامبراطور البيزنطي رومان الرابع ديوجين التي انحسمت بهزيمة البيزنطيين وأسر الامبراطور ، واستنادا لهذه المعلومات ، فالعثمانيون الأوائل لم يكونوا أكثر من قبائل بدوية ارتبطت بالسلاجقة الأتراك بشكل أو بآخر ، لذلك وبعد أن بنى العثمانيون دولتهم نشروا الفكرة القائلة بأن جدودهم الأوائل دخلوا الأناضول قادة عسكريين في خدمة السلاجقة وهذا

بدون شك يعزز طموحاتهم إلى السلطة وانفرادهم بها خاصة بعد انقراض دولة السلاجقة الروم العظام .

لقد كان موضوع نشأة الدولة العثمانية والروايات المتعلقة به مثار نقد وتمحيص عدد من المؤرخين منهم المؤرخ الانكليزي كيبونز والمؤرخ التركي محمد فؤاد كوبرلي ، والمؤرخ الانكليزي بول ويتك والذين وضعوا نظريات حديثة تجاوزت الرواية التقليدية ذات الأسس الواهية وتبنوا أفكارا جديدة تتوافق مع المنطق العلمي والسياق التاريخية أو ضمن رؤية يقررها المنهج لذي يعتمده المؤرخ في دراسة التاريخ :

نظرية كيبونز

إن المؤرخ الانكليزي كيبونز من أوائل الذين تصدروا لموضوع نشأة الدولة العثمانية ، وقد اورد آراءه وأفكاره في هذا الشأن ضمن كتابه الذي صدر سنة ١٩١٦ ، وتتلخص نظريته بما يلي:

١- كان ارطغرل ابو عثمان رئيس عشيرة صغيرة اسمها قايي وفدت على الاناضول في عهد السلطان السلجوقي علاء الدين الأول فرارا من الغزو والمغولي لخوارزم .

٢- استقرت هذه العشيرة في سكود شمال غرب الأناضول وهي مقاطعة تابعة لدولة سلاجقة الروم ، وتولى عثمان رئاسة هذه العشيرة بعد وفاة والده ارطغرل .

٣- كان عثمان وعشيرته أتراكا كفارا يزاولون الرعي ، فلما عاشوا في بيئة إسلامية دخلوا الاسلام شأنهم في ذلك شأن أبناء جلدتهم من السلاجقة . وقد اثار فيهم الدين الجديد رغبة في إدخال الناس فيه فأرغموا جيرانهم الإغريق الذين كانوا يعيشون معهم في وفاق على الدخول في حوزة الإسلام كذلك .

٤- لم يكن تحت قيادة عثمان قبل دخول الإسلام غير أربعمائة محارب يقيمون في دورهم ويزاولون حياة بسيطة ، لكن عدهم سرعان ما تضاعف بين سنتي ١٢٩٠ و ١٣٠٠ وامتدت حدودهم حتى صاقبت حدود البيزنطيين ، وأدى ذلك إلى ظهور جنس جديد انتسب إلى رئيسه عثمان ، ذلك هو الجنس العثماني ، ولم يكن هذا الجنس تركيا خالصا منذ بداية أمره ولكنه كان جنا مختلطا ناشئا من ذوبان العناصر الأصلية وقوامه الأتراك الوثنيون والإغريق المسيحيين .

٥- وزاد عدد العثمانيين بنسبة كبيرة في وقت قصير ، ومن الخطأ تعليل ذلك بالإمدادات البدوية الجديدة الوافدة من الشرق ، لأن أراضي العثمانيين كانت تقع غرب الأناضول ، وكان لا بد للكتل البشرية لكي تبلغ ذلك المكان من الالتحاق بخدمة حكام آخرين في شرق الأناضول أولا ، وأن تأخذ منهم أراضي ، ومن هنا لا يمكن تعليل الزيادة الا بذوبان العنصر المحلي المكون من الإغريق .

نظرية كوبرلي

بالرغم من أن آراء كيبونز في موضوع نشأة الدولة العثمانية تعد ذات قيمة كبيرة بين المؤرخين المهتمين بالدراسات العثمانية ، وذلك لما عرف عن هذا المؤرخ من مكانة متميزة في حقل اختصاصه ، وللجهد الواضح في كتابه ، إلا ان نظريته واجهت بعد سنوات قليلة من نشها نقدا شديدا من البروفسور محمد فؤاد كوبرلي ، وهو مؤرخ تركي معاصر ألقى في سنة ١٩٣٤ ثلاث محاضرات في مركز الدراسات التركية في جامعة السوربون بفرنسا ، دارت حول قيام الدولة العثمانية ، وأشار كوبرلي في تلك المحاضران إلى أن نظرية كيبونز تبدو له واهية من حيث أساسها العلمي وخاصة في محاولة اعتماد العامل الديني في تفسير نشأة الدولة العثمانية .

نظرية ويتك

في البدء نقول ان بول ويتك يعد رائدا في الدراسات العثمانية من خلال سلسلة محاضرات ألقاها في جامعة لندن سنة ١٩٣٧ ونشرتها الجمعية الآسيوية الملكية سنة ١٩٣٨ بعنوان " قيام الدولة العثمانية " وقد حاول : نقد الرواية التقليدية الرسمية والاتيان بنظرية جديدة تعد الأول من أحدث وأوثق النظريات المعتمدة في هذا المجال ، ومع أنه أفاد كثيرا من نظرية كوبرلي إلا إن ذلك لم يمنعه من الإشارة إلى ان كوبرلي صدق الاسطورة التي تقول بانتماء العثمانيين إلى قايي ، وقال ويتك ان الإمارة العثمانية لم يكن سوى واحدة من بضعة إمارات إسلامية تشكلت في القرن الثالث عشر على حدود الدولة البيزنطية ، وعاشت على غزو الأرضي البيزنطية والسعي الحثيث لنشر الإسلام ، أما سكان هذه الإمارات فكانوا خليطاً من عناصر مختلفة يجمعهم الدين الإسلامي والحماس في محاربة البيزنطيين .

ولقد ورد ذكر العثمانيين لأول مرة بهذا المعنى في قصيدة الشاعر أحمدي نظمها بالفارسي حوالي سنة ١٤٠٠ ، أما سليمان شاه ، الذي تقول الرواية الرسمية أنه جد عثمان فهو ليس إلا شخصية خرافية وإن اسمه وذهابه إلى بلاد الروم استعير من رواية حقيقية عرفت آنذاك عن احتلال التركمان " الغزاة " المجاهدين " للأناضلو في القرن الحادي عشر وارتبط ذاك باسم الأمير السلجوقي سليمان بن قتلمش الذي أرسله السلاجقة الحاكمون في بغداد في الربع الأخير من القرن الحادي عشر لينظم عمليات أولئك الغزاة ، فتمركز في نيقية ثم عاد بعد احتلال نيقيا من قبل الصليبيين في سنة ١٠٩٧ باتجاه بغداد بقصد الاستيلاء عليها وطرد اقربائه السلاجقة منها ن فقتل في طريق عودته وغرق ابنه قليج أرسلان في نهر الخابور .

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق المنشورة:

- دساتير العالم؛ دستور الولايات المتحدة الأمريكية: ترجمة؛ أمانى فهمى، المشروع القومى للترجمة، المجلد الأول، العدد ١١١٩، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- دستور الولايات المتحدة ووثائق تاريخية أخرى، مكتبة الولايات المتحدة للاستعلامات والتبادل التربوى، القاهرة، بدون مترجم،١٩٥١.
- رياسة الجمهورية: المملكة المتحدة "النظام السياسى والاقتصادى"، مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية، القاهرة، بدون تاريخ.
- مكتب العمل الدولى بجينيف: النقابات فى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة؛ مصطفى حسنى، (ب. م)، (ب.ت).

المذكرات الشخصية:

- مذكرات روميل: جمعها وأعدها للنشر؛ ب. هـ. ليدل هارت، بمعاونة: لوسى ماريا روميل (زوجته)، مانفريد روميل (ابنه)، الجنرال فريتز بايرلاين، تعريب وتعليق؛ فتحى عبدالله النمر، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٦٦
- ونستون تشرشل: مذكرات تشرشل، ج١، منشورات مكتبة المنار، بغداد، بدون تاريخ.

المراجع العربية:

- أ.ج.ب. تايلور، ج. هـ. لومب، روبرت رودس جايمس، بازيل ليدل هارت، أنطوني ستور: تشيرشل "أربعة وجوه والرجل"، ترجمة؛ حسن فخر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤.
- إبراهيم درويش (د): القانون الدستورى "النظريات العامة"، دار النهضة العربية، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٠.

- أحمد خضر: فرانكلين روزفلت إلى القمة على كرسى متحرك، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢.
- أحمد محمد لطفى: تاريخ إنجلترا الاقتصادى فى العصر الحديث،ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٤٥.
- أحمد وهبان: العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف والمصلحة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٥.
- أرنست س. جريفيث: نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة؛ د. محمد عبد المعز نصر، دار مصر للطباعة، القاهرة.
- أشر، فرانكلين: موجز تاريخ الولايات المتحدة الأمريكي، ترجمة؛ مهيبة المالكي، دار الثقافة ببيروت، د.ت.
- أشرف محمد عبدالرحمن مؤنس (د): التاريخ الأمريكى الحديث والمعاصر، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١١.
- ألان فارنسويرث: المدخل إلى النظام القضائى فى الولايات المتحدة،ترجمة؛ د.محمد لبيب شنب، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، (ب. ت).
- آلان نيفينز، هنرى ستيل كوماجر: موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة؛ محمد بدر الدين خليل، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠.
- ألبرت سای، جون ألومز، مريت باوند: أسس الحكم فى أمريكا ، ترجمة؛ محمد محمد فرج، مكتبة غريب.
- أليكس دى توكفيل: الديمقراطية فى أمريكا، ترجمة؛ أمين مرسى قنديل، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩١.
- ايروق الكسندر: الدستور البريطانى ونظام الحكم فى مجموعة الأمم البريطانية، ترجمة؛ محمد الهمشرى و محمد أبو طائر ومحمد بدران ويوسف الريدى، د.ن، ١٩٤٠.

- باتريك بروجان: االسياسة الأمريكية، ترجمة؛ وفاء عبدالقادر مصطفى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.
- براون، إيناكورين: تاريخ الزنوج في أمريكا، ترجمة؛ د.م. عيسي، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، د.ت.
- برنار غروتويزن: فلسفة الثورة الفرنسية، ترجمة؛ عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ط١، ١٩٨٢.
- بروس فندلاى، إيستر فندلاى: الدستور الأمريكى، إعداد وترجمة؛ لجنة دائرة المعارف، القاهرة، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، ١٩٦٤.
- تشارلز جونز: مقدمة قصيرة عن الرئاسة الأمريكية، ترجمة؛ محمد أحمد السيد حرفوش، ط١، دار الشروق القاهرة، ٢٠١١.
- تونى م. فاين: النظم القانونية الأمريكية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٦.
- تيودور درايبر: أصول اليسار الأمريكي، ترجمة؛ عاصم الدسوقي، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣.
- ثيودور لووى، بنامين جينسبرج: الحكومة الأمريكية "الحرية والسلطة"، ترجمة؛ عبدالسميع عمر زين الدين، رباب عبد السميع زين الدين، ج٢، ط١، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦.
- جان بركنس: التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية، ترجمة؛ حسين على (المحامي)، دمشق، دار الطليعة الجديدة.
- جاى م. فينمان: النظام القانونى الأمريكى (كل ما تحتاج أن تعرفه عنه)، ترجمة د.أحمد أمين، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٥.

- جلال يحيى (د): أوربا فى العصور الحديثة "منذ الحرب العالمية الأولى" (الفترة المعاصرة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،١٩٨١.
- جمال سلامة على (د): أمريكا من الداخل (أمة قلقة " أميركا الديموقرطية ويمينها الدينى والمحافظ")، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- جورج هـ. سباين: تطور الفكر السياسى، ترجمة؛ على ابراهيم السيد، الكتاب الرابع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.
- جون كنيدى (الرئيس الأمريكى): لماذا نامت إنجلترا، ترجمة؛ حسين الحوت، مطابع الدار القومية،١٩٥١.
- جون ودز: روزفلت وأمريكا الحديثة، ترجمة؛ أحمد الشناوي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ب.ت.
- جوندولين كارتر، جون هيرز: نظام الحكم والسياسة فى القرن العشرين، ترجمة، ماهر نسيم، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٢.
- حافظ عفيفى باشا (د): الإنجليز فى بلادهم، دار الكتب المصرية، القاهرة،١٩٣٥.
- حسن سيد أحمد (د): النظام السياسى للولايات المتحدة وانجلترا، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١ ١٩٩٨.
- حسن نافعة (د): معجم النظم السياسية الليبرالية فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط ١، ١٩٩١.
- حسين شريف (سفير د.) الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم، ٥ أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
- دافد وطسن دانى: تاريخ أساس الشرائع الإنكليزية "سنة الإرتقاء فى نظام الحكومة الإنكليزية" (مصدر القوانين الأساسية للحكومات الدستورية)، ترجمة؛ نقولا افندى حداد، المكتبة الشرقية، القاهرة، ١٩٠٦.

- دافيد كوشمان كويل: النظام السياسى فى الولايات المتحدة، ترجمة؛ توفيق حبيب، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٥٥.
- دأنييل ر. براور: العالم فى القرن العشرين "عصر الحروب العالمية والثورات"، ب. ت، مرطز الكتاب الأردنى، ١٩٩٠.
- داود الضاهر: الفجر الدامى أو " تاريخ الحرب العالمية الثانية"، ج٢، ريودى جنايرو، البرازيل، ١٩٤٨.
- رياض الصمد(د): العلاقات الدولية فى القرن العشرين، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦.
- سارة م. إيفانز: الحرية ونضال المرأة الأمريكية، مراجعة: شويكار محمد زكى، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- سعاد الشرقاوى(د):النظم السياسية فى العالم المعاصر(الدولة، الموسسات، الحركات)، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧.
- سيدنى: الديمقراطية البرلمانية الانجليزية، ترجمة؛ فاروق يوسف، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٠.
- صلاح الدين فوزى (د): البرلمان "دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤.
- صلاح العقاد (د): دراسة مقارنة للحركات القومية فى (ألمانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة، تركيا)، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ١٩٦٧.
- عبد الحليم القاضى: دراسات فى التأمينات الاجتماعية (بريطانيا، الاتحاد السوفيتى، الولايات المتحدة)، ١٩٧١م.
- عبد العزيز نوار(د)، عبد المجيد نعنعي(د): تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، د.ت.

- عبد العظيم رمضان (د): تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة "من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، اللقاهرة، ١٩٩٧.
- عبد الفتاح أبو علية (د) و إسماعيل أحمد ياغى (د): تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ط٣، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣.
- ـــــــ : تاريخ الأمريكتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٧م.
- عبدالعزيز نوار (د)، محمود محمد جمال الدين (د): تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٩.
- عبدالقادر حاتم (د): التقاليد البرلمانية فى بريطانيا، الكتاب رقم (٢٤)، وزارة الإرشاد القومى، القاهرة، ١٩٥٧.
- ف.تروخانوفيسكى: سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية، ترجمة؛ عبد الحميد الجمال، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٦.
- فاراند ماكس: قصة دستور الولايات المتحدة، ترجمة؛ وايت إبراهيم، القاهرة، ١٩١٢م.
- فاضل حسين (د)، كاظم هاشم نعمة (د): التاريخ الأوربى الحديث(١٨١٥-١٩٣٩)، ط١، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٨٢.
- فرغلى على تُسن هريدى (د): تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- ـــــــــ: مشكلات العالم الإسلامي المعاصر "الإرهاب الصهيو-أمريكي"، القاهرة، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، ٢٠٠١.

- لارى لويتز: نظام الحكم فى الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة؛ جابر سعيد عوض، ط١، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٦.
- لورد بريدجس: وزارة الخزانة فى بريطانيا، ترجمة؛ فؤاد يونس،المنظمة العربية للعلوم الادارية، مطبعة الاستقلال الكبرى، ١٩٦٤.
- لويس فيشر: سياسات تقاسم القوى "الكونجرس والسلطة التنفيذية"، ترجمة؛ مازن حماد، ط٣، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.
- م. جد هارمون " ثمانى مقالات جمعها وأعدها للنشر وكتب لها مقدمة" : أضواء على دستور دولة الولايات المتحدة، ترجمة؛ أمير كامل، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢.
- مايكل كوربت، جوليا ميتشل كوربت: الدين والسياسة فى الولايات المتحدة، ترجمة؛ د. عصام فايز، د. ناهد وصفى، ط٢، ، ج١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،٢٠٠٢.
- محمد أنيس(د)، السيد رجب حراز(د): مدخل تاريخ الأمريكتين، النهضة العربية، ١٩٦٤م.
- محمد عبد المنعم الشرقاوي بك (د):الولايات المتحدة أرضاً وشعباً ودولةً، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١.
- محمد عبد الوهاب (د): الدبلوماسية الخفية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
- محمد قاسم، حسين حسنى: تاريخ القرن التاسع عشر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٦.
- محمود الخفيف: إبراهيم لنكولن، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٤٧م.

- منصور عبد الحكيم: الإمبراطورية الأمريكية (البداية.. النهاية)، ط١، دار الفكر العربى، ٢٠٠٥.
- مورتمر ج. أدلر : الدستور الأمريكى أفكاره ومثله، ترجمة؛ صادق إبراهيم عودة، مركز الكتب الأردنى ، ١٩٨٩.
- نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
- هـ. أ. ل. فيشر: تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠)م، ترجمة؛ أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، القاهرة، دار المعارف،
- هـ. ج. ولز: معالم تاريخ الإنسانية(١٦٠٠-١٩٦٥)، ترجمة؛ عبد العزيز توفيق جاويد، المجلد الرابع فى التاريخ الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.
- هـ.أ.فشر: تاريخ أوربا الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠)، ترجمة؛ أحمد نجيب هاشم و وديع الضبع، جمعية التاريخ الحديث،ط٩، دار المعارف، القاهرة،١٩٩٣.
- هاري ويستر: فضائح العائلات المالكة "من سلسلة أخبار غريبة وأسرار عجيبة"، بدون مترجم، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ب.ت.
- هاملتن ومادسن وجاى: الدولة الإتحادية أسسها ودستورها، ترجمة وتقديم؛ جمال محمد أحمد، راجعه؛ الدكتور: إحسان عباس، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٥٩.

المراجع الأجنبية:

- Anthon, y. Susan, Elizabeth Cady Stanton, Matilda Joslyn Gage, eds.: History of Woman Suffrage, Vol.1, New York,

- Trafzer, Clifford E., Jean A. Keller, and Lorene Sisquoc, eds.: Boarding School Blues "Revisiting American Indian educational Experiences", Lincoln, University of Nebraska Press, 2006.
- Wang, Xi: The Trial of Democracy "Black Suffrage and Northern Republicans 1860-1910", Athens, The University of Georgia Press, 1997.
- Washburn, Wilcomb E.: The American Indian and the United States "A Documentary History", Vol.3, New York, Random House, 1973.

الرسائل العلمية:

- أحمد مدحت على: نظرية الظروف الاستثنائية "دراسة مقارنة فى فرنسا وانجلترا وأمريكا ومصر"، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،١٩٧٧.
- محمد سيد إسماعيل: الحياة النيابية فى بريطانيا (١٨٣٢-١٩١٩)، رسالة ماجستير، جامعة جنوب الوادى، كلية الآداب بقنا، ٢٠١٢.
- _____ : الحياة البرلمانية في بريطانيا والولايات المتحدة (١٩١٩-١٩٤٥)م دراسة مقارنة، رسلة دكتوراة، ٢٠١٥.

الدوريات:

- الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.
- المؤرخ المصري.
- وقائع تاريخية